IMF
2012

صندوق النقد الدولي

التقرير السنوي لعام ٢٠١٢

معا لدعم التعافي العالمي

صندوق النقد الدولي

صندوق النقد الدولي هو المنظمة العالمية الأساسية التي يتم من خلالها التعاون النقدي على المستوى الدولي. ويضم الصندوق في عضويته ١٨٨ بلدا عضوا مما يجعله منظمة يتعاون من خلالها جميع بلدان العالم تقريبا لتحقيق الصالح المشترك. ويتمثل الغرض الرئيسي من صندوق النقد الدولي في الحفاظ على استقرار النظام النقدي الدولي – وهو نظام أسعار الصرف والمدفوعات الدولية الذي يمكّن البلدان (ومواطنيها) من شراء السلع والخدمات من بعضها البعض. وهو أمر ضروري لتحقيق النمو الاقتصادي القابل للاستمرار ورفع مستويات المعيشة.

وجميع البلدان الأعضاء في الصندوق ممثلة في مجلسه التنفيذي، الذي يتناول بالنقاش آثار السياسات الاقتصادية لكل بلد على المستوى الوطني والإقليمي والعالمي. ويغطي هذا التقرير السنوي أنشطة المجلس التنفيذي والإدارة العليا والخبراء خلال السنة المالية من أول مايو ٢٠١١ إلى ٣٠ إبريل ٢٠١٢.

ومن أهم أنشطة صندوق النقد الدولي ما يلي:

- تقديم المشورة للبلدان الأعضاء حول اعتماد السياسات التي يمكن أن تساعدها على منع وقوع الأزمات المالية أو حلها عند وقوعها، وتحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي، وتعجيل النمو الاقتصادي، وتخفيف حدة الفقر؛

- وإتاحة التمويل بصفة مؤقتة للبلدان الأعضاء لمساعدتها في معالجة المشكلات المتعلقة بميزان المدفوعات – أي عندما لا تجد لديها ما يكفي من النقد الأجنبي لأن مدفوعاتها إلى البلدان الأخرى تتجاوز إيراداتها من النقد الأجنبي؛

- وتقديم المساعدة الفنية والتدريب للبلدان بناء على طلبها، لمساعدتها في بناء الخبرات والمؤسسات اللازمة لتنفيذ السياسات الاقتصادية السليمة.

ويقع المقر الرئيسي لصندوق النقد الدولي في واشنطن العاصمة، ونظرا لاتساع نطاق تواصله على المستوى العالمي وروابطه الوثيقة مع بلدانه الأعضاء فإن له مكاتب منتشرة في مختلف أنحاء العالم.

ويمكن الاطلاع على معلومات إضافية عن صندوق النقد الدولي وبلدانه الأعضاء في موقع الصندوق الإلكتروني على شبكة الإنترنت بالعنوان التالي: www.imf.org.

ويمكن الاطلاع باللغة الإنجليزية على مواد إضافية مساعدة للتقرير السنوي – أي الأطر والجداول في الصفحة الإلكترونية والملاحق (بما في ذلك الكشوف المالية للصندوق عن السنة المالية المنتهية في ٣٠ إبريل ٢٠١٢)، وغيرها من الوثائق ذات الصلة – وذلك في الصفحة الإلكترونية للتقرير السنوي على شبكة الإنترنت بالعنوان التالي: www.imf.org/external/pubs/ft/ar/2012/eng. ويمكن الحصول على النسخ المطبوعة من الكشوف المالية من "مكتب خدمات مطبوعات الصندوق" وعنوانه كالتالي: "P.O. Box 92780, Washington, DC 20090"، كما يمكن الحصول على النسخة الإلكترونية من التقرير السنوي على اسطوانة سي دي روم تضم المواد الإضافية المساعدة المنشورة في الصفحة الإلكترونية، وذلك عند الطلب من «مكتب خدمات المطبوعات».

الاختصارات

AML	anti–money laundering	مكافحة غسل الأموال
AML/CFT	anti–money laundering and combating the financing of terrorism	مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب
BIS	Bank for International Settlements	بنك التسويات الدولية
COFER	Currency Composition of Foreign Exchange Reserves	تكوين عملات الاحتياطيات الرسمية
CSO	civil society organization	منظمة المجتمع المدني
EAC	External Audit Committee	لجنة التدقيق الخارجي
EFF	Extended Fund Facility	تسهيل الصندوق الممدد
EUO	Offices in Europe	المكاتب في أوروبا
FATF	Financial Action Task Force	فرقة العمل للإجراءات المالية المعنية بغسل الأموال
FCL	Flexible Credit Line	خط الائتمان المرن
FM	*Fiscal Monitor*	تقرير لراصد المالي
FSB	Financial Stability Board	مجلس الاستقرار المالي
FY	financial year	السنة المالية
G-20	Group of Twenty	مجموعة العشرين
GDDS	General Data Dissemination System	النظام العام لنشر البيانات
GDP	gross domestic product	إجمالي الناتج المحلي
GFSR	*Global Financial Stability Report*	تقرير الاستقرار المالي العالمي
GRA	General Resources Account	حساب الموارد العامة
HIPC	Heavily Indebted Poor Countries	البلدان الفقيرة المثقلة بالديون
HQ1	main headquarters	المقر الرئيسي
IEO	Independent Evaluation Office	مكتب التقييم المستقل
ILO	International Labour Organization	منظمة العمل الدولية
IMF	International Monetary Fund	صندوق النقد الدولي
IMFC	International Monetary and Financial Committee	اللجنة الدولية للشؤون النقدية والمالية
IT	information technology	تكنولوجيا المعلومات
MAP	Mutual Assessment Process	عملية التقييم المتبادل
MDRI	Multilateral Debt Relief Initiative	المبادرة متعددة الأطراف لتخفيف أعباء الديون
NAB	New Arrangements to Borrow	الاتفاقات الجديدة للاقتراض
OAP	Office for Asia and the Pacific	المكتب الإقليمي لمنطقة آسيا والمحيط الهادئ
OIA	Office of Internal Audit and Inspection	مكتب التدقيق والتفتيش الداخلي
PCL	Precautionary Credit Line	خط ائتمان وقائي
PIN	Public Information Notice	نشرة المعلومات المعممة
PLL	Precautionary and Liquidity Line	خط الوقاية والسيولة
PR	press release	بيان صحفي
PRGT	Poverty Reduction and Growth Trust	الصندوق الاستئماني للنمو والحد من الفقر
PSI	Policy Support Instrument	أداة دعم السياسات
REO	*Regional Economic Outlook*	آفاق الاقتصاد الإقليمي
RTAC	regional technical assistance center	مركز إقليمي للمساعدة الفنية
SBA	Stand-By Arrangement	اتفاق الاستعداد الائتماني
SDDS	Special Data Dissemination Standard	المعيار الخاص لنشر البيانات
SDMX	Statistical Data and Metadata Exchange	تبادل البيانات الإحصائية والوصفية
TA	technical assistance	المساعدة الفنية
TSR	Triennial Surveillance Review	الرقابة المقررة كل ثلاث سنوات
TTF	topical trust fund	صندوق استئماني مواضيعي
WEO	*World Economic Outlook*	آفاق الاقتصاد العالمي

صندوق
النقد الدولي

التقرير السنوي لعام ٢٠١٢
معا لدعم التعافي العالمي

المحتويات

رسالة من المدير العام ورئيس المجلس التنفيذي ٤

المجلس التنفيذي ٦

خطاب الإرفاق الموجه إلى مجلس المحافظين ٨

١ | نظرة عامة ٩
التعافي هش وضعيف ١٠
سياسات كفيلة بوضع الأزمة وراء ظهورها ١٠
توفير التمويل للبلدان الأعضاء ١١
تحديث مجموعة الأدوات التمويلية ١١
تعزيز الرقابة ١١
المساعدة الفنية والتدريب ١٢
إصلاح الصندوق لكي يتواءم مع بلدانه الأعضاء المتغير ١٢
التعاون والتواصل الخارجي ١٢

٢ | المستجدات الاقتصادية والمالية العالمي ١٣
خطوتان إلى الأمام وخطوة إلى الخلف ١٤
خطوتان إلى الأمام ١٥

٣ | دعم التعافي العالمي ١٧
الدعم المالي للبلدان الأعضاء أثناء الأزمة ١٨
شبكة الأمان العالمية ١٨
رقابة أكثر قوة لدعم استعادة النمو العالمي القابل للاستمرار ٢٧
تعزيز الرقابة ٢٧
التدفقات الرأسمالية ٣٣
تقدير المخاطر وإدارتها ٣٤
دور حقوق السحب الخاصة ٣٤

٤ | بناء القدرات لتحقيق النمو المستمر ٣٥
دعم البلدان منخفضة الدخل ٣٦
البلدان الفقيرة المثقلة بالديون والمبادرة متعددة الأطراف لتخفيف أعباء الديون ٣٦
مراجعة إطار استمرارية القدرة على تحمل الديون في البلدان منخفضة الدخل
المشترك بين الصندوق والبنك الدولي ٣٨
بناء القدرات في البلدان الأعضاء ٣٨
المساعدة الفنية ٣٨
التدريب ٤٣
البيانات ومبادرات معايير البيانات ٤٤
معايير الصندوق لنشر البيانات ٤٤
المراجعة الثامنة لمبادرات الصندوق المعنية بمعايير البيانات ٤٥
أنشطة أخرى متعلقة بالبيانات ٤٥
التعاون مع مجموعة العشرين والمؤسسات الأخرى ٤٧
تعاون الصندوق مع مجموعة العشرين ٤٧
المشاركة في ترتيبات التمويل الإقليمية التعاون مع المؤسسات الأخرى ٤٨
التعاون مع المؤسسات الأخرى ٤٨

٥ | الحوكمة والموارد المالية والمساءلة ٤٩
إصلاح نظام الحصص والحوكمة ٥٠
تقدم إصلاحات نظام الحصص والحوكمة لعام ٢٠١٠ ٥٠
مراجعة صيغة حصص العضوية ٥١
الموارد والدخل والميزانية ٥١
اتفاقيات الاقتراض ٥١
الدخل والرسوم والفائدة التعويضية واقتسام الأعباء ٥٢
الميزانيتان الإدارية والرأسمالية ٥٤
المتأخرات المستحقة للصندوق ٥٦
آليات التدقيق ٥٦
إدارة المخاطر ٥٧
عضوية الصندوق ٥٨
سياسات الموارد البشرية والهيكل التنظيمي ٥٨
الموارد البشرية في السنة المالية ٢٠١٢ ٥٨
التغييرات في الإدارة العليا ٦٠
المساءلة ٦١
الشفافية ٦١
مكتب التقييم المستقل ٦١
إطار الانضباط الخُلُقي للموظفين والإدارة العليا والمجلس التنفيذي ٦٢
المشاركة في عمل الأطراف المعنية الخارجية ٦٣

المديرون التنفيذيون والمناوبون ٦٦

كبار موظفي الصندوق ٦٧

الهيكل التنظيمي لصندوق النقد الدولي ٦٨

حواشي ختامية ٦٩

الأطر

٣–١: جهود الصندوق في منطقة اليورو ١٩
٣–٢: دعم بلدان التحول العربي ٢٢
٣–٣: العناصر الأساسية في الأدوات الجديدة ٢٥
٣–٤: استخدام تدابير مكافحة غسل الأموال في البرامج المدعمة بموارد الصندوق: أفغانستان واليونان ٣١
٤–١: مساهمة اليابان في المساعدة الفنية التي يقدمها الصندوق ٤٢
٤–٢: تقييم مدى فعالية التدريب الذي يقدمه معهد صندوق النقد الدولي ٤٤
٤–٣: تطبيقات الهواتف المحمولة للاطلاع على بيانات الصندوق الإحصائية ٤٦
٤–٤: إحصاءات ديون القطاع العام: مرشد لمعديها ومستخدميها ٤٦
٥–١: تجديدات مباني الصندوق ٥٤
٥–٢: إلى اللقاء جون ليبسكي ٦١
٥–٣: المؤتمر السنوي العاشر لمكتب التقييم المستقل ٦٢
٥–٤: الصندوق يُطلق مدونة باللغة العربية ٦٣
٥–٥: مؤتمر إصلاح الرعاية الصحية العامة في آسيا ٦٥

الأشكال البيانية

٣–١: الترتيبات المعتمدة خلال السنوات المالية المنتهية في ٣٠ إبريل ٢٠٠٣–٢٠١٢ ٢٢
٣–٢: التمويل غير الميسر القائم، السنوات المالية ٢٠٠٣–٢٠١٢ ٢٢
٣–٣: التمويل الميسر القائم، السنوات المالية ٢٠٠٣–٢٠١٢ ٢٥
٤–١: تقديم المساعدة الفنية خلال السنوات المالية ٢٠٠٧–٢٠١٢ حسب فئة الدخل ٣٩
٤–٢: تقديم المساعدة الفنية خلال السنوات المالية ٢٠٠٧–٢٠١٢ حسب الوضع القطري ٣٩
٤–٣: تقديم المساعدة الفنية خلال السنة المالية ٢٠١٢ حسب الموضوعات والمناطق ٣٩
٤–٤: تقديم المساعدة الفنية خلال السنوات المالية ٢٠٠٧ – ٢٠١٢ حسب الموضوعات الرئيسية والفرعية ٤٠
٤–٥: تقديم المساعدة الفنية من الصندوق خلال السنوات المالية من ٢٠٠٨ – ٢٠١٢ حسب مصدر التمويل ٤١

الجداول

٣–١: التسهيلات التمويلية في صندوق النقد الدولي ٢٠
٣–٢: الاتفاقات بموجب التسهيلات الأساسية والمعتمدة خلال السنة المالية ٢٠١٢ ٢٤
٣–٣: الاتفاقات المعتمدة والمعززة في إطار الصندوق الاستئماني للنمو والحد من الفقر لعام ٢٠١٢ (بملايين وحدات حقوق السحب الخاصة) ٢٦
٤–١: برنامج تدريب معهد صندوق النقد الدولي، السنوات المالية ٢٠٠٨ – ٢٠١٢ ٤٥
٥–١: الميزانية حسب فئات النفقات الرئيسية، السنوات المالية ٢٠١١–٢٠١٥ ٥٥
٥–٢: المصروفات الإدارية المبلغة في الكشوف المالية ٥٦
٥–٣: المتأخرات القائمة للصندوق على البلدان التي عليها التزامات غير مسددة لفترة ٦ شهور أو أكثر وموزعة حسب النوع ٥٦

تبدأ السنة المالية للصندوق في أول مايو وتنتهي في ٣٠ إبريل. ووحدة الحساب المستخدمة في الصندوق هي وحدة حقوق السحب الخاصة؛ وعمليات تحويل بيانات الصندوق المالية إلى الدولار الأمريكي هي عمليات تقريبية ويتم توفيرها على سبيل التيسير. وفي ٣٠ إبريل ٢٠١٢، كان سعر صرف حقوق السحب الخاصة مقابل الدولار الأمريكي هو٠,٦٤٤٩٣٤ وحدة حقوق سحب خاصة للدولار الواحد، وسعر صرف الدولار الأمريكي مقابل حقوق السحب الخاصة هو ١,٥٥٠٥٥ دولار للوحدة الواحدة من حقوق السحب الخاصة. وكان السعر في السنة السابقة (٣٠ إبريل ٢٠١١) هو ٠,٦١٦٩١٩ وحدة حقوق سحب خاصة للدولار الواحد، و ١,٦٢٠٩٦ دولار للوحدة الواحدة من حقوق السحب الخاصة.

"مليار" تعني ألف مليون، بينما "تريليون" تعني ألف مليار؛ وترجع الفروق الطفيفة بين مفردات الأرقام والمجاميع الكلية إلى عملية التقريب.

لا يشير مصطلح "بلد"، حسب استخدامه في هذا التقرير السنوي، في جميع الحالات إلى كيان إقليمي يشكل دولة حسب مفهوم القانون والعرف الدوليين. وإنما يشمل هذا المصطلح أيضا، حسب استخدامه في هذا التقرير، بعض الكيانات الإقليمية التي لا تشكل دولا ولكن يُحتفظ ببيانات إحصائية عنها على أساس منفصل ومستقل.

رسالة من المدير العام ورئيس المجلس التنفيذي

كريستين لاغارد: مدير عام صندوق النقد الدولي ورئيس المجلس التنفيذي

كان العام الماضي مفعما بالتحديات بالنسبة للعديد من البلدان الأعضاء وبالنسبة للصندوق ذاته. فقد واصلت الأزمة المالية العالمية انتشارها في مختلف أنحاء العالم، لا سيما في منطقة اليورو. وعشنا الكثير من الآمال الزائفة وعاصرنا الكثير من حالات التقدم خطوتين إلى الأمام وخطوة إلى الخلف. وكانت النتيجة هي فقدان الثقة المستمر، وبقاء ضغوط الأسواق المالية، واستمرار التعافي الضعيف. وفي نفس الوقت، لا تزال مستويات البطالة مرتفعة إلى حد غير مقبول في كثير من المناطق ولا يزال نسيج المجتمع واقعا تحت وطأة التوترات.

وقد أصبح من الضروري أكثر من أي وقت مضى استعادة الاستقرار الاقتصادي والمالي ووضع الاقتصاد العالمي على مسار النمو المستمر.

وفي هذه الظروف على وجه الخصوص، يتعين على صندوق النقد الدولي مواصلة الاستعانة بكافة قدراته التحليلية المتميزة ورؤيته المستقبلية المبدعة لمساعدة بلدانه الأعضاء على تجاوز المشكلات الراهنة وبناء الجسر المؤدي إلى عالم أفضل.

وفي هذا الصدد، فإنني أجد الدور القوي والمستقل الذي ساهم به الصندوق على مدار السنة الماضية بمثابة مصدر فخر كبير لنا. فقد حاولنا قدر الإمكان توخي الموضوعية والمساواة عند تقييم الخطط الاقتصادية وتقديم المشورة للبلدان الأعضاء. دعونا نستعرض بعض الأمثلة:

لقد دعونا إلى وضع استراتيجية جريئة لإعادة رسملة البنوك الأوروبية، وإنشاء "جدار ناري واق" أكبر بهدف الحد من انتشار العدوى واستعادة الثقة، واستخدام هذه الموارد للحصول على حصص مباشرة في البنوك. ودعا الصندوق كذلك إلى وضع خطة شاملة لزيادة التكامل الأوروبي على مستوى القطاعات المالية والماليات العامة. وقد حاولنا تحقيق التوازن في الحوار الدائر بشأن الأوضاع المالية، نظرا لإدراكنا أن زيادة الحماس في تخفيض عجز الموازنة من شأنه أن يتسبب في زيادة تدهور الأوضاع الاقتصادية العالمية. وواصلنا العمل من أجل تحسين مستوى التنظيم والرقابة في القطاع المالي، لكي نضمن عدم العودة إلى النظام المالي الذي أنتج الأزمة.

وقد عكف الصندوق مع مرور الوقت على الابتكار وبذل جهدا كبيرا في تحسين أسلوب مزاولته العمل. وبعد صدور نتائج "مراجعة الرقابة المقررة كل ثلاث سنوات"، اتخذنا الإجراءات الكفيلة بتحسين أساليب رقابة الصندوق ونتائجها، وزيادة التركيز على المخاطر والروابط المتبادلة الشائعة في الاقتصاد العالمي الحديث، كما عكفنا على وضع خطة عمل للرقابة على القطاع المالي. وفي مجال الاستقرار الخارجي، واصل المجلس التنفيذي جهوده للتوسع في التحليلات المنتظمة متعددة الأطراف بحيث تتجاوز تحليلات أسعار الصرف وتشمل الأرصدة الخارجية. كذلك عمل المجلس التنفيذي على تحديث الإطار القانوني القائم حتى يتسنى إجراء الرقابة بمزيد من الفعالية.

وفي إطار أنشطة الرقابة، أولينا اهتماما كبيرا بقضايا التوظيف، والنمو الشامل للجميع، والقضايا الاجتماعية، كما توخينا الحرص في دراسة المشكلات التي تواجه البلدان منخفضة الدخل، بما في ذلك المشكلات الناجمة عن تقلبات أسعار السلع الأولية. وانصب تركيز الصندوق أيضا على عمله في العديد من مجالات خبراته الأساسية الأوسع نطاقا، ومنها إدارة التدفقات الرأسمالية وتحديث إطار المالية العامة وتحليل القدرة على تحمل الدين.

وعلى صعيد الإقراض، كان الصندوق مرنا في تلبية احتياجات البلدان الأعضاء التمويلية، في مختلف أنحاء العالم. وكثفنا من حوارنا مع بلدان التحول العربي، مع وضع الأساس اللازم لما يمكن تقديمه من دعم مالي، كما واصلنا دعمنا للبلدان الأعضاء منخفضة الدخل. ومع إدراكنا بأن الوقاية خير من العلاج، وافق المجلس التنفيذي على إجراء إصلاحات في مجموعة أدوات الصندوق الإقراضية المعدة لتقديم مستوى أفضل من مساعدات السيولة والطوارئ لبلداننا الأعضاء من جميع أنحاء العالم. ويمكن استخدام "خط الوقاية والسيولة" الأكثر مرونة والذي حل محل "خط الائتمان الوقائي" في مجموعة أوسع من الظروف، بما في ذلك التأمين ضد الصدمات المستقبلية وكنافذة للسيولة قصيرة الأجل بهدف تلبية احتياجات البلدان التي تتمتع بقوة الأساسيات الاقتصادية وأطر السياسات. وفي نفس الوقت، فإن "أداة التمويل السريع" التي أنشئت حديثا سوف تتيح لنا دعم كافة الاحتياجات الملحة لميزان المدفوعات، بما في ذلك الاحتياجات الناشئة عن الصدمات الخارجية.

وقد عززنا على مدار السنة المالية الماضية من برنامج المساعدة الفنية، حيث تمكن الصندوق بدعم من مساهمات المانحين السخية من تقديم قدر أكبر بكثير من المساعدة الفنية مقارنة بالسنوات السابقة. وإضافة إلى ذلك، وبعد إجراء مراجعة استراتيجية، قمنا بدمج وحدتين من وحدات الصندوق التشغيلية لإنشاء إدارة جديدة تعنى بالإدارة والإشراف على شؤون التدريب وتقديم المساعدة الفنية – وهي معهد تنمية القدرات.

وعلى وجه الإجمال، أعتقد أن الصندوق شهد عاما مثمرا. فقد أعرب أعضاؤنا عن ثقتهم بنا بزيادة مواردنا بمبلغ قدره ٤٥٦ مليار دولار أمريكي (٤٣٠ مليار دولار أمريكي بنهاية السنة المالية ٢٠١٢). وقد صادق المجلس التنفيذي أيضا على استخدام جانب من الأرباح الاستثنائية المحققة من عائد عمليات بيع جزء من ذهب الصندوق للمساهمة في تعبئة موارد إضافية لدعم القروض الميسرة من الصندوق الاستئماني للنمو والحد من الفقر. ولا يزال من الضروري تأمين الموارد الكافية للإقراض بشروط ميسرة، ومن ثم كانت جاءت هذه المساهمة جديرة بالترحيب في سياق دعم سعر الفائدة على ترتيبات التمويل بشروط ميسرة مع البلدان الأعضاء منخفضة الدخل.

وبالنظر إلى المستقبل، يتعين المضي قدما في تنفيذ إصلاحات الحوكمة المتفق عليها في عام ٢٠١٠. وينبغي أن يكون الصندوق ممثلا لجميع أعضائه وأن ينظر إليه باعتباره متمتعا بالمشروعية بالفعل. وعلى هذا الأساس، سوف يواصل الصندوق العمل مع بلدانه الأعضاء لإيجاد الحلول الجماعية للمشكلات الجماعية، ورسم المسار نحو مستقبل أكثر رخاء.

وإذ يشرفني كل التشريف أن أكون مدير عام صندوق النقد الدولي، أشعر بالإعجاب البالغ بموظفي هذه المؤسسة كما أفخر بما نقوم به من عمل. وإنني لأكن عظيم الاحترام لما يتسم به المجلس التنفيذي من كفاءة مهنية ونزاهة ولجهوده التي لا تكل من أجل القيام بالمهام المنوطة بالصندوق دون توقف.

التقرير السنوي الذي يرفعه المجلس التنفيذي لصندوق النقد الدولي إلى مجلس محافظيه هو أداة بالغة الأهمية في إطار المساءلة في صندوق النقد الدولي. فالمجلس التنفيذي مسؤول عن تسيير أعمال الصندوق ويتألف من ٢٤ مديرا تنفيذيا تعينهم البلدان الأعضاء البالغ عددها ١٨٨ بلدا، أما مجلس المحافظين، الممثل فيه كل بلد عضو بأحد كبار المسؤولين، فهو صاحب السلطة العليا في إدارة الصندوق. ونشر التقرير السنوي هو دلالة على خضوع المجلس التنفيذي للمساءلة أمام مجلس المحافظين.

ديفيد ليبتون، النائب الأول للمدير العام

ناويوكي شينوهارا، نائب المدير العام

نعمت شفيق، نائب المدير العام

مِن زو، نائب المدير العام

المجلس التنفيذي

أسماء المديرين التنفيذيين المناوبين مبينة بالخط المائل

ميغ لوندساغر
شاغر
الولايات المتحدة

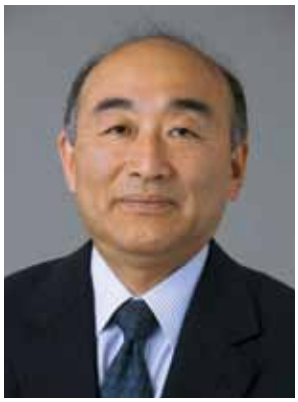

ميتسوهيرو هيروساوا
توميوكي شيمودا
اليابان

هوبرت تيماير
ستفن ماير
ألمانيا

أمبرواز فايولي
أليس تيراكول
فرنسا

أريغو سادون
ثانوس كاتسامباس
ألبانيا، اليونان، إيطاليا، مالطة، البرتغال، سان مارينو، تيمور–ليشتي

ديرجيون شيا
أيدا بوديمان
بروناي دار السلام، كمبوديا، فيجي، إندونيسيا، جمهورية لاو الشعبية الديمقراطية، ماليزيا، ميانمار، نيبال، الفلبين، سنغافورة، تايلند، تونغا، فييت نام

تاو جانغ
بينغ سونغ
الصين

كريستوفر ليغ
هوسيونغ لي
أستراليا، كيريباتي، كوريا، جزر مارشال، ولايات ميكرونيزيا الموحدة، منغوليا، نيوزيلندا، بالاو، بابوا غينيا الجديدة، ساموا، سيشيل، جزر سليمان، توفالو، أوزبكستان، فانواتو

ارفيند فيرماني
ناندلال ويراسينغ
بنغلاديش، بوتان، الهند، سري لانكا

باولو نيغويرا باتيستا
ماريا أنجليكا أربيليز
البرازيل، كولومبيا، الجمهورية الدومينيكية، إكوادور، غيانا، هايتي، بنما، سورينام، ترينيداد وتوباغو

أحمد الخليفي
فهد الشاطري
المملكة العربية السعودية

رينيه ويبر
شاغر
أذربيجان، كازاخستان، جمهورية قيرغيزستان، بولندا، صربيا، سويسرا، طاجيكستان، تركمانستان

ألكسندر غيبز
روبرت إيلدر
المملكة المتحدة

ويلي كيكنز
يوهان برادر
النمسا، بيلاروس، بلجيكا، الجمهورية التشيكية، هنغاريا، كوسوفو، لكسمبرغ، الجمهورية السلوفاكية، سلوفينيا، تركيا

كارلوس بيريز–فيرديا
خوزيه روجاس راميريز
كوستاريكا، السلفادور، غواتيمالا، هندوراس، المكسيك، نيكاراغوا، إسبانيا، فنزويلا

منو سنيل
يوري ياكوشا
أرمينيا، البوسنة والهرسك، بلغاريا، كرواتيا، قبرص، جورجيا، إسرائيل، جمهورية مقدونيا اليوغسلافية السابقة، مولدوفا، الجبل الأسود، هولندا، رومانيا، أوكرانيا

توماس هوكين
ماري أودي
أنتيغوا وبربودا، جزر البهاما، بربادوس، بليز، كندا، دومينيكا، غرينادا، آيرلندا، جامايكا، سانت كيتس ونيفس، سانت لوسيا، سانت فنسنت وجزر غرينادين

بيني أندرسن
أودون غرون
الدانمرك، إستونيا، فنلندا، آيسلندا، لاتفيا، ليتوانيا، النرويج، السويد

موكيتسي ماجورو
مومودو ساهو
أنغولا، بوتسوانا، بوروندي، إريتريا، إثيوبيا، غامبيا، كينيا، ليسوتو، ليبيريا، ملاوي، موزامبيق، ناميبيا، نيجيريا، سيراليون، جنوب إفريقيا، السودان، سوازيلند، تنزانيا، أوغندا، زامبيا، زمبابوي

عبد الشكور شعلان
سامي جدع
البحرين، مصر، العراق، الأردن، الكويت، لبنان، ليبيا، جزر ملديف، عُمان، قطر، الجمهورية العربية السورية، الإمارات العربية المتحدة، الجمهورية اليمنية

أليكسي موجين
أندريه لوشين
الاتحاد الروسي

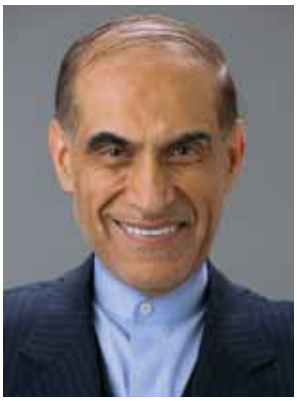

جعفر مجرد
محمد الدايري
جمهورية أفغانستان الإسلامية، الجزائر، غانا، جمهورية إيران الإسلامية، المغرب، باكستان، تونس

ألفريدو ماك لاغلين
بابلو غارسيا–سيلفا
الأرجنتين، بوليفيا، شيلي، باراغواي، بيرو، أوروغواي

كوسي أسيمايدو
نغيتو تيرانيا يامباي
بنن، بوركينا فاسو، الكاميرون، الرأس الأخضر، جمهورية إفريقيا الوسطى، تشاد، جزر القمر، جمهورية الكونغو الديمقراطية، جمهورية الكونغو، كوت ديفوار، جيبوتي، غينيا الاستوائية، الغابون، غينيا بيساو، مالي، موريتانيا، موريشيوس، النيجر، رواندا، سان تومي

خطاب الإرفاق
الموجه إلى مجلس المحافظين

٢٦ يوليو ٢٠١٢

السيد رئيس مجلس المحافظين،

يشرفني أن أقدم إلى مجلس المحافظين التقرير السنوي للمجلس التنفيذي عن السنة المالية المنتهية في ٣٠ إبريل ٢٠١٢، وذلك وفقا لأحكام المادة الثانية عشرة، القسم السابع (أ) من اتفاقية تأسيس صندوق النقد الدولي والقسم العاشر من النظام الداخلي للصندوق. ووفقا لأحكام القسم العشرين من النظام الداخلي، يعرض الفصل الخامس الميزانيتين الإدارية والرأسمالية للصندوق للسنة المالية المنتهية في ٣٠ إبريل ٢٠١٢ بعد اعتمادهما من المجلس التنفيذي. ويتضمن الملحق السادس، في نسخة التقرير على اسطوانة السي دي روم وفي الموقع الإلكتروني على شبكة الإنترنت www.imf.org/external/pubs/ft/ar/2012/eng/index.htm، عرضا للكشوف المالية المدققة للسنة المنتهية في ٣٠ إبريل ٢٠١٢ لكل من إدارة العمليات العامة، وإدارة حقوق السحب الخاصة، والحسابات التي يديرها الصندوق، إلى جانب تقارير مؤسسة التدقيق الخارجي بشأن تلك الكشوف. وقد أشرفت لجنة التدقيق الخارجي، المؤلفة من السيدة اميليا كابال (رئيس) والسيدان ارفان أياس وجيان–شي وان، على إجراءات التدقيق الخارجي وإعداد التقارير المالية، وفقا لأحكام القسم العشرين (ج) من النظام الداخلي للصندوق.

كريستين لاغارد

المدير العام ورئيس المجلس التنفيذي

١ نظرة عامة

ギリス (11/11/3)
TSE100
5545.6
+61.54
NASDA
2697.97
+57.99
香港 (11
ハンセン指
インド (11/1
ムンバイ指数

نظرة عامة

مع كل منحنى وفي كل منعطف في الأزمة المالية العالمية التي بدأت عام ٢٠٠٧ كان صندوق النقد الدولي حاضرا في خضم الجهود المبذولة لاستعادة الاستقرار المالي وعودة نمو الاقتصاد العالمي على أساس قابل للاستمرار. ولم تكن هذه السنة باستثناء عن ذلك السياق. فقد تركزت جهود الصندوق على توفير ما تحتاجه البلدان الأعضاء من التمويل والمشورة على مستوى السياسات والمساعدة الفنية بغية معالجة المخاطر الاقتصادية والمالية وتحقيق النمو الدائم. وباشر الصندوق تنفيذ اتفاقات تمويل جديدة بالشروط العادية مع سبعة بلدان. وفي نفس الوقت، واصلت المؤسسة اتباع العديد من مسارات العمل لتقوية منهجها المعني بالرقابة وتصميم السياسات، والارتقاء بمجموعة أدواتها المستخدمة في الإقراض، وتحسين هيكل الحوكمة.

ومع نهاية السنة المالية[1] التزم عدد كبير من البلدان التزاما قاطعا بزيادة موارد الصندوق بأكثر من ٤٣٠ مليار دولار أمريكي لمنع وقع الأزمات وحل ما يقع منها وتلبية احتياجات التمويل المحتملة لدى جميع البلدان الأعضاء في الصندوق.[2] وبالتالي يتضح مدى التزام المجتمع الدولي بوضع التعافي الاقتصادي العالمي على المسار السليم، والإبقاء على صندوق النقد الدولي في صميم هذه الجهود.

تعاف هش وضعيف

شهد الاقتصاد العالمي فترة من الاستقرار المبدئي في الربع الأول من ٢٠١٢ بعد أن أصيب بانتكاسة كبيرة في أواخر ٢٠١١، لكن التعافي ظل هشا مع اقتراب السنة المالية ٢٠١٢ من نهايتها. فقد تحسن النشاط في الولايات المتحدة وحافظت أغلب الاقتصادات الصاعدة والبلدان ذات الدخل المنخفض على معدلات نموها القوية. غير أن تكرار المصاعب في منطقة اليورو أسفر في بعض الأوقات عن ظهور ضغوط وتقلبات سوقية كبيرة كما ظل يمثل مصدر خطر رئيسي على الاقتصاد العالمي. وكان من المتوقع أن يظل النمو ضعيفا في معظم الاقتصادات المتقدمة، تعيقه المخاوف بشأن عجز المالية العامة والدين، واستمرار عملية تخفيض التمويل بالدين، وارتفاع البطالة. أما في اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية، فكان من المتوقع أن يظل النمو قويا، رغم أن إدارة مخاطر التطورات السلبية ظلت محفوفة بالتحديات مع مواجهة بعض البلدان ضغوط النشاط المحموم المتعلقة بقوة النمو الائتماني.

سياسات كفيلة بوضع الأزمة وراء ظهورنا

مع ميل ميزان المخاطر بشدة نحو الجانب السلبي، واجه صناع السياسات قرب نهاية السنة المالية ٢٠١٢ موقفا مليئا بالتحديات. ففي الاقتصادات المتقدمة، كان يتعين على الحكومات معالجة المخاطر المحيطة بالمالية العامة والعمل على وضع الدين العام على مسار هبوطي محكم دون التسبب في القضاء على النمو في الأجل القريب. وبات من الضروري تصحيح أوضاع المالية العامة بدقة في الأجل القريب، على أن يقترن ذلك بخطط قوية لضبط الأوضاع في الأجل المتوسط تتضمن إصلاحات لنظام الاستحقاقات. وأصبح يتعين على هذه الاقتصادات تنفيذ إصلاحات هيكلية في أسواق العمل والمنتجات لتخفيض معدلات البطالة وزيادة النمو. وأدى ضعف الضغوط التضخمية والمخاطر المحيطة بالنمو إلى ظهور الحاجة لمواصلة تطبيق السياسات النقدية التيسيرية. وأصبح لزاما على صناع السياسات في اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية التوصل إلى التوازن الملائم في السياسات الاقتصادية الكلية التي تتصدى لمخاطر التطورات السلبية العالمية مع العمل في بعض الحالات على إبقاء ضغوط النشاط المحموم تحت السيطرة. وأصبح لزاما على جميع البلدان العمل على ضمان حماية فئات المجتمع الأكثر ضعفا من تداعيات الأزمة المالية.

وكان من الضروري مواصلة التعاون بشأن السياسات بين بلدان العالم من أجل بناء الثقة وتحقيق الاستقرار. فأصبح التقدم في معالجة الاختلالات العالمية وعجز الطلب العالمي يقتضي من البلدان ذات معدلات الادخار المرتفعة العمل على إزالة العقبات التي تعيق الاستهلاك والاستثمار، بدعم من أسعار الصرف الأكثر اعتمادا على السوق. وإضافة إلى ذلك، ظل الاهتمام بشؤون القطاع المالي العالمي أحد الأولويات الرئيسية، لا سيما ضرورة تطبيق القواعد التنظيمية الجديدة للقطاع المالي على نحو متسق في جميع أنحاء العالم ومعالجة أوجه الضعف الأخرى في القطاع المالي كالمشكلات المتعلقة بالمؤسسات التي تعتبر "أكثر تعقدا من أن تفشل"، ونظام الظل المصرفي، والتعاون عبر الحدود بين جهات الرقابة المصرفية وتسوية أوضاع البنوك.

توفير التمويل للبلدان الأعضاء

ظل صندوق النقد الدولي خلال السنة المالية ٢٠١٢ يتحلى بالمرونة فيما يتخذ من إجراءات لتلبية احتياجات البلدان الأعضاء التمويلية في مناخ يتسم بعدم اليقين وتقلب أوضاع الأسواق المالية. فقد ظل الطلب قويا على موارد الصندوق وازدادت الالتزامات أكثر، وإن كان بوتيرة أبطأ من السنة السابقة. وكان المجلس التنفيذي قد وافق على عقد سبعة اتفاقات للتمويل بشروط غير ميسرة خلال هذه السنة المالية. وبالإضافة إلى ذلك، صدرت الموافقة على اتفاق لاحق بموجب «خط الائتمان المرن» مع كولومبيا، بينما ظلت الاتفاق المعقود بموجب هذا التسهيل قائما مع كل من المكسيك وبولندا.

وبالنسبة للبلدان الأعضاء ذات الدخل المنخفض، صدرت الموافقة في السنة المالية ٢٠١٢ على عقد اتفاقات جديدة أو تعزيز اتفاقات قائمة مع ٢٠ بلدا بدعم من الصندوق الاستئماني للنمو والحد من الفقر. وبنهاية السنة المالية، كان الصندوق ملتزما بتقديم تسهيلات تمويلية ميسرة مع ٦٤ بلدا عضوا. وكثف الصندوق كذلك من جهوده في سياق إقامة حوار بشأن السياسات، بما في ذلك إمكانية تقديم الدعم المالي، مع بلدان في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا لمساعدة حكوماتها على مواجهة التحديات الاقتصادية الناشئة عن التحولات الجارية فيها منذ أوائل عام ٢٠١١.

تحديث مجموعة الأدوات التمويلية

وافق المجلس التنفيذي خلال هذه السنة المالية على مجموعة من الإصلاحات بهدف زيادة مرونة أدوات الصندوق التمويلية وتوسيع نطاقها. وكان الهدف من الإصلاحات المتفق عليها هو النهوض بمجموعة الأدوات لتوفير السيولة والمساعدة الطارئة للبلدان الأعضاء على مستوى العالم. وسوف تمكّن هذه الإصلاحات الصندوق من التحرك بمزيد من المرونة لتلبية احتياجات السيولة المتنوعة لدى بلدانه الأعضاء ذات السياسات والأساسيات الاقتصادية السليمة، وإن كانت تأثرت بمخاطر انتقال العدوى (البلدان التي تقف موقف "المتفرج المحايد" من الأزمة)، ولتلبية احتياجات التمويل الملحة التي تنشأ في ظروف متنوعة بخلاف الكوارث الطبيعية وفترات ما بعد انتهاء الصراعات، وهي ظروف مغطاة بالفعل في ترتيبات سابقة أخرى.

وتقضي الإصلاحات المقررة بأن يحل "خط الوقاية والسيولة" (Precautionary and Liquidity Line – "PLL")، وهو أداة أكثر مرونة، محل خط الائتمان الوقائي (Precautionary Credit Line – "PCL"). ويمكن استخدام الخط الجديد في مجموعة أوسع من الظروف، بما في ذلك التأمين ضد الصدمات المستقبلية وكنافذة للسيولة قصيرة الأجل بهدف تلبية احتياجات البلدان الأعضاء التي تتمتع بأساسيات اقتصادية قوية وأطر مؤسسية سليمة للسياسات، بما في فيها البلدان التي تقف موقف "المتفرج المحايد" من الأزمة. وقد تم دمج سياسات الصندوق الحالية لتقديم المساعدة الطارئة ("المساعدة الطارئة لمواجهة الكوارث الطبيعية" و"المساعدة الطارئة في مرحلة ما بعد الصراع") واستبدالها "بأداة التمويل السريع" (Rapid Financing Instrument – "RFI")، التي يمكن استخدامها لدعم كافة الاحتياجات الملحة لميزان المدفوعات، بما في ذلك الاحتياجات الناشئة عن الصدمات الخارجية.

تعزيز الرقابة

اتخذ الصندوق مجموعة من الإجراءات الحيوية في ٢٠١٢ لتحسين أساليب الرقابة التي يمارسها والنهوض بما تحققه من نتائج. واختتم المجلس التنفيذي مراجعة شاملة لأنشطة رقابة الصندوق — أي «مراجعة الرقابة المقررة كل ثلاث سنوات». وإذ خلص المديرون التنفيذيون إلى أن تقدما كبيرا قد تحقق في كيفية إجراء الرقابة مقارنة بالوقت الذي أجريت فيه المراجعة السابقة في عام ٢٠٠٨، فقد اتفقوا مع الرأي الوارد في خطة عمل المدير العام بضرورة تعزيز أعمال الرقابة في المجالات الستة التالية: الارتباطات المتبادلة، وتقييمات المخاطر، والاستقرار المالي، والاستقرار الخارجي، والإطار القانوني، والفعالية. وجدير بالذكر أن المجلس التنفيذي خلص إلى أن تحليل التداعيات الخارجية في أكبر خمسة اقتصادات مؤثرة على النظام المالي، والذي أجري لأول مرة في عام ٢٠١١، قد أسهم مساهمة فعالة في أنشطة رقابة الصندوق، وأوصى بتكرار هذه العملية قبل إجراء أي تقييم آخر. وقد شرع الصندوق أيضا في وضع خطة عمل للرقابة على القطاع المالي بهدف تحديد الأولويات الاستراتيجية والتشغيلية لعمل الصندوق في هذا المجال. وفي مجال الاستقرار الخارجي، اتفق المجلس على مواصلة العمل لتوسيع نطاق التحليل بحيث يتجاوز أسعار الصرف ويشمل التقييمات التي يجريها خبراء الصندوق للأرصدة الخارجية على أساس من الاتساق بين مختلف الأطراف المشاركة. وبالنسبة للإطار القانوني للرقابة، بدأ المجلس التنفيذي العمل في تحديث الإطار القانوني الحالي حتى يتسنى إجراء الرقابة بمزيد من الفعالية، ومن المتوقع أن يواصل المجلس جهوده في هذا الشأن خلال السنة المالية ٢٠١٣.

وأصدر الصندوق في أكتوبر ٢٠١١ وإبريل ٢٠١٢ التقرير الجديد الموحد عن الرقابة متعددة الأطراف بهدف دعم النقاش بين صناع السياسات وتقوية دور اللجنة الدولية للشؤون النقدية والمالية. واتفق المديرون التنفيذيون على أن الصندوق يمكن أن يوجه اهتماما أكبر في نشاطه الرقابي على النمو الشامل لجميع الفئات، وقضايا توظيف العمالة وغيرها من القضايا الاجتماعية ذات التأثير الاقتصادي الكلي الملموس، استنادا إلى خبرة المؤسسات الأخرى. وانصب تركيز الصندوق كذلك على عمله في عدة مجالات رئيسية أوسع نطاقا، بما فيها التدفقات الرأسمالية، وتحديث إطار المالية العامة وتحليل استمرارية تحمل الدين، وإدارة تحديات السياسة أمام البلدان منخفضة الدخل في مواجهة صدمات أسعار السلع الأولية.

وكان الصندوق قد كثف من جهوده لتعزيز إجراءات تقييم المخاطر الاقتصادية. فإلى جانب «عملية الإنذار المبكر»، واصل الصندوق تعزيز الأطر التحليلية المعدة خصيصا لتلائم ظروف كل بلد على حدة والتي يستخدمها في تقييم مواطن الضعف والمخاطر الناشئة في الاقتصادات المتقدمة والأسواق الصاعدة والبلدان منخفضة الدخل. وتهدف «عملية الإنذار المبكر»، التي أعدت بالتعاون مع مجلس الاستقرار المالي وترفع

نتائجها مرتين سنويا إلى اللجنة الدولية للشؤون النقدية والمالية، إلى تحديد (١) المخاطر التي تهدد الاقتصاد العالمي وتتسم بأنها شديدة التأثير وإن كانت بعيدة الاحتمال، و(٢) إجراءات السياسة لتخفيف حدة المخاطر وتقليل مواطن الضعف، و(٣) الاقتراحات لإجراء تحليلات أخرى في الجولات اللاحقة من هذه العملية.

وبناء على زيادة الوعي، في أعقاب الأزمة العالمية، بأهمية دور البيانات في التأهب للأزمات والحيلولة دون وقوعها، استمر الصندوق خلال السنة المالية ٢٠١٢ في بذل الجهود الجارية لتعزيز جودة البيانات التي تقدمها بلدانه الأعضاء وتيسير الاطلاع على البيانات التي يقوم بعرضها وإدارتها. وقد استكمل الصندوق في شهر فبراير ٢٠١٢ المراجعة الثامنة لمبادرات الصندوق المعنية بمعايير البيانات، وانصب التركيز هذه السنة بصفة خاصة على زيادة وتحسين إمكانية الحصول على البيانات إلكترونيا.

المساعدة الفنية والتدريب

وسط أجواء تسودها شدة الطلب على المساعدة الفنية، تمكن الصندوق بفضل مساهمات المانحين السخية من زيادة المساعدة الفنية الميدانية التي قدمها في السنة المالية ٢٠١٢ بنحو ١٧٪ مقارنة بالسنة المالية السابقة، وشملت جميع بلدانه الأعضاء تقريبا. وتسهم المساعدة الفنية، وهي من مهام الصندوق الأساسية، في تعزيز قدرات البلدان الأعضاء في مجالات المالية العامة، والشؤون القانونية، وشؤون الأسواق النقدية والمالية، والإحصاءات. وتركزت الجهود هذه السنة على مساعدة البلدان في إدارة انعكاسات ضعف النمو الاقتصادي على المدى القريب، والاضطرابات في أوروبا، واستمرار تقلب الأسواق المالية. والأهم من ذلك أن المساعدة الفنية كانت موجهة نحو تقوية أطر السياسات وتعزيز المؤسسات من أجل دعم النمو المستمر. وقد زاد الصندوق هذه السنة من تقديم المساعدة الفنية في مختلف المجالات، مع زيادة الطلب بصفة خاصة على المساعدة الفنية في مجال المالية العامة.

وفي أعقاب صدور تقرير فرقة عمل مكلفة بتقييم استراتيجية الصندوق للمساعدة الفنية، أعلن الصندوق في أوائل ٢٠١٢ قراره بدمج وحدتين تشغيليتين، هما معهد صندوق النقد الدولي ومكتب إدارة المساعدة الفنية، بهدف إنشاء «معهد تنمية القدرات» الجديد. وتعمل هذه الإدارة الجديدة، التي باشرت مهامها في مايو ٢٠١٢، على تقديم المساعدة الفنية والتدريب للبلدان الأعضاء لمساعدتها على بناء القدرات وتنمية المؤسسات الاقتصادية والمالية الرئيسية.

إصلاح الصندوق لكي يتواءم مع هيكل بلدانه الأعضاء المتغير

وفقا لما أشارت إليه إدارة الصندوق وأجهزته الحاكمة في مناسبات عديدة فإن تنفيذ إصلاحات نظام حوكمة الصندوق المتفق عليها تمثل عنصرا حاسما في جعل هذه المؤسسة ممثلة بالقدر الكافي ومتمتعة بالمشروعية والمصداقية. وقد باشر المجلس التنفيذي خلال السنة المالية ٢٠١٢ مراقبته الوثيقة لسير التقدم في قبول البلدان الأعضاء لمجموعة إصلاحات عام ٢٠١٠ لنظامي الحصص والحوكمة والتي وافق عليها مجلس محافظي الصندوق، مع التأكيد على أهمية التحرك بسرعة لتأمين تنفيذ هذه الإصلاحات بحلول موعد انعقاد الاجتماعات السنوية لعام ٢٠١٢. وباشر المجلس كذلك مراجعة صيغة الحصص، التي تُحدد على أساسها أنصبة الأعضاء من الحصص.

ولا يزال ضمان كفاية موارد الصندوق لتلبية الزيادات المحتملة في احتياجات البلدان الأعضاء هو أحد المشاغل المستمرة منذ بداية الأزمة العالمية، وقد استمرت جهود الصندوق في هذا الاتجاه على مدار السنة المالية ٢٠١٢. وقد تم تعزيز الموارد المتاحة من خلال «الاتفاقات الجديدة للاقتراض» (NAB) (إلى قرابة ٣٧٠ مليار وحدة حقوق سحب خاصة[٣] أو ما يعادل ٥٧٤ مليار دولار أمريكي، بنهاية السنة المالية)، وتم إعادة تشغيل الاتفاقات الجديدة للاقتراض بصيغتها الموسعة مرتين لضمان سهولة الاستفادة من مواردها عند الحاجة. وقد تعهدت البلدان الأعضاء، ثنائيا، خلال السنة المالية ٢٠١٢ بزيادة الموارد بمبلغ قدره ٤٣٠ مليار دولار أمريكي. كذلك استمرت جهود جمع المساهمات خلال هذه السنة لتعزيز الموارد المتاحة لمساعدة البلدان منخفضة الدخل، وافق المجلس التنفيذي على استخدام جانب من الأرباح الاستثنائية المحققة من عمليات البيع الأخيرة لجزء من ذهب الصندوق في سياق استراتيجية لجمع مساهمات إضافية لدعم سعر الفائدة على ترتيبات الإقراض الميسر إلى البلدان الأعضاء منخفضة الدخل.

وقد طرأت عدة تغييرات في الإدارة العليا للصندوق في هذه السنة المالية. ففي أواخر شهر يونيو ٢٠١١، وقع اختيار المجلس التنفيذي على السيدة كريستين لاغارد – وهي أول سيدة ترأس الصندوق منذ إنشائه في عام ١٩٤٤– لتشغل منصب المدير العام ورئيس المجلس التنفيذي لمدة خمس سنوات اعتبارا من شهر يوليو. ثم عُيّن السيد ديفيد ليبتون بعد ذلك بفترة وجيزة في منصب النائب الأول للمدير العام خلفا للسيد جون ليبسكي، كما عُيّن السيد مِن زو كنائب للمدير العام.

التعاون والتواصل الخارجي

واصل الصندوق تعاونه مع منظمات شريكة خلال هذه السنة. وظل عمله المتواصل مع مجموعة العشرين للاقتصادات المتقدمة واقتصادات الأسواق الصاعدة يتسم بأهمية كبيرة، وازدادت أهمية جهوده التعاونية مع ترتيبات التمويل الإقليمية، وخاصة في أوروبا، في مواجهة الاختلال المالي. وقد عمل الصندوق في إطار من التعاون الوثيق مع «مجلس الاستقرار المالي» في عمليات تقييم المخاطر والقضايا المتعلقة بتوفير البيانات، كما تعاون مع البنك الدولي على أساس يومي في القضايا المتعلقة بالبلدان منخفضة الدخل وعمليات تقييم القطاع المالي. وجدير بالذكر أيضا التعاون بين الصندوق ومنظمة العمل الدولية في القضايا المتعلقة بإيجاد فرص العمل والحدود الدنيا للحماية الاجتماعية.

وبهذه الروح، استمر الصندوق في إعطاء أهمية كبيرة للتواصل الخارجي والمشاركة في أنشطة الأطراف المعنية الخارجية. وتتيح برامج الصندوق للتواصل الخارجي فرصة لإعلام بلدانه الأعضاء برؤيته الاستراتيجية وأهم أولوياته بشأن السياسات؛ وزيادة الدعم المقدم لصناع السياسات في الاضطلاع بالإصلاحات الوطنية التي تحقق المنافع على المستويين المحلي والعالمي؛ وتعزيز قدرة الصندوق على التحليل وتقديم المشورة بشأن السياسات عن طريق إشراك الأطراف المعنية الرئيسية في البلدان الأعضاء في القضايا التي تشغل اهتمامهم؛ والتأكيد للبلدان الأعضاء، لا سيما البلدان التي تضررت بشدة من جراء الأزمة، على التزام الصندوق بتقديم الدعم اللازم.

٢ المستجدات الاقتصادية والمالية العالمية

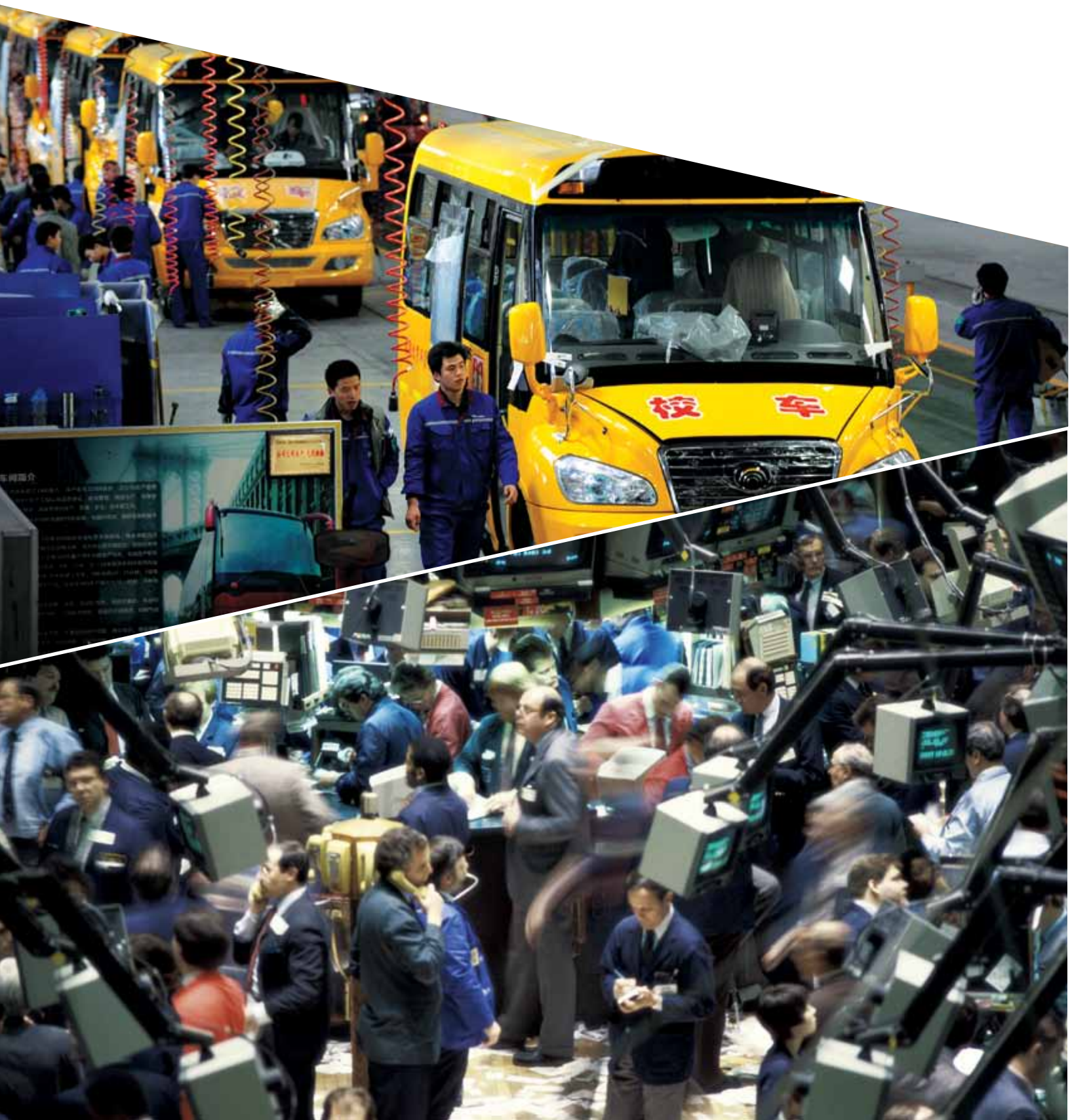

المستجدات الاقتصادية والمالية العالمية

شهدت التوقعات الاقتصادية العالمية في أوائل ٢٠١٢ تحسنا تدريجيا بعد أن منيت بانتكاسة كبرى في أواخر عام ٢٠١١، لكن المخاوف بشأن قوة التعافي عاودت الظهور مرة أخرى في الربع الثاني من السنة. فقد أدى تحسن النشاط في الولايات المتحدة والسياسات المعتمدة في منطقة اليورو لمواجهة الأزمة الاقتصادية التي تزداد عمقا إلى المساهمة في معالجة التدهور الحاد في الأوضاع المالية وتعزيز ثقة الأسواق خلال الشهور القليلة الأولى من عام ٢٠١٢. غير أن احتمالات التطورات السلبية ظلت مرتفعة في نهاية السنة المالية ٢٠١٢ وساد التوتر في الأسواق المالية حيث تجددت المخاوف بشأن الديون السيادية في بعض أنحاء أوروبا وبشأن الضغوط على القطاع المصرفي الأوروبي.

ومع ما تشهده الأسواق من تقلبات، ظلت التوقعات المستقبلية هشة مع انتهاء السنة المالية ٢٠١٢. وكان على صناع السياسات مواصلة تنفيذ ما يلزم من الإصلاحات المالية العامة والهيكلية الأساسية لتحقيق النمو السليم القابل للاستمرار على المدى المتوسط. وكان التحدي أمام الاقتصادات المتقدمة متمثلا في تحقيق هذا الأمر مع دعم النمو الذي لا يزال ضعيفا في الأجل القريب. ففي منطقة اليورو، كان يتعين تحقيق المزيد من التقدم لتقوية الاتحاد النقدي، بما في ذلك اتخاذ الإجراءات اللازمة لزيادة التنسيق على مستوى المالية العامة واقتسام المخاطر المالية على أساس مسبق، فضلا على تقوية النظم المصرفية، والحد من الاعتماد على الروابط بين البنوك وتمويل الديون السيادية. أما التحدي أمام الأسواق الصاعدة و الاقتصادات النامية فكان متمثلا في ضبط السياسات الاقتصادية الكلية لمواجهة مخاطر التطورات السلبية على المستوى العالمي ودعم النمو، بينما كان يتعين في بعض الحالات بذل الجهود للحيلولة دون ازدياد ضغوط النشاط الاقتصادي المحموم لتصل إلى مستويات مفرطة.

خطوتان إلى الأمام وخطوة إلى الخلف

حقق الاقتصاد العالمي ارتدادا إيجابيا بالتدريج خلال الربع الأول من ٢٠١٢ بعد تعرضه لانتكاسة كبرى في أواخر عام ٢٠١١. وقد ألقت المخاوف بشأن الاستقرار المالي في منطقة اليورو والضغوط السوقية الشديدة بظلال وخيمة تهدد بإلقاء أوروبا، وربما الاقتصادات المتقدمة كلها، في هوة عميقة من الركود. غير أن الاستجابة القوية على مستوى السياسات في أوروبا ساعدت على تحقيق الاستقرار في الأسواق، كما استمر تحسن النشاط في الولايات المتحدة. وإضافة إلى ذلك، احتفظ معظم اقتصادات الأسواق الصاعدة والبلدان منخفضة الدخل بمعدلات نمو مرتفعة. غير أن الصعوبات الاقتصادية والمالية المتواصلة في منطقة اليورو، والتي اقترنت بأجواء عدم اليقين السياسي، ظلت تشكل مصدرا أساسيا للخطر على التعافي العالمي في نهاية ٢٠١٢.

ومما لا شك فيه، جاءت اضطرابات الأسواق المالية خلال ٢٠١٢ لتبرز مخاطر حدوث التحولات المعاكسة الذاتية في مشاعر السوق والتي من شأنها دفع الاقتصادات الهشة بسرعة إلى مأزق التوازن السيء بين ارتفاع العائدات وتقليص التمويل المصرفي وتقييد النمو الائتماني، مع ما لذلك من تأثيرات سلبية متبادلة على الاقتصاد العيني. وقد تعززت التحركات على مستوى السياسات في أوروبا في أوائل ٢٠١٢ بفضل الإجراءات الحاسمة التي اتخذها البنك المركزي الأوروبي لتزويد البنوك بكميات ضخمة من السيولة على المدى الطويل، وبفضل تصحيحات المالية العامة والإصلاحات الهيكلية التي أجرتها أهم البلدان الأعضاء في منطقة اليورو، فضلا على التحسينات المدخلة على هياكل الحوكمة في الاتحاد الأوروبي، والاتفاق على تفاصيل تسهيلات التمويل الطارئ الأوروبي. كذلك اتخذت بنوك مركزية أخرى إجراءات على مستوى السياسة لتيسير الأوضاع النقدية، فانحسرت المخاطر الائتمانية. غير أن المخاطر المحيطة بالاستقرار المالي العالمي ظلت مرتفعة. فقد تم

تشديد معايير الإقراض المصرفي، وتدهورت الأوضاع المالية الأوسع نطاقا، وظلت أسواق السندات هشة ومتقلبة.

وكانت هذه (ولا تزال) هي التركة التي خلفها "الركود الكبير" والأزمة المالية. وكما ورد في التجارب التاريخية، فإن عملية خفض قروض التمويل تستغرق وقتا وغالبا ما تؤدي إلى تخفيض النشاط الاقتصادي. فقد شهدت نهاية ٢٠١٢ العديد من الاقتصادات التي تنوء بأعباء المديونية المرتفعة في مختلف القطاعات، وبالتالي كانت عمليات إصلاح الميزانيات العمومية تمتد غالبا لتشمل الحكومات والشركات والأسر في آن واحد. وبالإضافة إلى ذلك، واجه العديد من البلدان ذات الديون الخارجية الكبيرة التحدي المتمثل في إعادة التوازن لمواجهة مشكلات القدرة التنافسية العويصة وكبح الطلب الخارجي. وكان على صناع السياسات صياغة مزيج دقيق ومتطور من السياسات المالية والاقتصادية الكلية والهيكلية التي تضمن سير عملية خفض قروض التمويل بسلاسة، ودعم النمو، وتيسير إعادة التوازن.

وإزاء هذه الخلفية، ظلت الآفاق المتوقعة عموما تتسم بالهشاشة في نهاية السنة المالية ٢٠١٢. ففي عدد إبريل ٢٠١٢ من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي، كان من المتوقع أن يهبط النمو العالمي من حوالي ٤٪ في ٢٠١١ إلى ٣,٥٪ في ٢٠١٢، ليرتفع ببطء تدريجيا إلى ٤٪ مرة أخرى في ٢٠١٣. وقد أشارت التوقعات إلى دخول منطقة اليورو في حالة من الركود الطفيف في عام ٢٠١٢ نتيجة أزمة الديون السيادية، والآثار الناجمة عن خفض قروض التمويل من البنوك على الاقتصاد العيني، وتأثير التقشف المالي. وفي الاقتصادات المتقدمة كمجموعة، كان من المتوقع زيادة الناتج بنسبة ١,٥٪ فقط في ٢٠١٢ و٢٪ في ٢٠١٣. وكان من المنتظر بقاء وتيرة إنشاء الوظائف في هذه الاقتصادات بطيئة بينما كان من المتوقع أن يظل معدل البطالة قريبا من ٨٪.

وفي الأسواق الصاعدة و الاقتصادات النامية، كان من المتوقع تباطؤ نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي بدرجة طفيفة ليصل إلى ٥,٧٥٪ في ٢٠١٢ مقارنة بنسبة ٦,٢٪ في ٢٠١١، قبل أن يسجل ارتدادا إيجابيا ليصل إلى ٦٪ في ٢٠١٣. ومع اقتراب السنة المالية ٢٠١٢ من نهايتها، استمرت هذه الاقتصادات في جني ثمار قوة أطرها الاقتصادية الكلية والإصلاحات الهيكلية التي أجرتها في فترة سابقة، على الرغم من التراكم التدريجي لمواطن الضعف الداخلية بعد عقد كامل من النمو القوي المدعوم بالنمو الائتماني السريع أو ارتفاع أسعار السلع الأولية.

ولا تزال المخاطر المحيطة بالتوقعات المستقبلية مائلة بشدة نحو الجانب السلبي. أولا، لا تزال المخاوف المستمرة بشأن أزمة الدين في منطقة اليورو تواصل تأثيرها السلبي على استقرار الأسواق المالية وتشكل مصدر الخطر الأوحد الأكبر الذي يحيط بالاقتصاد العالمي. كذلك، من شأن حدوث تصاعد حاد في الأزمة أن يؤدي إلى موجة عامة من الهروب من المخاطر مما سيكون له تأثير سلبي بالغ على المستوى العالمي. فالتخفيض المفرط لقروض التمويل من البنوك الأوروبية، على سبيل المثال، يمكن أن يكشف عن مواطن ضعف في الأسواق الصاعدة، الأمر الذي سيؤدي بدوره إلى تجدد تدفقات استثمارات الحافظة وزعزعة الاستقرار المالي المحلي. ثانيا، من شأن أجواء عدم اليقين التي تكتنف القضايا الجغرافية السياسية أن تؤدي إلى زيادة حادة في أسعار النفط وإضعاف النمو العالمي. وعلى المدى المتوسط، نجد أن المخاطر المرتبطة باستمرار ضعف النشاط وارتفاع مستويات الدين العام والعجز في الاقتصادات المتقدمة قد تؤدي إلى خفض الدعم المتاح لتصحيح أوضاع المالية العامة والاندماج التجاري والمالي.

خطوتان إلى الأمام

استشرافا للمستقبل من منظور نهاية السنة المالية ٢٠١٢، سوف يتعين على الحكومات تعزيز سياساتها لترسيخ دعائم التعافي الضعيف واحتواء مخاطر التطورات السلبية. وسوف يقتضي ذلك تكثيف الجهود لمعالجة أزمة منطقة اليورو، واتباع منهج دقيق في التقشف المالي لمواجهة تراجع النشاط الاقتصادي، ومواصلة السياسات النقدية التيسيرية، وإمداد القطاع المالي بقدر وافر من السيولة. وعلى المدى المتوسط، نجد أن التحدي سيتمثل في تحسين آفاق النمو الضعيف في كبرى الاقتصادات المتقدمة.

وبدءا بمنطقة اليورو، على السلطات الوطنية الاعتماد على التدابير الضرورية التي اتخذت خلال السنة المالية ٢٠١٢ لتعزيز آلية التحرك لمواجهة الأزمات. وينبغي لها الاستمرار على نحو مطرد في اتخاذ إجراءات التقشف المالي لكن مع تنظيمها لتجنب الانخفاض المفرط في الطلب على المدى القريب. وقد يتاح الحيز الكافي لزيادة التيسير النقدي، مع ضرورة إعادة رسملة البنوك، والتركيز على تجنب تخفيض قروض التمويل في النظام المصرفي لتشجيع التدفق الائتماني الكافي إلى القطاع الخاص. وعلى المدى المتوسط، يتعين إجراء بعض التغييرات لعلاج مواطن الضعف في هيكل الاتحاد النقدي التي أسهمت في حدوث الأزمة، حيث يتعين تحسين آلية توصيل سياسات المالية العامة الرشيدة والمتسقة، بما في ذلك إمكانية إشراك مؤسسات الاتحاد الأوروبي بفعالية في خطط الموازنة الوطنية؛ وسوف يتعين التوسع في اقتسام المخاطر المالية لضمان عدم تطور المشكلات في أي بلد لدرجة تتحول معها إلى أزمة مالية بالغة الأثر في بلد آخر؛ وينبغي إقامة نظام مالي أكثر تكاملا لمنطقة اليورو بحيث يتضمن إطارا مشتركا للتنظيم والرقابة، والتأمين على الودائع، وتسوية أوضاع البنوك؛ كما ينبغي اتخاذ ما يلزم من التدابير في مختلف أنحاء المنطقة لتضييق فجوة الإصلاحات الهيكلية، بما في ذلك في أسواق العمل.

وبالنسبة للاقتصادات المتقدمة الأخرى، لا تزال هناك حاجة ملحة لرسم خطط التقشف المالي القوية والقابلة للاستمرار على المدى المتوسط بحيث يمكن وضع الدين العام على مسار واضح قابل للاستمرار، لا سيما في اليابان والولايات المتحدة. ويتعين وضع خطط المالية العامة متوسطة الأجل بحيث تنطوي على تقوية مؤسسات المالية العامة وإصلاح برامج المستحقات، مثل ربط سن التقاعد بمتوسط العمر المتوقع أو تحسين حوافز التكلفة في قطاع الرعاية الصحية. ومن شأن رسم الخطط الكفيلة بمعالجة هذه القضايا أن يبين مدى استعداد صناع السياسات وقدرتهم على العمل، ومن ثم المساهمة في إعادة بناء ثقة الأسواق في استمرارية الموارد العامة خلال مرحلة مبكرة من العملية. وفي نفس الوقت، نظرا لضعف احتمالات النمو، من شأن البلدان التي لديها الحيز المالي الكافي، من حيث قوة حسابات المالية العامة ودرجة الموثوقية في الأسواق، أن تعيد النظر في وتيرة التقشف حتى لا يتأثر النمو سلبا. أما البلدان الأخرى فينبغي أن تسمح بحرية عمل أدوات الضبط التلقائي طالما كان بإمكانها تمويل العجوزات المرتفعة بسهولة.

وإلى جانب سياسة المالية العامة، ظلت أهم الأولويات في نهاية السنة المالية ٢٠١٢ متمثلة في التنظيم والرقابة على القطاع المالي العالمي، فضلا على إجراء الإصلاحات المعززة للإنتاجية من أجل دعم الإنتاج الممكن. وفي الولايات المتحدة، ربما يتعين اتباع منهج أقوى لمعالجة المشكلات السائدة في أسواق العقارات، وتعجيل إصلاح الميزانيات العمومية لقطاع الأسر.

ولا تزال معدلات البطالة مرتفعة بدرجة غير مقبولة، فمع نهاية السنة المالية ٢٠١٢ كان هناك أكثر من ٢٠٠ مليون نسمة حول العالم من العاطلين، وفي بعض بلدان جنوب أوروبا لم يكن نصف الشباب قادرا على العثور على فرص العمل. وكان من الضروري إدراج دعم الدخل وتدريب العاطلين ضمن الإصلاحات الهيكلية للمساعدة في زيادة الإنتاجية وزيادة مشاركة العمالة في سوق العمل. ومن العوامل المساعدة أيضا التدابير التي تعمل على تشجيع الإقراض المصرفي إلى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تسهم بنصيب كبير في توفير فرص العمل. أما التحدي الرئيسي أمام الأسواق الصاعدة و الاقتصادات النامية فكان يتمثل في إدارة السياسات الاقتصادية الكلية حتى يتسنى، في بعض الحالات، معالجة مخاطر التطورات السلبية الناجمة عن ضعف النمو في الاقتصادات المتقدمة وتقلب الأسواق المالية، وفي حالات أخرى، العمل على إبقاء ضغوط النشاط المحموم قيد السيطرة. وحسب خصوصيات كل حالة، قد ينطوي ذلك على اتخاذ التدابير الكفيلة بمواجهة انخفاض الطلب المحلي والعالمي؛ والاستعداد للتكيف مع انتقال التداعيات السلبية من الاقتصادات المتقدمة والتدفقات الرأسمالية؛ وإعادة بناء المصدات والاحتياطيات المالية الوقائية، وإلغاء إجراءات التيسير النقدي، وتعزيز السياسات والأطر الاحترازية. وبالنسبة للبلدان منخفضة الدخل، كان يتعين احتواء سياسة المالية العامة لأي ضرر يقع على الميزانيات العمومية للقطاع العام عن طريق توجيه الدعم بشكل حصري إلى الأسر الأكثر ضعفا.

وأكدت الشهور الأخيرة من سنة ٢٠١٢ أن التعاون الدولي الناجح الذي قاد الجهود المنسقة على مستوى السياسات في الأيام الأولى من الأزمة المالية لا يزال ضروريا لتحقيق النمو الدائم. فالتقشف المالي وحده لا يمكنه علاج الاعتلال الاقتصادي وقد يؤدي، مع ضعف النمو، إلى تفاقم نسب الدين على نحو غير موات في الأجل القريب. ونظرا لأن هبوط الاستهلاك في البلدان ذات العجز الخارجي الكبير لم تعوضها زيادة الاستهلاك في بلدان الفائض، فقد شهد العالم خسارة صافية في الطلب والنمو. وعلى البلدان ذات معدلات الادخار المرتفعة معالجة التشوهات التي تكبح الاستهلاك، بينما يتعين على البلدان ذات النمو المدفوع بزيادة الائتمان أن تكبح نمو الائتمان والطلب. ومن شأن هذا الأمر، مدعوما – حسب مقتضى الحال – بأسعار الصرف الأكثر اعتمادا على السوق، أن يسهم في تحسين توقعات النمو في هذه البلدان وفي بقية أنحاء العالم.

وكان أيضا التعاون على مستوى السياسات مهما لضمان سلامة واستقرار النظام المالي الذي يخدم مصالح الأسر والأعمال. فعلى المستوى العالمي، كان من الضروري تنفيذ التنظيمات الجديدة على نحو متسق عبر الحدود المختلفة. وكان ينبغي بذل المزيد من الجهود لحل المشكلات المرتبطة بالمؤسسات التي تعتبر أكبر أو أكثر تعقدا من أن تفشل، ونظام الظل المصرفي، والقضايا عبر الحدود المتعلقة بتسوية أوضاع البنوك والتعاون بين جهات الرقابة المصرفية. فقد أصبح التنظيم والرقابة في القطاع المصرفي بمثابة عملية عالمية لا يمكن محاولة تنفيذها إلا بالعمل التعاوني، إلا إذا دخلت المؤسسات في عمليات المراجحة التنظيمية، كما فعلت في الماضي، مما سيترتب عليه إضعاف الضوابط الاحترازية والضمانات الوقائية المتضمنة في التنظيمات الجديدة.

٣ دعم التعافي العالمي

دعم التعافي العالمي

الدعم المالي للبلدان الأعضاء أثناء الأزمة

شبكة الأمان العالمية

أنشطة التمويل في عام ٢٠١٢

أبدى صندوق النقد الدولي مرونة في تلبية احتياجات التمويل لبلدانه الأعضاء خلال السنة المالية ٢٠١٢ مع تكثف أجواء عدم اليقين العالمي. وقد ظل الطلب قويا على موارد الصندوق وازدادت الالتزامات وإن كانت بوتيرة أبطأ مقارنة بالعام السابق.

وفي يناير ٢٠١٢، قام المجلس التنفيذي بمراجعة مدى كفاية موارد الصندوق لتوفير التمويل اللازم لبلدانه الأعضاء.[٤] وعقب المناقشة التي أجراها المجلس، أوضحت السيدة مدير عام الصندوق أن هذه المناقشة أتاحت الفرصة لتقييم مدى كفاية موارد الصندوق لاستيفاء المهمة المنوطة به وتمكينه من القيام بدور واف وبناء في تأمين الاستقرار العالمي. وذكرت أن كثيرا من المديرين التّنفيذيين أكدوا أثناء المناقشة على الضرورة الملحة لبذل جهود جماعية من أجل احتواء أزمة الديون في منطقة اليورو وحماية الاقتصادات في جميع أنحاء العالم من مغبة التداعيات ومن التعرض لانكماشات مفرطة في الناتج/الدخل. وفي هذا السياق، رحب المديرون التنفيذيون بما أعلنته البلدان الأعضاء الأوروبية مؤخرا من التزامها بالمساهمة في موارد الصندوق، مع التأكيد على أهمية أن تكون سياسة الجدار الناري الواقي للبلدان الأوروبية وغير ذلك من السياسات ذات الصلة قوية بالقدر الكافي لمواجهة الأزمة في منطقة اليورو.

وفي مرحلة لاحقة، تعهدت البلدان الأعضاء أثناء اجتماعات الربيع لعام ٢٠١٢ بأن تتخذ الإجراءات الضرورية لتأمين الاستقرار المالي العالمي. وتوصلت اللجنة الدولية للشؤون النقدية والمالية، بالاشتراك مع مجموعة العشرين، إلى اتفاق بشأن تعزيز موارد صندوق النقد الدولي لمنع وقوع الأزمات وحل ما يقع منها. وأخذ عدد كبير من البلدان تعهدات قاطعة بزيادة الموارد المتاحة للصندوق بأكثر من ٤٣٠ مليار دولار (راجع الفصل الخامس) فضلا على الزيادة المقررة في حصص العضوية بموجب إصلاح نظام الحصص والحوكمة لعام ٢٠١٠. وسوف تصبح هذه الموارد متاحة لجميع البلدان الأعضاء في الصندوق، ولن تكون مجنبة لمنطقة بعينها. وتأتي هذه الالتزامات، في أعقاب اتخاذ الإجراءات الهيكلية والمالية والنقدية على المستويين الوطني والإقليمي في الشهور الأولى من عام ٢٠١٢، لتوضح مدى التزام المجتمع الدولي بحماية الاستقرار المالي العالمي وترسيخ التعافي الاقتصادي العالمي.

ويجوز للبلدان الأعضاء طلب المساعدة المالية من الصندوق لتلبية احتياجاتها الصافية لدعم ميزان المدفوعات مع الاحتفاظ بقدر كاف من الأرصدة الاحتياطية للمستقبل. ويقدم الصندوق التمويل في العادة بمقتضى "اتفاق"، دعما لبرنامج اقتصادي ينفذه البلد المعني ويتضمن سياسات وتدابير تصحيحية سبق أن تعهد بتنفيذها لحل مشكلة ميزان المدفوعات. واعتمد الصندوق على مدار السنوات الماضية سياسات مختلفة تُحدَّد بموجبها أدوات وتسهيلات التمويل، التي يتسم بعضها بالمرونة الكافية للمساهمة في تلبية أي نوع من احتياجات تمويل ميزان المدفوعات، بينما يصمم البعض الآخر بحيث يلائم خصوصيات البلدان الأعضاء على اختلاف مشاربها. ومن ثم يمكن لبلدان الدخل المنخفض أن تقترض بشروط ميسرة من خلال عدد من التسهيلات؛ وكان الجانب الأكبر من قروض الصندوق الميسرة خلال السنة المالية ٢٠١٢ ينطوي على سعر فائدة صفري، وسوف يستمر العمل بهذا السعر حتى نهاية عام ٢٠١٣. ويقدم الصندوق كذلك التمويل غير الميسر، عن طريق أدوات وتسهيلات إضافية؛ وتخضع جميع أدوات وتسهيلات الصندوق للتمويل غير الميسر لسعر الفائدة

السائد في السوق، والمعروف باسم «معدل الرسم» (ويتحدد حسب سعر الفائدة على حقوق السحب الخاصة الذي يُراجَع أسبوعيا)،[٥] بينما يحصَّل رسم إضافي على القروض الكبيرة (التي تتجاوز حدودا معينة). وحسب احتياجات ميزان المدفوعات لدى البلدان الأعضاء يمكن أن تصدر الموافقة على عقد اتفاق على أساس وقائي (الذي لا يعقبه صرف فوري) أو كاتفاق ينطوي على صرف للمبالغ (بحيث يُصرَف التمويل المعتمد مقسما في العادة على أقساط مرحلية تتوافق مع التقدم في خطوات تنفيذ البرنامج).[٦] ويحدد مستوى استفادة البلد العضو من موارد الصندوق على أساس حصة العضوية (راجع الفصل الخامس) كما يخضع إلى "حدود الاستفادة من الموارد" (راجع الجدول ٣–١).

وتتم معظم المعاملات بين الصندوق والبلدان الأعضاء من خلال "حساب الموارد العامة"، الذي يضم مجموعة من العملات والأصول الاحتياطية التي تتراكم في هذا الحساب من حصص العضوية ومن اتفاقات الاقتراض الثنائية ومتعددة الأطراف. وفي الاتفاقات المدعمة من "حساب الموارد العامة"، يجوز في الظروف الاستثنائية إتاحة الموارد بقدر يفوق حدود الاستفادة ("الاستفادة الاستثنائية من الموارد")، شريطة استيفاء المعايير الجوهرية المحددة في سياسة الاستفادة الاستثنائية من الموارد، وبشرط مشاركة المجلس المبكرة في هذا الأمر. وفي الاتفاقات المدعمة من "الصندوق الاستئماني للنمو والحد من الفقر"، فإن تجاوز الحدود الطبيعية في استخدام موارد الصندوق الاستئماني مشروط باتخاذ إجراءات خاصة، لا سيما مشاركة المجلس المبكرة.

التمويل غير الميسر

وافق المجلس التنفيذي في سنة ٢٠١٢ على سبعة اتفاقات بموجب تسهيلات الصندوق للتمويل غير الميسر، بإجمالي كلي قدره ٥٢,٦ مليار وحدة حقوق سحب خاصة [٧] (٨١,٦٢ مليار دولار أمريكي). وتم توجيه أكثر من ٩٠٪ من إجمالي الالتزامات الجديدة في عام ٢٠١٢ (٤٧,٥ مليار وحدة حقوق سحب خاصة أو ٧٣,٣٦ مليار دولار أمريكي) لصالح عقد اتفاقين في ظل «تسهيل الصندوق الممدد» مع كل من اليونان والبرتغال (راجع الإطار ٣–١). وتمت كذلك الموافقة على أربعة اتفاقات للاستعداد الائتماني، منها اتفاق (مع سانت كيتس ونيفس) انطوى على الاستفادة الاستثنائية من الموارد واتفاقان (مع صربيا وجورجيا)[٨] تمت معاملتهما كاتفاقين وقائيين لدى صدور الموافقة عليهما. وبالإضافة إلى ذلك، تمت الموافقة على عقد اتفاق جديد مع كولومبيا بقيمة ٣,٨٧ مليار وحدة حقوق سحب خاصة (٦,٢٢ مليار دولار أمريكي) في ظل "خط الائتمان المرن" خلفا لاتفاق سابق انتهى في مايو ٢٠١١ وكان يتيح استفادة محدودة من الموارد.

الإطار ٣–١

جهود الصندوق في منطقة اليورو

واصل صندوق النقد الدولي مشاركته في الجهود المبذولة في منطقة اليورو خلال السنة المالية ٢٠١٢ من خلال اتفاقين جديدين صدرت الموافقة بشأنهما لكل من اليونان والبرتغال، بالإضافة إلى جهود السياسة الجارية بموجب الاتفاق الممدد مع آيرلندا في إطار «تسهيل الصندوق الممدد».

وكانت المشكلات طويلة الأمد في البرتغال، بما فيها انخفاض الإنتاجية وضعف القدرة التنافسية وارتفاع مستوى الديون الخاصة، هي السبب وراء شدة ضعف النمو والاختلالات الخارجية والمالية. وفي مايو ٢٠١١، صدرت موافقة المجلس التنفيذي على عقد اتفاق ممدد مع البرتغال لمدة ثلاث سنوات بقيمة ٢٣,٧ مليار وحدة حقوق سحب خاصة (٢٦ مليار يورو) في ظل "تسهيل الصندوق الممدد" وذلك لدعم البرنامج الذي وضعته السلطات للتصحيح الاقتصادي والنمو. ويقضي هذا الاتفاق الذي يشكل جزءا من برنامج تمويلي تعاوني مع الاتحاد الأوروبي قيمته ٧٨ مليار يورو لمدة ثلاث سنوات، بإتاحة مستوى استثنائي من موارد الصندوق يصل إلى ٢٣٠٦٪ من حصة عضوية البرتغال. ويركز برنامج السلطات البرتغالية على تنفيذ الإصلاحات الهيكلية التي تهدف إلى تعزيز النمو وتوفير فرص العمل؛ ورسم مسار طموح ولكنه متوازن لتحقيق الاستقرار المالي، بدعم من الإصلاحات الهيكلية؛ وتوفير الضمانات الوقائية لتأمين الاستقرار المالي والحيلولة دون الدخول في فترة مطولة من الانكماش الائتماني. وفي إبريل ٢٠١٢ استُكملت بنجاح المراجعة الثالثة لأداء البرتغال في ظل الاتفاق الممدد؛ وبلغ مجموع المبالغ المنصرفة في ظل الاتفاق حتى نهاية السنة المالية ٢٠١٢ حوالي ١٥,٩ مليار وحدة حقوق سحب خاصة (١٨,٦ مليار يورو).

أما البرنامج الجديد الثاني في منطقة اليورو خلال هذه السنة المالية فهو مدعوم باتفاق ممدد لصالح اليونان ولمدة أربع سنوات بقيمة قدرها ٢٣,٧٨٥٣ مليار وحدة حقوق سحب خاصة (٢٨ مليار يورو) في إطار "تسهيل الصندوق الممدد" والذي صدرت الموافقة بشأنه في مارس ٢٠١٢، لدى إلغاء السلطات اليونانية "اتفاق الاستعداد الائتماني" السابق الذي كان يغطي ثلاث سنوات. وعلى غرار الاتفاق مع البرتغال، يقضي الاتفاق مع اليونان أيضا بإتاحة مستوى استثنائي من موارد الصندوق يصل إلى ٢١٥٨,٨٪ من حصة عضوية اليونان. ويهدف البرنامج الاقتصادي الذي وضعته السلطات اليونانية إلى استعادة القدرة التنافسية والنمو، والتوصل إلى أوضاع قابلة للاستمرار على مستوى المالية العامة، وتحقيق الاستقرار المالي، بحيث يتم ذلك على نحو تدريجي. وبينما تسعى السلطات إلى البناء على ما أُحرز من تقدم في ظل "اتفاق الاستعداد الائتماني"، فقد بادرت بإعادة ضبط استراتيجية برنامجها الاقتصادي من أجل زيادة التركيز على تنفيذ الإصلاحات الهيكلية بما يكفل تعجيل النمو وتوظيف العمالة. ويقتضي دعم القطاع الرسمي لبرنامج اليونان تقديم تمويل جديد بقيمة ١٣٠ مليار يورو حتى نهاية عام ٢٠١٤، إضافة إلى الجزء المتبقي من الدعم المالي في إطار البرنامج السابق وقيمته ٣٤ مليار يورو، ومبلغ إضافي من الصندوق قدره ٨ مليار يورو خلال عام ٢٠١٥ والربع الأول من عام ٢٠١٦. ولدى صدور الموافقة على البرنامج في شهر مارس الماضي، تم صرف أول دفعة بمبلغ يعادل ١,٣٩٩١ مليار وحدة حقوق سحب خاصة (١,٦٥ مليار يورو). وسيظل الحد الأقصى لانكشاف الصندوق في ظل هذا البرنامج الجديد دون تغيير يُذكر مقارنة بحجم الانكشاف في ظل اتفاق الاستعداد الائتماني.

ولا يزال تنفيذ البرنامج الاقتصادي الآيرلندي مستمرا بقوة (في عامه الثاني). فقد واصلت السلطات الآيرلندية تنفيذ إصلاحات واسعة النطاق لاستعادة عافية النظام المالي من أجل دعم التعافي الاقتصادي. وأمكن إحراز تقدم كبير في مجال تقليص حجم الجهاز المصرفي كما أن إجراءات التقشف المالي لا تزال ماضية على المسار الصحيح. وفي فبراير ٢٠١٢ استكمل المجلس التنفيذي المراجعة الخامسة للاتفاق الممدد مع آيرلندا في سياق «تسهيل الصندوق الممدد»، مما أتاح صرف مبلغ قدره ٢,٨ مليار وحدة حقوق سحب خاصة (٣,٢ مليار يورو)، ليصل مجموع المبالغ المنصرفة في ظل الاتفاق إلى ١٣,٨ مليار وحدة حقوق سحب خاصة (حوالي ١٦,١ مليار يورو). وهذا الاتفاق مع آيرلندا بقيمة ١٩,٥ مليار وحدة حقوق سحب خاصة (حوالي ٢٢,٦ مليار يورو) ولمدة ثلاث سنوات والذي صدرت الموافقة بشأنه في ديسمبر ٢٠١٠ هو جزء من برنامج تمويلي قيمته ٨٥ مليار يورو بدعم من شركاء آيرلندا الأوروبيين ومساهمات آيرلندا المحلية.

الجدول ٣-١

التسهيلات التمويلية في صندوق النقد الدولي

التسهيل الائتماني (سنة الاعتماد)[1]	الغرض	الشروط	التقسيم المرحلي والمراقبة
الشرائح الائتمانية وتسهيل الصندوق الممدد[2]			
اتفاق الاستعداد الائتماني (١٩٥٢)	مساعدة متوسطة الأجل للبلدان التي تعاني من مشكلات متعلقة بميزان المدفوعات ذات طابع قصير الأجل.	اعتماد سياسات تقوم بتوفير الثقة لإمكانية حل مشكلات ميزان المدفوعات في البلد العضو خلال فترة زمنية معقولة.	عمليات شراء رُبع سنوية (مبالغ منصرفة) مرتهنة بمراعاة معايير الأداء وغيرها من الشروط.
خط الائتمان المرن (٢٠٠٩)	أداة مرنة في سياق الشرائح الائتمانية لمعالجة جميع المشكلات المتعلقة باحتياجات ميزان المدفوعات، سواء المحتملة أو الفعلية.	أساسيات اقتصادية كلية سابقة، وأطر للسياسات الاقتصادية، وسجلات أداء على مستوى السياسات تتسم بالقوة البالغة.	الموافقة على الاستفادة من موارد الصندوق متاحة مقدما طوال مدة الاتفاق شريطة استكمال مراجعة منتصف الفترة بعد عام واحد.
تسهيل الصندوق الممدد (١٩٧٤) (الاتفاقات الممددة)	مساعدة أطول أجلا لدعم الإصلاحات الهيكلية في البلدان الأعضاء لمعالجة المشكلات المتعلقة بميزان المدفوعات ذات الطابع طويل الأجل.	اعتماد برنامج لمدة تصل إلى أربع سنوات، بجدول أعمال هيكلي، مع بيان سنوي تفصيلي للسياسات المتبعة في الاثني عشر شهرا التالية.	عمليات شراء رُبع سنوية أو نصف سنوية (مبالغ منصرفة) مرتهنة بمراعاة معايير الأداء وغيرها من الشروط.
خط الوقاية والسيولة (٢٠١١)	أداة للبلدان التي تتميز بأساسيات وسياسات اقتصادية سليمة.	قوة أطر السياسات والمركز الخارجي والقدرة على النفاذ إلى الأسواق، بما في ذلك سلامة أوضاع القطاع المالي.	صرف موارد كبيرة في بداية الفترة، ويخضع لمراجعات نصف سنوية (بالنسبة لخط الوقاية والسيولة لمدة تتراوح بين سنة وسنتين).
التسهيلات الخاصة			
أداة التمويل السريع (٢٠١١)	مساعدة مالية سريعة لجميع البلدان الأعضاء التي تواجه احتياجات ملحة في ميزان المدفوعات.	الجهود المبذولة لحل مشكلات ميزان المدفوعات (ربما تتضمن إجراءات مسبقة)	عمليات شراء مباشرة دون الحاجة إلى برنامج كامل أو مراجعات.
التسهيلات الموجهة للبلدان الأعضاء منخفضة الدخل في ظل الصندوق الاستئماني للنمو والحد من الفقر			
التسهيل الائتماني الممدد (٢٠١٠)[3]	مساعدة أطول أجلا لمواجهة المشكلات المزمنة المتعلقة بميزان المدفوعات وذات طابع هيكلي؛ ويهدف إلى تحقيق نمو مستمر يؤدي إلى تخفيف حدة الفقر.	الدخول في اتفاقات في إطار التسهيل الائتماني الممدد لمدة ثلاثة أعوام. وتستند البرامج المدعمة بموارد هذا التسهيل إلى»تقرير استراتيجية الحد من الفقر» من إعداد البلد المعني في سياق مشاركته ويتضمن سياساته الاقتصادية الكلية والهيكلية والمتعلقة بالحد من الفقر.	صرف مبالغ نصف سنوية (أو ربع سنوية أحيانا) مشروطة بمراعاة معايير الأداء واستكمال المراجعات المطلوبة
تسهيل الاستعداد الائتماني (٢٠١٠)	لحل مشكلات ميزان المدفوعات وتلبية الاحتياجات الوقائية على المدى القصير.	عقد اتفاقات في ظل تسهيل الاستعداد الائتماني تتراوح مدتها بين ١٢ و٢٤ شهرا.	صرف مبالغ نصف سنوية (أو ربع سنوية أحيانا) مشروطة بمراعاة معايير الأداء واستكمال المراجعات (في حالة السحب)
التسهيل الائتماني السريع (٢٠١٠)	مساعدة سريعة لتلبية احتياجات ملحة في ميزان المدفوعات حيث لا تكون هناك حاجة فيها إلى برنامج يفي بشروط الشريحة الائتمانية العليا أو لا يكون ذلك ممكنا.	لا يلزم وضع برنامج قائم على أساس المراجعة أو الشرطية اللاحقة.	عادة دفعة واحدة.

١ باستثناء القروض الممولة من "الصندوق الاستئماني للنمو والحد من الفقر"، تُموَّل القروض المقدمة من الصندوق أساسا من رأس المال الذي تكتتب فيه البلدان الأعضاء؛ وتخصص لكل بلد حصة معينة تمثل التزامه المالي. ويدفع البلد العضو جزءا من حصته في شكل عملات أجنبية مقبولة للصندوق – أو حقوق السحب الخاصة – ويدفع الباقي بعملته المحلية. ويُصرف القرض المقدم من الصندوق أو يُسحب عن طريق قيام المقترض بشراء أصول بالعملات الأجنبية من الصندوق بعملته المحلية. ويتم سداد مبلغ القرض عن طريق قيام المقترض بإعادة شراء عملته المحلية من الصندوق بعملات أجنبية. أما القروض الميسرة بموجب التسهيل الائتماني الممدد، والتسهيل الائتماني السريع، وتسهيل الاستعداد الائتماني فتُموَّل بصفة مستقلة من الصندوق الاستئماني للنمو والحد من الفقر.

٢ يقرر معدل الرسم على المبالغ المنصرفة من «حساب الموارد العامة» بهامش يزيد على سعر الفائدة الأسبوعي على حقوق السحب الخاصة. ويطبق معدل الرسم على الرصيد اليومي لجميع السحوبات القائمة من حساب الموارد العامة في كل رُبع سنة مالية في الصندوق. وبالإضافة إلى ذلك، يتم تحصيل رسم خدمة لمرة واحدة بنسبة ٠,٥٪ على كل عملية سحب من موارد الصندوق في «حساب الموارد العامة»، بخلاف عمليات السحب من شريحة الاحتياطي. ويطبق رسم التزام يدفع مقدما (١٥ نقطة أساس للمبالغ الملتزم بها حتى ٢٠٠٪ من حصة العضوية؛ و٣٠ نقطة أساس على المبالغ التي تزيد على ٢٠٠٪ وحتى ١٠٠٠٪ من حصة العضوية؛ و٦٠ نقطة أساس على المبالغ التي تتجاوز ١٠٠٠٪ من حصة العضوية) على المبلغ المحتمل سحبه خلال كل فترة زمنية (سنويا) في إطار اتفاق للاستعداد الائتماني، أو اتفاق بموجب «خط الائتمان المرن»، أو «خط الائتمان الوقائي»، أو اتفاق ممدد؛ ويتم رد هذا الرسم على أساس تناسبي مع إجراء عمليات السحب لاحقا في الاتفاق الائتماني المعني. وبالنسبة لتسهيلات الإقراض الميسر للبلدان منخفضة الدخل في إطار الصندوق الاستئماني للنمو والحد من الفقر، تم استحداث آلية لسعر الفائدة في عام ٢٠٠٩ بحيث تربط بين أسعار الفائدة الميسرة وأسعار الفائدة على حقوق السحب الخاصة والمراجعات المنتظمة. وفي هذه المراجعات، يتم تحديد أسعار الفائدة المطبقة على النحو التالي: إذا كان متوسط سعر الفائدة على حقوق السحب الخاصة في آخر فترة زمنية تبلغ اثني عشر شهرا أقل من ٢٪، فإن سعر الفائدة على القروض بموجب التسهيل الائتماني الممدد، والتسهيل الائتماني السريع سوف

حدود الاستفادة من الموارد	الرسوم[٣]	الجدول الزمني (سنوات)	الأقساط
سنويا: ٢٠٠٪ من حصة العضوية؛ تراكميا: ٦٠٠٪ من حصة العضوية.	معدل الرسم مضافا إليه الرسم الإضافي (٢٠٠ نقطة أساس على المبالغ التي تتجاوز ٣٠٠٪ من حصة العضوية؛ و١٠٠ نقطة أساس على الائتمان القائم لأكثر من ثلاث سنوات والبالغ أكثر من ٣٠٠٪ من حصة العضوية)[٤]	٥–٣,٢٥	رُبع سنوية
لا توجد حدود مسبقة	كما في الفقرة أعلاه	٥–٣,٢٥	رُبع سنوية
سنويا: ٢٠٠٪ من حصة العضوية؛ تراكميا: ٦٠٠٪ من حصة العضوية.	كما في الفقرة أعلاه	١٠–٤,٥	نصف سنوية
يُتاح ٢٥٠٪ من حصة العضوية لمدة ٦ أشهر؛ ويُتاح ٥٠٠٪ من حصة العضوية عند صدور الموافقة على اتفاقات مدتها بين عام وعامين؛ ويصل المجموع ١٠٠٠٪ من قيمة الحصة بعد ١٢ شهرا بشرط تحقيق تقدم مرضٍ.	كما في الفقرة أعلاه	٥–٣,٢٥	نصف سنوية
سنويا: ٥٠٪ من حصة العضوية؛ تراكميا: ١٠٠٪ من حصة العضوية.	كما في الفقرة أعلاه	٥–٣,٢٥	رُبع سنوية
سنويا: ١٠٠٪ من حصة العضوية؛ تراكميا: ٣٠٠٪ من حصة العضوية.	صفر٪ (٧ يناير ٢٠١٠ حتى ٣١ ديسمبر ٢٠١٣)	١٠–٥,٥	نصف سنوية
سنويا: ١٠٠٪ من حصة العضوية؛ تراكميا: ٣٠٠٪ من حصة العضوية.	صفر٪ (٧ يناير ٢٠١٠ حتى ٣١ ديسمبر ٢٠١٢)	٨–٤	نصف سنوية
سنويا: ٢٥٪ (حتى ٥٠٪ من حصة العضوية)؛ تراكميا: ٧٥٪ (حتى ١٠٠٪ من حصة العضوية).	صفر٪ (٧ يناير ٢٠١٠ حتى ٣١ ديسمبر ٢٠١٣)	١٠–٥,٥	نصف سنوية

تحدد بنسبة صفر٪ سنويا، وبنسبة ٠,٢٥٪ سنويا بالنسبة لقروض تسهيل الاستعداد الائتماني؛ أما إذا كان متوسط سعر الفائدة على حقوق السحب الخاصة هو ٢٪ أو أكثر، حتى ٥٪، فإن سعر الفائدة على القروض بموجب التسهيل الائتماني الممدد، والتسهيل الائتماني السريع سوف تحدد بنسبة ٠,٢٥٪ سنوياً، وبنسبة ٠,٥٠٪.

٣ الشرائح الائتمانية تشير إلى حجم عمليات الشراء (المبالغ المنصرفة) من حيث تناسبها مع حصة عضوية البلد العضو في الصندوق؛ على سبيل المثال، المبالغ المنصرفة حتى ٢٥٪ من حصة عضوية البلد العضو هي مبالغ منصرفة في إطار شريحة الائتمان الأولى وتقتضي من البلدان الأعضاء إبداء ما تبذله من جهود معقولة للتغلب على مشكلاتها المتعلقة بميزان المدفوعات. أما طلبات صرف مبالغ تتجاوز نسبة ٢٥٪ فيطلق عليها سحوبات في الشرائح الائتمانية العليا؛ ويتم صرفها في شكل أقساط مع تحقيق المقترض بعض أهداف المقررة المتعلقة بالأداء. وعادة ما تقترن مثل هذه المبالغ المنصرفة باتفاق للاستعداد الائتماني أو اتفاق ممدد. أما الاستفادة من موارد الصندوق بدون أي اتفاق فهو أمر نادر الحدوث ومن المتوقع أن يظل كذلك.

٤ استُحدث نظام الرسوم الإضافية في نوفمبر ٢٠٠٠، وطُبِّق النظام الجديد للرسوم الإضافية اعتبارا من الأول من أغسطس ٢٠٠٩ ليحل محل الجدول السابق: ١٠٠ نقطة أساس فوق مَعدل الرسم الأساسي بالنسبة للائتمان القائم الذي يتجاوز ٢٠٠٪ من حصة العضوية، ٢٠٠ نقطة أساس فوق معدل الرسم الأساسي بالنسبة للائتمان القائم الذي يتجاوز ٣٠٠٪ من حصة العضوية. وبالنسبة للبلدان الأعضاء التي كانت لديها ائتمانات قائمة في إطار الشرائح الائتمانية أو بموجب "تسهيل الصندوق الممدد" في الأول من أغسطس ٢٠٠٩، أو صدرت لها الموافقة على اتفاقات فعلية في تاريخ سابق، فقد أتيحت لها حرية اختيار الالتزام بنظام الرسوم الإضافية الجديد أو القديم.

٥ التسهيل الائتماني الممدد كان يُعرف في السابق باسم تسهيل النمو والحد من الفقر.

الشكل البياني ٣-١

الترتيبات المعتمدة خلال السنوات المالية المنتهية في ٣٠ إبريل ٢٠٠٣-٢٠١٢
(بمليارات حقوق السحب الخاصة)

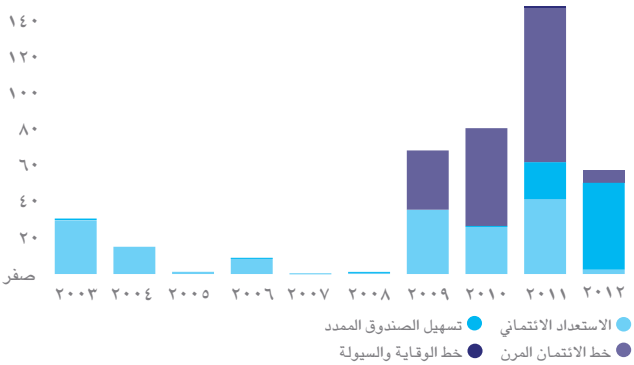

المصدر: إدارة المالية في صندوق النقد الدولي.

الشكل البياني ٣-٢

التمويل غير الميسر القائم، السنوات المالية ٢٠٠٣-٢٠١٢
(بمليارات حقوق السحب الخاصة)

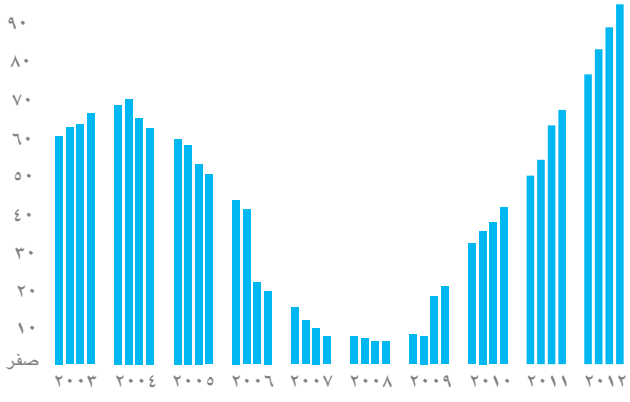

المصدر: إدارة المالية في صندوق النقد الدولي.

وبنهاية إبريل ٢٠١٢، بلغت المشتريات[٩] من حساب الموارد العامة (GRA) ككل ٣٢,٢ مليار وحدة حقوق سحب خاصة (٤٩,٩ مليار دولار أمريكي)، حيث تمثل مشتريات بلدان منطقة اليورو الثلاثة المرتبطة ببرامج مع الصندوق (اليونان وآيرلندا والبرتغال) أكثر من ٩٥٪ من مجموع المشتريات. ووصلت عمليات إعادة الشراء خلال الفترة إلى ٣,٦ مليار وحدة حقوق سحب خاصة.

ويعرض الجدول ٣-١ معلومات عامة عن الأدوات والتسهيلات التمويلية في الصندوق، ويقدم الجدول ٣-٢ والشكل البياني ٣-١ تفاصيل عن اتفاقات التمويل بشروط غير ميسرة والتي صدرت الموافقة بشأنها خلال السنة، بينما يعرض الشكل البياني ٣-٢ معلومات عن القروض القائمة على مدى العشر سنوات الأخيرة.

الإطار ٣-٢

دعم بلدان التحول العربي

تشهد بلدان التحول العربي تغيرات تاريخية توفر فرصا للوصول إلى مستقبل أكثر رخاء ولكنها تفرض أيضا تحديات اقتصادية كبيرة على المدى القريب. ويقدم صندوق النقد الدولي دعمه لهذه البلدان من خلال المشورة بشأن السياسات وبناء القدرات والمساعدة الفنية.

ويعكف صندوق النقد الدولي على تحديد طبيعة مشورته بشأن السياسات بحيث تركز على القضايا ذات الأهمية بالنسبة للمنطقة. فإلى جانب تركيز الصندوق على الاستقرار الاقتصادي الكلي والمالي، فإنه يولي اهتماما كبيرا بتشجيع النمو الشامل للجميع، مع التركيز على قضايا مثل معالجة مشكلة البطالة وتحسين نظم الحماية الاجتماعية. ونظرا لأن خبرة الصندوق الأساسية تتركز في الاقتصاد الكلي، فإنه يتعاون مع غيره من المنظمات الدولية، كالبنك الدولي ومنظمة العمل الدولية، التي تتمتع بخبرات أكبر كبيرة في هذه المجالات.

وقد أعاد الصندوق ترتيب جهوده في مجال بناء القدرات في المنطقة بحيث تركز على تشجيع المؤسسات القوية، وإنتاج البيانات السليمة، وزيادة التكافؤ في سياسة المالية العامة. ولتحقيق هذه الأهداف، تضمنت جهود الصندوق الجارية تقديم المساعدة الفنية في مصر لزيادة المساواة الضريبية، وفي الأردن لإصلاح نظام دعم الوقود، وفي ليبيا لتحسين إدارة المالية العامة، وفي المغرب وتونس لتعزيز القطاع المالي، وفي اليمن لتطوير مصلحة الجمارك. ويقدم مركز المساعدة الفنية الإقليمي لمنطقة الشرق الأوسط التدريب العملي ويسهل إجراء المناقشات بين النظراء في هذه المجالات. ويقدم مركز صندوق النقد الدولي للاقتصاد والتمويل في الشرق الأوسط الذي تأسس حديثا في دولة الكويت أنشطة تدريبية تتعلق بصياغة وتنفيذ السياسات الاقتصادية الكلية.

وفيما يتعلق بالمساعدة المالية، قام صندوق النقد الدولي بتحديث مجموعة أدواته المستخدمة في الإقراض مما يرجع في جانب منه لتلبية احتياجات المنطقة، ووافق في إبريل ٢٠١٢ على عقد اتفاق شراء مع اليمن بموجب "تسهيل الائتمان السريع" بقيمة ٩٣,٧٥ مليون دولار أمريكي، ولا تزال المناقشات جارية مع مصر بشأن احتمال عقد "اتفاق استعداد ائتماني"، كما يواصل جهوده مع بلدان أخرى بشأن احتياجات التمويل والدعم التي يمكن تقديمها.

إلى اليمين: صبي ينظف زجاج نافذة أحد محلات بيع الأحذية في القاهرة، مصر. **إلى اليسار**: عمال يقومون بتعبئة المعكرونة في أحد المصانع بإقليم ديميرارا في غيانا.

التمويل الميسر

وكما أسلفنا، فإن جميع البلدان منخفضة الدخل الأعضاء في الصندوق مؤهلة للحصول على التمويل من الصندوق بأسعار ميسرة من خلال «الصندوق الاستئماني للنمو والحد من الفقر». وقد التزم الصندوق خلال ٢٠١٢ بتقديم التمويل من خلال الصندوق الاستئماني إلى ١٧ بلدا من البلدان الأعضاء ذات الدخل المنخفض بقيمة تصل إلى ١,٩ مليار وحدة حقوق سحب خاصة. وفي ٣٠ إبريل ٢٠١٢ بلغ إجمالي التمويل الميسر القائم إلى ٦٤ بلدا ٥,٥ مليار وحدة حقوق سحب خاصة. ويقدم الجدول ٣–٣ معلومات مفصلة عن الاتفاقات الجديدة والمعززة للاستفادة من الموارد في إطار التسهيلات التمويلية الميسرة في الصندوق. ويوضح الشكل البياني ٣–٣ المبالغ القائمة التي مُنحت وفق اتفاقات التمويل الميسر على مدار العقد الأخير.

ولم تقدم مساعدات في ٢٠١٢ من خلال "الصندوق الاستئماني لتخفيف أعباء الديون في مرحلة ما بعد الكوارث"، الذي أنشئ في شهر يونيو ٢٠١٠ ليسمح لصندوق النقد الدولي بالمشاركة في الجهود الدولية لتخفيف أعباء ديون البلدان الفقيرة التي تصاب بأكثر الكوارث الطبيعية جسامة. ويعكف الصندوق على تقديم مساعدات تخفيف أعباء الديون للبلدان المؤهلة للاستفادة من هذه المساعدات بموجب "المبادرة المعنية بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون" ("هيبيك") و"المبادرة متعددة الأطراف لتخفيف أعباء الديون"؛ ويمكن الاطلاع على التفاصيل في الفصل الرابع.

ويحدد صندوق النقد الدولي البلدان الأعضاء المؤهلة للاستفادة من الموارد المالية الميسرة المتاحة من الصندوق الاستئماني للنمو والحد من الفقر وذلك باستخدام إطار تم إعداده لهذا الغرض في عام ٢٠١٠. ويقدم هذا الإطار، الذي تتم مراجعته مرة كل عامين، معايير شفافة يستند إليها المجلس التنفيذي عند اتخاذ القرارات المتعلقة بالتأهل والخروج من قائمة البلدان المؤهلة. وبوجه عام، تدخل البلدان في القائمة إذا كان الدخل السنوي للفرد فيها دون مستوى حدي معين[١٠] ولا يمكنها النفاذ إلى الأسواق المالية الدولية بقوة وعلى أساس مستمر. ويتوقع خروج البلدان من هذه القائمة إذا سجلت ارتفاعا مزمنا في مستوى الدخل[١١] أو كانت قادرة على النفاذ إلى الأسواق المالية الدولية بقوة وعلى أساس مستمر، ولم تكن معرضة لمخاطر جسيمة على المدى القريب تهدد بحدوث انخفاض حاد في دخل الفرد، أو فقدان القدرة على النفاذ إلى الأسواق، أو التعرض لمخاطر الديون، أو جميعها. ويتضمن الإطار كذلك معايير خاصة لتأهل وخروج البلدان الصغيرة وهي أقل تشددا فيما يتعلق بدخل الفرد، وذلك لمراعاة مواطن الخطر الأهم في البلدان المعنية.

وفي فبراير ٢٠١٢، قام المجلس التنفيذي بمراجعة إطار الأهلية، وقائمة البلدان المؤهلة للاستفادة من "الصندوق الاستئماني للنمو والحد من الفقر".[١٢] وحسب مستوى تطبيق هذا الإطار، اتفق المديرون التنفيذيون على أنه لا يوجد في الوقت الحالي أعضاء مؤهلون للدخول أو الخروج من القائمة، وقرروا الإبقاء على قائمة البلدان المؤهلة للاستفادة من "الصندوق الاستئماني للنمو والحد من الفقر" بدون أي تغيير، مشيرين إلى أن الإطار يسمح بإجراء تحديثات مرحلية إذا ما اقتضت المعايير والمتطلبات الجارية ذلك. واتفق المديرون التنفيذيون أيضا على زيادة المستوى الحدي للسكان المستخدم في تعريف الدول الصغيرة إلى ١,٥ مليون نسمة، بحيث يتماشى مع التعريف المعتمد في البنك الدولي. واتفقوا كذلك على تقديم موعد المراجعة الشاملة لأهلية الاستفادة من الصندوق الاستئماني للنمو والحد من الفقر إلى أوائل ٢٠١٣. واستنادا إلى ما تنطوي عليه هذه المراجعة من مشاورات وجهود تحليلية مكثفة فمن شأنها إجراء تقييم، من بين جملة أمور، لمدى ملائمة المعايير المختلفة وما إذا كان التوازن بين المعايير المستخدمة في الإطار لا يزال ملائما. وسوف ينظر خلال المراجعة كذلك في إمكانية استخدام متغيرات إضافية أو بديلة لتحسين القدرة على رصد ظروف البلدان الأعضاء، لا سيما الدول الصغيرة.

وكان المجلس التنفيذي قد صادق في شهر يوليو ٢٠٠٩[١٣] على استخدام جانب من الأرباح الاستثنائية[١٤] لبيع ذهب الصندوق (راجع الفصل الخامس) كجزء من مجموعة تدابير تمويلية تهدف إلى زيادة الموارد المتاحة للصندوق الاستئماني للنمو والحد من الفقر، بغية المساعدة في تعبئة مبلغ إضافي قدره ١,٥ مليار وحدة حقوق سحب خاصة (٢,٣ مليار دولار أمريكي) لدعم قروض التمويل الميسر التي يقدمها الصندوق الاستئماني. ونظرا لأن الأرباح الاستثنائية لبيع الذهب هي جزء من موارد الصندوق العامة المتاحة ليستفيد منها جميع البلدان الأعضاء في الصندوق، فإن استخدام هذه الموارد للحصول على مساهمات داعمة للإقراض من الصندوق الاستئماني للنمو والحد من

الجدول ٣-٢
الاتفاقات بموجب التسهيلات الأساسية والمعتمدة خلال السنة المالية ٢٠١٢
(بملايين وحدات حقوق السحب الخاصة)

البلد العضو	نوع الاتفاق	تاريخ النفاذ	المبلغ المعتمد
اتفاقات جديدة			
كولومبيا	خط الائتمان المرن لمدة ٢٤ شهرا	٦ مايو ٢٠١١	٣٨٧٠,٠
البرتغال	تسهيل الصندوق الممدد لمدة ٣٦ شهرا	٢٠ مايو ٢٠١١	٢٣٧٤٢,٠
سانت كيتس ونيفس	تسهيل الاستعداد الائتماني لمدة ٣٦ شهرا	٢٧ يوليو ٢٠١١	٥٢,٥
صربيا	تسهيل الاستعداد الائتماني لمدة ١٨ شهرا	٢٩ سبتمبر ٢٠١١	٩٣٥,٤
اليونان	تسهيل الصندوق الممدد لمدة ٤٨ شهرا	١٥ مارس ٢٠١٢	٢٣٧٨٥,٣
جورجيا	تسهيل الاستعداد الائتماني لمدة ٢٤ شهرا	١١ إبريل ٢٠١٢	١٢٥,٠
كوسوفو	تسهيل الاستعداد الائتماني لمدة ٢٠ شهرا	٢٧ إبريل ٢٠١٢	٩١,٠
المجموع			٥٢٦٠١,٢

المصدر: الإدارة المالية في صندوق النقد الدولي.

الفقر تنطوي على استراتيجية تقوم بموجبها البلدان الأعضاء بإبلاغ الصندوق بتحويل مبالغ بالتناسب مع حصص عضويتها في الصندوق، وإلا يتم تقديمها كمساهمات لدعم الصندوق الاستئماني للنمو والحد من الفقر. وفي شهر فبراير ٢٠١٢، وافق المجلس التنفيذي على توزيع ٧٠٠ مليون وحدة حقوق سحب خاصة (حوالي ١,١ مليار دولار أمريكي) من احتياطيات الصندوق العامة على جميع بلدانه الأعضاء، شريطة حصول الصندوق على ضمانات مُرْضية من البلدان الأعضاء تؤكد مساهمتهم بنسبة تعادل ٩٠٪ على الأقل من المبلغ الموزع (أي ٦٣٠ مليون وحدة حقوق سحب خاصة، أو ٩٧٧ مليون دولار أمريكي) في دعم التمويل الذي يقدمه "الصندوق الاستئماني للنمو والحد من الفقر". وبنهاية شهر إبريل ٢٠١٢، أعلن ٦٩ بلدا من البلدان الأعضاء في الصندوق البالغ عددها ١٨٨ بلدا، بما فيها ٢٧ بلدا إفريقيا، يمثلون مبلغا كليا قدره ٣٤٠,٣٨ مليون وحدة حقوق سحب خاصة (٥٢٧,٧٦ مليون دولار أمريكي)، عن تأييدها دعم إقراض البلدان منخفضة الدخل.

تقييم وتعديل إطار التمويل المعتمد لدى الصندوق

شرع صندوق النقد الدولي منذ بداية الأزمة العالمية في عملية إصلاح لتقوية مجموعة أدواته التمويلية من «حساب الموارد العامة»، وذلك بهدف زيادة الاستفادة من أدوات وتسهيلات الصندوق في تلبية الاحتياجات التمويلية لدى البلدان الأعضاء، مع المحافظة على بساطة إطار التمويل ومدى تماسكه وحماية موارد الصندوق. وكانت إصلاحات عام ٢٠٠٩ (إنشاء «خط الائتمان المرن») وعام ٢٠١٠ (تحسين «خط الائتمان المرن» وإنشاء «خط الائتمان الوقائي») قد أدت إلى تعزيز قدرة الصندوق على تقديم التمويل لمنع وقوع الأزمات وحلها إذا وقعت.

مراجعة خط الائتمان المرن وخط الائتمان الوقائي وإصلاح مجموعة أدوات التمويل

بالتزامن مع المراجعة الأولى لخط الائتمان المرن وخط الائتمان الوقائي، وافق المجلس التنفيذي في نوفمبر ٢٠١١ على مجموعة من الإصلاحات التي تستهدف تعزيز مرونة الأدوات التي يستخدمها الصندوق في الإقراض وتوسيع نطاقها لتوفير السيولة والمساعدة الطارئة بمزيد من الفعالية لبلدانه الأعضاء على مستوى العالم. ومن المتوقع أن يتمكن الصندوق، عبر هذه الإصلاحات، من التحرك بشكل أفضل لتلبية احتياجات السيولة المتنوعة لدى بلدانه الأعضاء ذات السياسات والأساسيات الاقتصادية السليمة، بما في ذلك البلدان التي تتأثر في فترات ارتفاع الضغوط الاقتصادية أو السوقية - أي التي تقف موقف «المتفرج المحايد» من الأزمة وهي البلدان ذات الأساسيات الاقتصادية القوية نسبيا التي لا يرجح أن تتعرض لأزمات لانظامية متفردة - ولتلبية احتياجات التمويل المحلية التي تنشأ في ظروف متنوعة بخلاف الكوارث الطبيعية وفترات ما بعد انتهاء الصراعات، وهي ظروف مغطاة بالفعل في سياسات خاصة.

وفي ظل هذه الإصلاحات، واستنادا إلى نتائج مراجعة المجلس التنفيذي للقرار الذي ينص عليها، تقرر أن يحل «خط الوقاية والسيولة»، الذي يتسم بدرجة أكبر من المرونة، محل «خط الائتمان الوقائي». ويمكن استخدام خط الوقاية والسيولة في مجموعة أوسع من الظروف مقارنة بخط الائتمان الوقائي، بما في ذلك من خلال نافذة جديدة هي «نافذة السيولة قصيرة الأجل». وفي إطار هذه النافذة يمكن الحصول على التمويل (حتى ٢٥٠٪ من حصة العضوية) من خلال اتفاق مدته ستة أشهر بموجب خط الوقاية والسيولة، يكون متاحا للبلدان الأعضاء المؤهلة ولديها احتياج فعلي أو محتمل لتمويل ميزان المدفوعات على المدى القصير، بحيث يتوقع عموما قدرتها على تحقيق تقدم موثوق في معالجة أوجه القصور خلال مدة الاتفاق. وفي إطار هذه النافذة، وفي الظروف الاستثنائية التي يعاني فيها البلد العضو من احتياج فعلي أو محتمل أكبر لتمويل ميزان المدفوعات على المدى القصير نتيجة التعرض لصدمة خارجية، بما في ذلك ازدياد الظروف الضاغطة الإقليمية أو العالمية، فإن الحد الأقصى لاستخدام الموارد في كل اتفاق بموجب «خط الوقاية والسيولة» يرتفع ليصل إلى ٥٠٠٪ من حصة العضوية، مستبعدا منه عمليات إعادة الشراء المجدولة بموجب «خط الوقاية والسيولة»، وذلك للتأمين ضد الصدمات المستقبلية وكنافذة للسيولة قصيرة الأجل. وقد تم توحيد السياسات التي يستخدمها الصندوق حاليا لتقديم المساعدة الطارئة («المساعدة الطارئة لمواجهة الكوارث الطبيعية» و«المساعدة الطارئة في مرحلة ما بعد الصراع») واستبدالها بأداة جديدة هي «أداة التمويل السريع»، التي يمكن استخدامها لدعم كافة الاحتياجات الملحة لميزان المدفوعات، بما في ذلك الاحتياجات الناشئة عن الصدمات الخارجية. ويعرض الإطار ٣-٣ العناصر الأساسية لهاتين الأداتين الجديدتين من أدوات التمويل.

الإطار ٣-٣

العناصر الأساسية في الأدوات الجديدة

خط الوقاية والسيولة

•تظل المعايير المؤهِّلة دون تغيير عما كانت عليه بمقتضى «خط الائتمان الوقائي». ينبغي أن يخلص تقييم حالة البلد العضو إلى أنه يتمتع بأساسيات اقتصادية قوية وأطر مؤسسية سليمة للسياسات، ولديه سجل أداء إيجابي في تنفيذ سياسات صائبة، ولا يزال ملتزما بالحفاظ على هذه السياسات في المستقبل.

•ويمكن أن يطلب البلد العضو الحصول على الدعم من خلال هذا التسهيل إذا كان لديه احتياج محتمل أو فعلي لتمويل ميزان المدفوعات عند الموافقة على الاتفاق ذي الصلة مع الصندوق (بدلا من أن يكون استخدامه قاصرا على الاحتياجات المحتملة كما يتطلب خط الائتمان الوقائي).

•يمكن استخدامه كنافذة للسيولة تتيح الموافقة على عقد اتفاقات لمدة ستة أشهر لتلبية احتياجات ميزان المدفوعات على المدى القصير. ولا تتجاوز الاستفادة من أي اتفاق مدته ستة أشهر ٢٥٠٪ من حصة البلد العضو، على أن تتاح زيادة هذا المقدار بحد أقصى ٥٠٠٪ في الظروف الاستثنائية، وفقا لما يقرره المجلس التنفيذي بالنسبة لكل حالة على حدة.

•ويمكن استخدامه كنافذة معتادة تتيح الموافقة على عقد اتفاق تتراوح مدته بين ١٢ و ٢٤ شهرا يتيح الاستفادة من الموارد بحد أقصى ٥٠٠٪ من حصة البلد العضو للسنة الأولى وما يصل إلى ١٠٠٠٪ من الحصة للسنة الثانية (في الحالة الثانية يمكن تقديم صرف الموارد إلى السنة الأولى عند الحاجة، بعد مراجعة يجريها المجلس التنفيذي). وكما هي الحال في ظل "خط الائتمان الوقائي"، تقضي الاتفاقات التي تعقد لهذه المدد بأن يجري المجلس التنفيذي مراجعات كل ستة أشهر.

أداة التمويل السريع

•تكفل توسيع نطاق الاحتياجات العاجلة لميزان المدفوعات بما يتجاوز الاحتياجات الناشئة عن الكوارث الطبيعية وفترات ما بعد الصراعات، كذلك يمكن أن تتيح إطارا لدعم السياسات والمساعدة الفنية.

•فور صدور الموافقة على استخدام هذه الأداة، تتاح الموارد المطلوبة للبلد العضو في حدود ٥٠٪ من حصته سنويا، و ١٠٠٪ من هذه الحصة على أساس تراكمي.

•لا بد أن يحدد البلد العضو خطط سياساته التي تستهدف معالجة مشكلات ميزان المدفوعات، ويجب أن ينتهي تقييم الصندوق إلى أن البلد العضو سوف يتعاون في إيجاد حلول لهذه المشكلات.

الشكل البياني ٣- ٣

التمويل الميسر القائم، السنوات المالية ٢٠٠٣-٢٠١٢

(بمليارات حقوق السحب الخاصة)

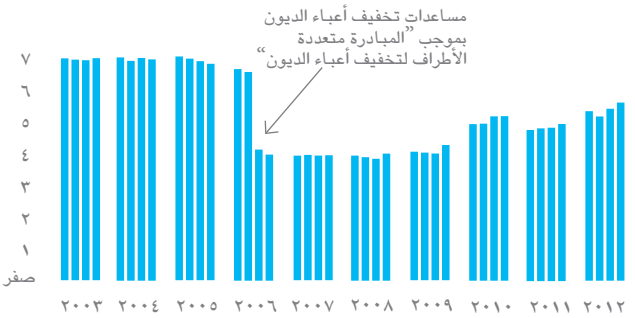

المصدر: الإدارة المالية في صندوق النقد الدولي.

وخلال مناقشات شهر نوفمبر ٢٠١١، صادق معظم المديرين التنفيذيين على النتائج الأساسية التي خلصت إليها مراجعة خبراء الصندوق لخط الائتمان المرن وخط الائتمان الوقائي.[١٥] وأيد المديرون اقتراحات الخبراء بشأن تعزيز الشفافية في تقييمات استخدام موارد الصندوق في ظل الاتفاقات المعقودة بموجب "خط الائتمان المرن" و"خط الوقاية والسيولة"، الأمر الذي من شأنه تسهيل المقارنة بين الاتفاقات المختلفة والمساواة في التعامل معها. وأعربوا عن رأيهم بأنه من المفيد ربط تقييم احتياجات ميزان المدفوعات في كل حالة على نحو وثيق مع السيناريوهات السلبية، مما سيسهم في توجيه افتراضات استخدام الاحتياطيات — التي ترتكز بدقة على مقاييس متطلبات الاحتياطي ذات الصلة بالبلد المعني.

وأيد المديرون التنفيذيون بوجه عام زيادة التركيز التي اقترحها الخبراء على العوامل النوعية والاستشرافية في أطر التأهل للاستفادة من الموارد في ظل خط الائتمان المرن/خط الوقاية والسيولة. وأشاروا إلى أن الاستفادة من الموارد في ظل هاتين الأداتين هي بمثابة مصدر تكميلي مؤقت للاحتياطيات أثناء فترات المخاطر المكثفة. وأكدوا مجددا التوقعات العادية بتراجع حجم الاستفادة من موارد الصندوق في ظل الاتفاقات اللاحقة بموجب "خط الائتمان المرن" متى انخفضت احتياجات البلد العضو المحتملة أو الفعلية لتمويل ميزان مدفوعاته على نحو مستمر نتيجة حدوث تحسينات في توقعات التمويل الرسمي والخاص وقت طلب عقد الاتفاق اللاحق، واتفقوا على أن نفس التوقعات تسري على الاتفاقات اللاحقة بموجب "خط الوقاية والسيولة".

وأكد المديرون التنفيذيون أهمية اختيار الشرطية السابقة واللاحقة الملائمة فيما يتعلق بالاتفاقات بموجب "خط الوقاية والسيولة". ورحبوا بالإجراءات المقترحة بشأن مشاركة المجلس المبكرة في كافة الاتفاقات بموجب خط الوقاية والسيولة، بغض النظر عن حجم الاستفادة من الموارد أو طول مدة الاتفاق. وأشاروا إلى تقييم الخبراء الذي أفاد بأن الإصلاحات المقترحة قد تزيد من الطلبات المباشرة للاستفادة من موارد الصندوق، وإن كان من المرجح أن يكون التأثير الصافي محدودا نسبيا.

الجدول ٣-٣

الاتفاقات المعتمدة والمعززة في إطار الصندوق الاستئماني للنمو والحد من الفقر لعام ٢٠١٢

(بملايين وحدات حقوق السحب الخاصة)

البلد العضو	تاريخ بدء النفاذ	المبلغ المعتمد
اتفاقات جديدة بموجب تسهيل الائتمان الممدد تغطي ثلاث سنوات		
أفغانستان	١٤ نوفمبر ٢٠١١	٨٥,٠
بنغلاديش	١١ إبريل ٢٠١٢	٦٤٠,٠
بوروندي	٢٧ يناير ٢٠١٢	٣٠,٠
كوت ديفوار	٤ نوفمبر ٢٠١١	٣٩٠,٢
غينيا	٢٤ فبراير ٢٠١٢	١٢٨,٥
جمهورية قيرغيستان	٢٠ يونيو ٢٠١١	٦٦,٦
مالي	٢٧ ديسمبر ٢٠١١	٣٠,٠
النيجر	١٦ مارس ٢٠١٢	٧٩,٠
المجموع الفرعي		١٤٤٩,٣
تعزيزات الاتفاقات بموجب تسهيل الائتمان الممدد[١]		
بوروندي	١٣ يوليو ٢٠١١	٥,٠
جيبوتي	٦ فبراير ٢٠١٢	٩,٥
كينيا	٩ ديسمبر ٢٠١١	١٦٢,٨
ليسوتو	٩ إبريل ٢٠١٢	٨,٧
ليبريا	٢٧ يونيو ٢٠١١	٨,٩
مالي	١٣ يونيو ٢٠١١	٢٥,٠
المجموع الفرعي		٢١٩,٩
الاتفاقات الجديدة بموجب تسهيل الاستعداد الائتماني		
جورجيا	١١ إبريل ٢٠١٢	١٢٥,٠
جزر سليمان	٦ ديسمبر ٢٠١١	٥,٢
المجموع الفرعي		١٣٠,٢
المبالغ المنصرفة بموجب تسهيل الائتمان السريع[٢]		
كوت ديفوار	١٩ يوليو ٢٠١١	٨١,٣
الجمهورية الدومينيكية	١٩ يناير ٢٠١٢	٢,١
سانت فنسنت	٣ أغسطس ٢٠١١	١,٢
اليمن	١٧ إبريل ٢٠١٢	٦٠,٩
المجموع الفرعي		١٤٥,٥
المجموع		**١٩٤٤,٩**

المصدر: الإدارة المالية في صندوق النقد الدولي.

١ بالنسبة لزيادة الموارد، لا يظهر في إلا مبلغ الزيادة.

٢ تقدم الموارد بموجب تسهيل الائتمان السريع باعتبارها دفعات فورية دون الحاجة لاتفاق.

تعديل تسهيل الصندوق الممدد

وافق المجلس التنفيذي في مارس ٢٠١٢ على تعديل بشأن «تسهيل الصندوق الممدد» (EFF) يسمح بالموافقة على إطالة مدة الاتفاقات الممددة منذ البداية إلى أربع سنوات بحد أقصى.[١٦] وكانت السياسة المطبقة فيما سبق لا تسمح بالموافقة إلا على مدة قصوى تصل إلى ثلاث سنوات مع إمكان تمديد الاتفاق لاحقا إلى أربع سنوات بحد أقصى. وتمشيا مع روح الإصلاحات التي أجريت منذ عام ٢٠٠٩ في مجموعة أدوات الصندوق المستخدمة في الإقراض، والتي زادت من مرونة هذه الأدوات وسمحت بتصميمها على نحو يتلاءم مع ظروف واحتياجات البلدان المتغيرة، فقد اتسع نطاق استخدام "تسهيل الصندوق الممدد" بمرور الوقت ليمتد من البلدان ذات الدخل المنخفض والمتوسط التي تعاني من احتياجات مطولة لتمويل ميزان المدفوعات وصولا إلى البلدان الأكثر تقدما التي تواجه احتياجات تمويلية أكبر، كتلك التي نشأت أثناء أزمة منطقة اليورو. ومن المتوقع أن تكون عمليات الشراء بموجب الاتفاقات الممددة موزعة على مراحل متساوية، تتفق مع الممارسات المتبعة في الصندوق. وقد وردت الإشارة إلى أن المراجعة المقبلة لتسهيلات البلدان منخفضة الدخل سوف تنظر في انعكاسات هذا التعديل في "تسهيل الصندوق الممدد" على تصميم هيكل التمويل من موارد "تسهيل الصندوق الممدد" و"الصندوق الاستئماني للنمو والحد من الفقر" المجمعة.

أدوات دعم السياسات

توفر «أداة دعم السياسات» الدعم للبلدان منخفضة الدخل التي لا ترغب في الحصول على المساعدة المالية من موارد الصندوق — أو لا تحتاج إليها — وإنما تسعى لتعزيز أدائها الاقتصادي عن طريق رقابة الصندوق ودعمه. وتمثل هذه الأداة غير المالية عنصرا مكملا لتسهيلات الصندوق التمويلية في ظل «الصندوق الاستئماني للنمو والحد من الفقر». وتساعد «أداة دعم السياسات» البلدان في تصميم وتنفيذ البرامج الاقتصادية الفعالة التي ما أن تصدر موافقة المجلس التنفيذي بشأنها حتى ترسل إشارات واضحة إلى الجهات المانحة وبنوك التنمية متعددة الأطراف والأسواق بشأن مصادقة الصندوق على قوة سياسات البلد العضو.

إلى اليمين: قرويون يستخلصون ألياف الجوت بالقرب من الحدود الهندية – البنغلاديشية. **إلى اليسار**: مزارعان يطالعان معلومات عن النظم الحكومية المحلية في مقاطعة موارو، بوروندي.

وقد وافق المجلس حتى الآن على أدوات دعم السياسات لسبعة بلدان أعضاء، هي: الرأس الأخضر (٢٠٠٦ و٢٠١٠)، وموزامبيق (٢٠٠٧ و٢٠١٠)، ونيجيريا (٢٠٠٥)، ورواندا (٢٠١٠)، والسنغال (٢٠٠٧ و٢٠١٠)، وتنزانيا (٢٠٠٧ و٢٠١٠)، وأوغندا (٢٠٠٦ و٢٠١٠). ولم تصدر موافقات جديدة على أدوات لدعم السياسات خلال السنة المالية ٢٠١٢.

التحديات على المستويين الاقتصادي الكلي والتشغيلي التي تواجه البلدان ذات الأوضاع الهشة

في سياق مناقشة التحديات التي تواجه البلدان ذات الأوضاع الهشة على المستويين الاقتصادي الكلي والتشغيلي والتي جرت في شهر يوليو ٢٠١١،[١٧] رأى المديرون التنفيذيون أنه من المشجع، عموما، أن تكون مشاركة الصندوق في جهود تلك البلدان قد تركزت في مجالات خبرة الصندوق وساعدت على تقوية الأطر الاقتصادية الكلية وبناء القدرات المؤسسية والبشرية وتأمين مساعدات تخفيف أعباء الديون في هذه البلدان. غير أنهم أشاروا إلى التباين في تنفيذ البرامج، مما يرجع جزئيا إلى أهداف البرامج المفرطة في الطموح في بعض الحالات. وإزاء هذه الخلفية، رأى المديرون أنه من المفيد النظر في إدخال بعض التعديلات على طرائق مشاركة الصندوق، لكنهم أكدوا أن استمرار فعالية هذه الجهود مرهون بمواصلة تركيزها على مجالات اختصاص الصندوق مع مواصلة تنسيقها على نحو وثيق مع جهود المجتمع الدولي.

وأيد معظم المديرين أو أبدوا استعدادهم للنظر في زيادة المرونة في استخدام «التسهيل الائتماني السريع» (Rapid Credit Facility) لمساعدة البلدان منخفضة الدخل ذات الأوضاع الهشة باعتباره خطوة نحو المشاركة في اتفاقات الشريحة الائتمانية العليا (UCT).[١٨] ومع ذلك، نظرا للاحتياجات طويلة الأمد في ميزان المدفوعات التي تواجه البلدان ذات الأوضاع الهشة، ساد الشعور بأنه ينبغي أن تظل اتفاقات الشريحة الائتمانية العليا هي الوسيلة الرئيسية لمشاركة الصندوق في الجهود المبذولة.

ورحب المديرون التنفيذيون عموما بالدعوة إلى زيادة المرونة في تصميم البرامج لكي تعبر على نحو أفضل عن القدرة التنفيذية المحدودة لدى الدول ذات الأوضاع الهشة. وأكدوا في الوقت ذاته على ضرورة الإبقاء على معايير الشرطية المعمول بها في مختلف التسهيلات التمويلية. واتفقوا على ضرورة تناقص التمويل المقدم من الصندوق تدريجيا في الأجل المتوسط مع استيفاء جانب كبير من الاحتياجات التمويلية للبلدان ذات الأوضاع الهشة على المدى الطويل باستخدام موارد التمويل الميسر من المانحين.

وأكد المديرون التنفيذيون أهمية المساعدة الفنية في إخراج البلدان المعنية من الأوضاع الهشة. وفي هذا الصدد، أعربوا عن رأيهم بضرورة إرساء قواعد المساعدة الفنية ضمن خطط واقعية وتحظى بدعم كاف على المدى المتوسط، بما في ذلك اعتمادها على المستشارين المقيمين ومواصلة تدريب مسؤولي البلدان المعنية.

الأزمات النظامية والروابط المالية ودور شبكات الأمان المالي العالمية

أشار المديرون التنفيذيون خلال مناقشات يونيو ٢٠١١ حول العمل التحليلي للأزمات النظامية ودور شبكات الأمان المالي العالمية،[١٩] إلى أن تزايد تشعب الروابط بين البلدان يقترن بمخاطر حدوث اختلالات نظامية، مما يزيد من احتمالات حدوث اضطرابات اقتصادية ومالية حادة واتساع نطاق العدوى. وذكروا أن التحركات غير المسبوقة على مستوى السياسات أثناء الأزمة العالمية الأخيرة كانت متماشية مع حجم الأزمة، مما ساعد في تخفيف أثر خسارة الناتج وفقدان ثقة الأسواق، ثم إنهائه. وبشكل أعم، أقر المديرون التنفيذيون بأن البنوك المركزية قامت بدور حيوي في توفير السيولة بالعملات الصعبة أثناء عدة أحداث مؤثرة على النظام المالي، فكانت مكملة للجهود التي بذلها الصندوق والمؤسسات المالية الدولية الأخرى. ورغم أن قرارات السياسة النقدية، في سياق الأزمة المالية الأخيرة، كانت محكومة بصلاحيات البنوك المركزية وأهدافها الداخلية، فقد لوحظ أن هذه الأهداف جاءت متوافقة مع المصالح العالمية. وفي المرحلة المقبلة، ذكروا أنه سيكون من المحبذ زيادة التنسيق ووضوح المسار في التحركات على مستوى السياسات لمواجهة الأحداث المؤثرة على النظام المالي.

ورأى معظم المديرين التنفيذيين أن هناك فرصة لاستكشاف التحسينات الإضافية التي يمكن إدخالها على شبكات الأمان المالي العالمية لتوفير السيولة الكافية في الوقت المناسب للبلدان «في موقف المتفرج» من الأزمات، وبصورة أشمل لزيادة التعاون العالمي، لا سيما التعاون الذي ينطوي على ترتيبات تمويل إقليمية. وأشار المديرون التنفيذيون إلى أن تعزيز شبكة الأمان المالي العالمية يترافق مع الجهود الرامية إلى تحسين القدرة على رصد تراكم المخاطر النظامية وتحسين استراتيجيات منع وقوع الأزمات.

وفي وقت لاحق لهذه المناقشات، وافق المجلس في نوفمبر ٢٠١١ على مجموعة من الإصلاحات في مجموعة أدوات الصندوق التمويلية لتلبية احتياجات بلدانه الأعضاء للسيولة واحتياجات ميزان المدفوعات الملحة، على النحو الذي وردت مناقشته سابقا في هذا الفصل.

رقابة أكثر قوة لدعم استعادة النمو العالمي القابل للاستمرار

تعزيز الرقابة

صندوق النقد الدولي مكلف، بموجب اتفاقية تأسيسه، بالإشراف على النظام النقدي الدولي ومتابعة السياسات الاقتصادية والمالية المطبقة في بلدانه الأعضاء البالغ عددها ١٨٨ بلدا، ويُعْرَف هذا النشاط باسم الرقابة. وفي سياق هذه العملية التي تتم على المستوى العالمي (الرقابة متعددة الأطراف) وكذلك على مستوى البلدان المنفردة (الرقابة الثنائية) يسلط الصندوق الضوء على المخاطر التي يمكن أن تهدد الاستقرار، ويقدم المشورة بشأن ما يلزم من تعديلات في السياسات. وبهذه الطريقة، يساعد الصندوق النظام النقدي الدولي على الوفاء بغرضه الأساسي المتمثل في تيسير تبادل السلع والخدمات ورأس المال بين البلدان، ومن ثم الحفاظ على نمو اقتصادي سليم.

الرقابة متعددة الأطراف

تتمثل أدوات الصندوق الأساسية للرقابة متعددة الأطراف في ثلاث مطبوعات هي آفاق الاقتصاد العالمي (WEO)، وتقرير الاستقرار المالي العالمي (GFSR)، والراصد المالي (FM). وتشكل هذه المطبوعات نصف السنوية، إلى جانب تقارير آفاق الاقتصاد الإقليمي (راجع "المشاركة في عمل الأطراف المعنية الخارجية" في الفصل الخامس)، الدراسات الاستقصائية للأوضاع الاقتصادية والمالية العالمية التي يجريها صندوق النقد الدولي وتساعده في فحص التطورات الاقتصادية والمالية على مستوى البلدان الأعضاء. وتصدر تقارير المستجدات المرحلية لكل من "آفاق الاقتصاد العالمي" و"تقرير الاستقرار المالي العالمي" و"الراصد العالمي" مرتين في السنة.

ويتضمن تقرير آفاق الاقتصاد العالمي تحليلا مفصلا لحالة الاقتصاد العالمي، ويجري تقييما للآفاق الاقتصادية والتحديات على صعيد السياسات عالميا وإقليميا. ويقدم أيضا تحليلا متعمقا لقضايا الساعة الملحة؛ وقد ركز عدد سبتمبر ٢٠١١ من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي على تزايد المخاطر مع تباطؤ النمو الاقتصادي العالمي. وتضمن التقرير فصولا تناولت الإجراءات الملائمة على مستوى السياسة النقدية لمواجهة الضغوط التضخمية الناجمة عن تحركات أسعار السلع الأولية، وكيف يمكن لتغيرات الضرائب والنفقات الحكومية أن تؤثر في الرصيد الخارجي للاقتصاد. أما عدد إبريل ٢٠١٢ فيستعرض المخاطر المتبقية في ظل استئناف النمو، ويحلل كيف يمكن أن تؤدي السياسات الحكومية إلى تخفيض التكاليف الاقتصادية في أعقاب فترات الركود في سوق الإسكان، ويتناول نقاشا حول طبيعة السياسات التي يتعين على البلدان المصدرة للسلع الأولية تنفيذها لمعالجة مشكلة تقلبات الأسعار. ويقدم "تقرير الاستقرار المالي العالمي" تقييما لآخر المستجدات في الأسواق المالية العالمية والتوقعات ذات الصلة، ويتناول قضايا التمويل في الأسواق الصاعدة ضمن سياق عالمي. ويتمثل الهدف من هذا التقرير في تسليط الضوء على مواطن الضعف التي قد تمثل خطرا على استقرار الأسواق المالية. وكان الموضوع الرئيسي الذي تناوله عدد سبتمبر ٢٠١١ من التقرير هو الآثار التي خلفتها الأزمة؛ وتناولت الفصول التحليلية من التقرير ما إذا كانت التغيرات في سلوك المستثمرين تشكل مخاطر بقصور النتائج عن التوقعات بالنسبة للاستقرار المالي العالمي كما طرحت مبادئ توجيهية لإعمال السياسات الاحترازية الكلية. وكانت مهمة التوصل إلى الاستقرار الدائم هي الموضوع الرئيسي الذي دار حوله عدد إبريل ٢٠١٢ من تقرير الاستقرار المالي العالمي، مع التركيز على تحليل دور الأصول الآمنة باعتبارها حجر الزاوية للاستقرار المالي فضلا على تقييم الآثار المالية الناجمة عن مخاطر طول العمر. ويقوم تقرير "الراصد المالي" بمسح وتحليل أحدث تطورات الموارد العامة وتحديث البيانات المبلغة عن انعكاسات الوضع الاقتصادي العالمي على المالية العامة والتوقعات المالية على المدى المتوسط، كما يُجري تقييما للسياسات لوضع الموارد العامة على مسار قابل للاستمرار. وتناول عدد سبتمبر ٢٠١١ من تقرير "الراصد المالي" موضوع معالجة تحديات المالية العامة كوسيلة لتقليص المخاطر الاقتصادية، وتضمن تحليلات لموضوعات تخفيض العملة باستخدام السياسة الضريبية، ونوبات الخصخصة، ومراقبة الدين، وتعديلات الأرصدة والتدفقات؛ وبحث عدد إبريل ٢٠١٢ سبل توازن مخاطر سياسة المالية العامة، وتضمن مناقشات للعمل التحليلي حول مضاعفات المالية العامة، وخطط التصحيح المالي، وآثار الأزمة على موارَد الحكومات دون المركزية. ويتضمن الفصل الثاني عرضا للقضايا التي غطتها تقارير "آفاق الاقتصاد العالمي" و"تقرير الاستقرار المالي العالمي" و"الراصد المالي" في السنة المالية ٢٠١٢.

ونظرا لأن الأزمة العالمية قد أكدت على الحاجة إلى تحليل الروابط بين قطاعات الاقتصاد المختلفة (كالقطاع الحقيقي والقطاع المالي، وقطاع المالية العامة) والبلدان المختلفة، فقد اتخذ صندوق النقد الدولي عددا من الإجراءات للمساعدة في زيادة ترابط أعماله الرقابية على نفس مستوى ترابط الاقتصاد العالمي. فقد تم إعداد "تقارير التداعيات" على أساس تجريبي لأول مرة في عام ٢٠١١، يتم فيها تقييم أثر السياسات الاقتصادية في اقتصادات العالم الخمسة الكبرى المؤثرة على النظام المالي - وهي الصين ومنطقة اليورو واليابان والمملكة المتحدة والولايات المتحدة - على الاقتصادات الشريكة لها.[٢٠] وفي سبتمبر ٢٠١١، أعد صندوق النقد الدولي أول "تقرير موحد عن الرقابة متعددة الأطراف» الذي يسلط الضوء على الرسائل الأساسية التي تصدر عن منتجات الصندوق المعتادة في مجال الرقابة متعددة الأطراف (مثل تقرير آفاق الاقتصاد العالمي، وتقرير الاستقرار المالي العالمي، وتقرير الراصد المالي، وتقارير التداعيات)؛ وصدر التقرير الثاني في شهر إبريل التالي. وفي عام ٢٠١٢ عقد المجلس التنفيذي أولى مناقشاته المشتركة حول تقرير آفاق الاقتصاد العالمي وتقرير الاستقرار المالي العالمي والراصد المالي، وذلك في جلسة غير رسمية في بادئ الأمر في شهر يناير، ثم في اجتماع المجلس الرسمي في شهر إبريل.

الرقابة الثنائية

تمثل مشاورات المادة الرابعة العنصر الأساسي في أعمال الرقابة الثنائية (أو الرقابة على البلدان المنفردة) التي يمارسها الصندوق (راجع الإطار ٣–٢ في الصفحة الإلكترونية)، وهي عادة ما تُعقد بانتظام مع كل بلد من البلدان الأعضاء في الصندوق وفقا للمادة الرابعة في اتفاقية تأسيس صندوق النقد الدولي. ويُجري الصندوق في هذه المناقشات تقييما متعمقا للتطورات الاقتصادية والمالية ذات الصلة والآفاق المتوقعة والسياسات في كل بلد من البلدان الأعضاء، ويقدم مشورة صريحة بشأن السياسات تُبنى على تحليله. وقد استكمل الصندوق مشاورات المادة الرابعة مع ١٢٢ بلدا خلال السنة المالية ٢٠١٢ (راجع الجدول ٣–١ في الصفحة الإلكترونية). وفي الغالبية العظمى من الحالات (بالنسبة للسنة المالية ٢٠١٢، ١٠٧ حالات، أو ٨٨٪؛ (راجع الجدول ٣–١ في الصفحة الإلكترونية) يتم أيضا نشر تقرير خبراء الصندوق والتحليل المصاحب للمشاورات في الموقع الإلكتروني لصندوق النقد الدولي على شبكة الإنترنت. ويُجري المجلس التنفيذي للصندوق كل ثلاث سنوات مراجعة لتنفيذ أعمال الرقابة الثنائية، في سياق «مراجعة الرقابة المقررة كل ثلاث سنوات».

مراجعة الرقابة المقررة كل ثلاث سنوات لعام ٢٠١١

اختتم المجلس التنفيذي في أكتوبر ٢٠١١ مراجعة شاملة لأنشطة رقابة الصندوق — مراجعة الرقابة المقررة كل ثلاث سنوات — والإطار القانوني للرقابة.[٢١] وأيد المديرون التنفيذيون بشكل عام الاستنتاجات الأساسية التي وردت في مراجعة خبراء الصندوق، وخاصة أن تقدما كبيرا قد تحقق في كيفية إجراء الرقابة على النحو الذي أجريت به المراجعة منذ عام ٢٠٠٨، وإن كانت هناك ثغرات مهمة لا تزال متبقية. واتفقوا مع الخبراء على وجود ستة مجالات عمل تستحق الانتباه على وجه التحديد، وهي: الروابط المتبادلة؛ وتقييمات المخاطر؛ والاستقرار المالي؛ والاستقرار الخارجي؛ والإطار القانوني؛ والفعالية. وأيدوا عموما خطة العمل التي حددها بيان السيدة المدير العام حول تعزيز الرقابة،[٢٢] مع الإشارة إلى بعض الاختلافات في الرأي حول عدد من النقاط. كذلك أيدوا الأولويات التشغيلية المتوافقة مع هذه الخطة للفترة ٢٠١١—٢٠١٤ حسبما اقترح خبراء الصندوق.

الروابط المتبادلة: رأى المديرون أن توثيق الرابطة بين التحليلات على المستويين العالمي والقُطْري أمر له وجاهته نظرا لما يوفره من معلومات يمكن الاستنارة بها عند وضع توصيات بشأن السياسات على المستوى الثنائي. واتفقوا على أن تحليل انتقال التداعيات إلى الخارج، كالذي تستخدمه تقارير التداعيات المعنية بخمسة اقتصادات ذات تأثير نظامي (راجع "الرقابة متعددة الأطراف" في جزء سابق من هذا الفصل)، تمثل مساهمة مهمة في رقابة الصندوق وينبغي تكرارها مع هذه الاقتصادات قبل حصر التقدم المحرز في السنة المالية ٢٠١٣. وأيد المديرون بقوة أن يستمر استخدام التحليل القُطْري المقارن.

تقييمات المخاطر: اتفق المديرون على ضرورة توجيه المزيد من الاهتمام إلى المخاطر وقنوات نقلها في إطار الرقابة الثنائية ومتعددة الأطراف، مع عدم إغفال السيناريو الأساسي. وفي هذا الصدد، أيد المديرون مقترحات خبراء الصندوق بوجه عام، بما في ذلك المقترحات المتعلقة بتحسين الاستفادة من النتائج التي تستخلص باستخدام الأدوات القائمة لتقييم المخاطر.

إلى اليمين: عامل يتفقد تشييد مركز للتسوق في بريستينا، كوسوفو.
إلى اليسار: كارلو كوتاريللي، مدير إدارة شؤون المالية العامة، وزملاؤه يستعرضون عدد سبتمبر ٢٠١١ من تقرير "الراصد المالي" في جلسة إحاطة للصحافة في واشنطن العاصمة.

الاستقرار المالي: أكد المديرون التنفيذيون أهمية استمرار التقدم في الرقابة على القطاع المالي، وأوصوا باعتماد خطة عمل استراتيجية (للاطلاع على مناقشات لاحقة للمجلس حول هذا الموضوع، راجع «جدول أعمال بشأن الرقابة على القطاع المالي» في جزء لاحق من هذا الفصل) وتشجيع العمل المعني بالروابط المالية المتبادلة، وتعزيز تحليل القطاع المالي في إطار الرقابة الثنائية، ومعالجة ثغرات البيانات، مع تشجيع التنسيق الوثيق مع الجهات الدولية الأخرى. وأيدوا زيادة مشاركة خبراء القطاع المالي في بعثات[٢٣] مشاورات المادة الرابعة التي تتم مع الاقتصادات ذات القطاعات المالية المؤثرة على النظام أو المشوبة بمواطن الضعف.

الاستقرار الخارجي: أيد المديرون جهود التوسع في تحليل الاستقرار الخارجي بما يتجاوز أسعار الصرف، مع التأكيد على ضرورة عدم الانتقاص من الاهتمام بتحليل أسعار الصرف في هذا السياق. وفي هذا الصدد، اتفق معظمهم على أن الصندوق ينبغي أن ينشر بانتظام تقييمات يجريها خبراء الصندوق للأرصدة الخارجية على أساس من الاتساق بين مختلف الأطراف المشاركة، وذلك بناء على تقييمات منقحة لأسعار الصرف تقوم بها المجموعة الاستشارية المعنية بأسعار الصرف (CGER).

الإطار القانوني: رأى معظم المديرين أنه من الملائم تحديث الإطار القانوني الحالي حتى يتسنى إجراء الرقابة بمزيد من الفعالية (وفي إبريل ٢٠١٢ عقد المجلس اجتماعا لمتابعة المناقشات حول تحديث الإطار القانوني لأعمال رقابة الصندوق). وكان معظمهم بين مؤيد وغير ممانع لاعتماد قرار جديد بشأن الرقابة الموحدة - يشمل كلا من الرقابة الثنائية ومتعددة الأطراف ويعكس منهجا أوسع نطاقا تجاه الاستقرار العالمي، وقالوا إنهم يتطلعون لأعمال المتابعة بشأن قرار الرقابة الموحدة.

الفعالية: اتفق المديرون التنفيذيون على ضرورة تحقيق الفعالية، حيث رأوا أنه إلى جانب الجودة فإن الصراحة والمعاملة المتساوية والحاجة إلى وضع المشورة بما يتناسب من الظروف القُطْرية والمتابعة الكافية للمشورة السابقة كلها عوامل أساسية لزيادة الفعالية. ورحبوا بصدور التقرير الموحد عن الرقابة متعددة الأطراف (راجع "الرقابة متعددة الأطراف" في جزء سابق من هذا الفصل) باعتباره أداة مفيدة في دعم النقاش بين صناع السياسات وتقوية دور اللجنة الدولية للشؤون النقدية والمالية. واتفق المديرون التنفيذيون على أن الصندوق يمكن أن يوجه اهتماما أكبر للنمو الذي يشمل الجميع وقضايا توظيف العمالة وغيرها من القضايا الاجتماعية ذات التأثير الاقتصادي الكلي الملموس، استنادا إلى خبرة المؤسسات الأخرى. وأشاروا إلى أهمية تبادل الآراء بين خبراء الصندوق والسلطات الوطنية حول القضايا الأساسية قبل إجراء المناقشات المعتادة في إطار مشاورات المادة الرابعة. ورحب المديرون بالتغييرات التنظيمية الرامية إلى معالجة مواطن القصور التي حددها مكتب التقييم المستقل[٢٤] — بما في ذلك توثيق التعاون وتشجيع تنوع الآراء بين خبراء الصندوق، ودعم استمرارية أفرقة البعثات التي يوفدها — كما شجعوا تنفيذها في الوقت المناسب.

ورحب المديرون التنفيذيون بالتزام إدارة الصندوق باحتواء تكاليف تنفيذ المقترحات الصادرة عن مراجعة الرقابة المقررة كل ثلاث سنوات وبالسعي لموازنة الوفورات في جولة الميزانية القادمة، مع ضمان جودة الرقابة لكل البلدان الأعضاء.

تعزيز الرقابة على القطاع المالي

نظرا لأن تطورات أوضاع القطاع المالي تشكل خطر اشتعال الأزمات وانتشارها فقد أصبحت الرقابة الفعالة على القطاع المالي عنصرا حاسما. ومنذ اندلاع الأزمة العالمية زاد صندوق النقد الدولي من تركيزه على قضايا القطاع المالي في سياق أعمال الرقابة متعددة الأطراف والرقابة على البلدان المنفردة التي يمارسها وأعد خطة استراتيجية للرقابة على القطاع المالي. وتم تخصيص موارد إضافية لبحوث الأسواق المالية والمؤسسات المالية المعقدة وأنشطة الرقابة عليها.

مراقبة الروابط المالية المتبادلة

ناقش المجلس التنفيذي في مايو ٢٠١١ التقدم المحرز في سد ثغرات البيانات المحددة والمتعلقة بالروابط المالية المتبادلة، وخاصة المتعلقة بالنموذج القياسي لبيانات المؤسسات المالية المؤثرة على

النظام العالمي الذي أعده «مجلس الاستقرار المالي».[٢٥] وتطابقت آراء المديرين التنفيذيين وخبراء الصندوق حول ضرورة توافر بيانات أكثر تفصيلا لكي يتسنى للصندوق تحسين تقييم المخاطر وفهم الروابط المالية عبر الحدود في بيئة عالمية متزايدة الاندماج. وقد لوحظ انه من شأن توافر بيانات مالية على أساس الإقامة، مقسمة حسب البلد والقطاع والأداة وأجل الاستحقاق والعملة المستخدمة، أن يسهل تحديد مخاطر أسعار الفائدة وأسعار الصرف، والتباين في آجال الاستحقاق أو الثغرات التمويلية، والتداعيات المحتملة.

وشجع معظم المديرين التنفيذيين كذلك خبراء الصندوق على مواصلة العمل عن كثب مع أمانة مجلس الاستقرار المالي للانتهاء من وضع النموذج القياسي لبيانات المؤسسات المالية المؤثرة على النظام المالي العالمي، ووضع الإرشادات الإحصائية، وإنشاء آلية ملائمة لتبادل البيانات بين المؤسسات الرسمية المعنية. وفي نفس الوقت، أكدوا أنه يتعين معالجة قضايا قواعد السرية والقيود القانونية على تبادل بيانات محددة متعلقة بالشركات في بعض مناطق الاختصاص.

ورحب المديرون التنفيذيون بمبادرات تحسين توافر البيانات بما في ذلك "المسح المنسق لاستثمارات الحافظة" و"المسح المنسق للاستثمار المباشر". وشجعوا خبراء الصندوق على استكشاف مزيد من السبل الكفيلة بتخفيف عبء الإبلاغ عن عاتق البلدان الأعضاء. وأيدوا بوجه عام الجهود الرامية إلى توسيع نطاق تغطية العملات والبلدان في قاعدة بيانات "تكوين عملات الاحتياطيات الرسمية"، مع الحفاظ على اتفاقيات السرية الراهنة. ورحبوا باقتراح المبادرة بعقد مشاورات ثنائية قبل تنفيذ أي تغييرات. كذلك أيد المديرون عموما بحث إمكانية توليد بيانات أكثر تفصيلا فيما يخص "تكوين عملات الاحتياطيات الرسمية"، والأوراق المالية المقتناة كاحتياطيات بالنقد الأجنبي، والأدوات المقتناة كجزء من الاحتياطيات بالنقد الأجنبي، بغية تيسير الفهم الأفضل للتدفقات الرأسمالية والروابط المالية المتبادلة على مستوى العالم.

ورحب المديرون التنفيذيون بالتحسينات المقترح إدخالها على الإحصاءات المصرفية الدولية التي يعدها بنك التسويات الدولية، مشيرين إلى أن ذلك من شأنه المساعدة على سد ثغرات البيانات البارزة وهو أمر ضروري لأعمال الرقابة التي يمارسها الصندوق.

وقد اجتمع المجلس التنفيذي بصفة غير رسمية في مارس ٢٠١٢ للبدء في مناقشة موضوع الروابط المتبادلة في سياق عمل الصندوق لتعزيز أعمال الرقابة. ونظر أعضاء المجلس خلال هذا الاجتماع غير الرسمي في تقرير لخبراء الصندوق اقترح إطارا مفاهيميا لتعميق فهم الروابط المباشرة وغير المباشرة بين البلدان. ولا يزال العمل مستمرا حول هذا الموضوع الحيوي.

تطورات السياسة الاحترازية الكلية

عقب المناقشة التي أجراها المجلس التنفيذي في شهر إبريل ٢٠١١ بشأن وضع إطار تنظيمي للسياسة الاحترازية الكلية، بدأ العمل في السنة المالية ٢٠١٢ في البحوث المعنية بهذا الإطار وبسبل إعداده. وعقد المجلس التنفيذي اجتماعا غير رسمي لمناقشة تقريرين. وقدم التقرير الأول تحليلا للترتيبات المؤسسية للسياسة الاحترازية الكلية، ووضع المعايير لتقييم النماذج المختلفة، كما بحث مواطن القوة والضعف في هذه المعايير. وقدم التقرير الثاني تحليلا لتجارب البلدان في استخدام الأدوات الاحترازية الكلية وتقدير مدى فعاليتها، وخلص إلى أن معظم هذه الأدوات أثبتت فعاليتها في التخفيف من الطابع المساير للاتجاهات الدورية الذي يتسم به القطاع المالي.

مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب

في سياق المناقشة التي أجراها المجلس التنفيذي في يونيو ٢٠١١ لتقرير خبراء الصندوق حول مدى فعالية برنامج الصندوق لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب،[٢٦] أقر المديرون التنفيذيون بأن جهود الصندوق كان لها أثر كبير في تحرك المجتمع الدولي لمواجهة مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب (راجع الإطار ٣–٤ للاطلاع على أبرز جهود مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب في بلدين ينفذان برامج تدعمها موارد الصندوق). ورأوا أنه من المفيد بحث سبل تعزيز تقييمات هذه الجهود، بما في ذلك إمكانية إجراء تقييمات قائمة على المخاطر وموجهة إلى المجالات المستحقة. واتفق المديرون على أنه في ظل العمل بإطار للتقييمات القائمة على المخاطر، فإن أول عملية تقييم لبرنامج مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب في أحد البلدان الأعضاء سوف تكون شاملة بينما ستركز العمليات اللاحقة على المجالات التي شكلت أكبر مخاطر غسل الأموال و/أو تمويل الإرهاب التي حدثت دون أن يتم رصدها أو إجازتها. واتفقوا كذلك على أن التحول إلى «تقارير مراعاة المعايير والمواثيق المعنية بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب»[٢٧] الموجهة نحو المجالات المهمة والقائمة على المخاطر سوف يقتضي الحصول على موافقة «فرقة العمل للإجراءات المالية المعنية بغسل الأموال» (FATF)، وهي جهة وضع المعايير، وغيرها من الأطراف المعنية. وعلى وجه التحديد، سوف يتعين التعاون فيما بين فرقة العمل للإجراءات المالية المعنية بغسل الأموال والأجهزة الإقليمية على غرارها والجهات المعنية الأخرى من أجل وضع منهجية لإجراء مثل هذه التقييمات ومعايير لاختيار القضايا التي يجري تقييمها بالنسبة لكل بلد على حدة. واتفق معظم المديرين على مواصلة الارتباط الإلزامي لتقييمات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب بكل عملية تقييم في سياق "برنامج تقييم القطاع المالي".

وأعرب المديرون التنفيذيون عن استمرار تأييدهم للتعاون بين الصندوق وفرقة العمل للإجراءات المالية المعنية بغسل الأموال، بما في ذلك إجراءات «مجموعة مراجعة التعاون الدولي» التابعة لها فيما يتعلق بمناطق الاختصاص غير المتعاونة. وتمشيا مع الإرشادات الواردة في المراجعة التي أجراها المجلس لمبادرة المعايير والمواثيق،[٢٨] اتفق المديرون على ضرورة استمرار مشاركة الخبراء في «مجموعة مراجعة التعاون الدولي»، والقيام بدور «راعي المساعي الحميدة»، وتقديم المعلومات ذات الصلة عن البلدان الأعضاء الخاضعة للمراجعة بعد موافقة البلدان الأعضاء المعنية، مع الامتناع عن المشاركة في تلك الجوانب من الإجراءات ذات الطابع القسري. وأشار المديرون التنفيذيون إلى أنه لا ينبغي اعتبار مشاركة الخبراء في مثل هذه الحالات بمثابة مصادقة على التصريحات العامة المحتملة بشأن مناطق الاختصاص غير المتعاونة.

وأيد غالبية أعضاء المجلس التنفيذي اتباع هذا المنهج وكذلك الاعتبارات المحددة في التقرير والمتعلقة بنطاق تغطية قضايا مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب والجرائم ذات الصلة في سياق تقييمات الاستقرار المالي النموذجية في ظل "برنامج تقييم القطاع المالي" والرقابة الثنائية. وإضافة إلى ذلك، أيد المديرون التنفيذيون عموما مواصلة تضمين قضايا مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب ضمن مشاورات المادة الرابعة على أساس طوعي. وأشاروا إلى أنه من المقرر استكمال المراجعة المقبلة للبرنامج في غضون الأعوام الخمسة القادمة.

الإطار ٣-٤

استخدام تدابير مكافحة غسل الأموال في البرامج المدعمة بموارد الصندوق: أفغانستان واليونان

نظرا لأن قوة ضوابط مكافحة غسل الأموال يمكن أن تساهم في منع حدوث تبعات السلوك الإجرامي وتخفيف آثارها حال حدوثها[أ]، فإن البرامج المدعمة بموارد الصندوق في كل من أفغانستان واليونان تشتمل على شروط تتعلق بتدابير مكافحة غسل الأموال.

وفي أفغانستان، وقعت حادثة انهيار "بنك كابُل" (أكبر بنك في البلاد حتى يوليو ٢٠١٠) في أعقاب ادعاءات بحدوث عملية احتيال ضخمة وإقراض إلى الأطراف المرتبطة. وإذا ثبت وقوع مخالفة جنائية فإن الخسارة، التي تزيد على ٩٠٠ مليون دولار أمريكي (ما يعادل ٥٪ من إجمالي الناتج المحلي وأكثر من ٥٠٪ من الإيرادات الحكومية في عام ٢٠١٠)، فإنها ستكون من أكبر الخسائر المصرفية الجنائية في التاريخ مقارنة بإجمالي الناتج المحلي. وفي سياق برنامج الصندوق المدعم بموارد "تسهيل الائتمان الممدد" مع أفغانستان، تعكف السلطات الأفغانية حاليا، من بين جملة أمور، على تقوية التشريعات الوطنية في مجالات الأعمال المصرفية ومكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. وتتضمن تدابير الحوكمة الاقتصادية التي يجري اتخاذها في الوقت الحالي زيادة الامتثال لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وإعطاء أولوية لإجراء اختبار الصلاحية والنزاهة على مالكي المؤسسات المالية والقائمين عليها، وتعزيز الإطار الرقابي واستقلالية الجهات الرقابية. ويجري كذلك اتخاذ الإجراءات لمحاولة استرجاع الأصول المختلسة من بنك كابُل للحد من تكاليف الأزمة التي تتحملها المالية العامة.

وفي سياق تقوية استراتيجية مكافحة التهرب الضريبي قررت السلطات اليونانية في أكتوبر ٢٠١١ أن تعزز من استخدام الأدوات القائمة لمكافحة غسل الأموال وذلك بفرض التزامات على المؤسسات المالية بإبلاغ وحدة الاستخبارات المالية الوطنية بأي معاملات يشتبه في ارتباطها بعائدات التهرب الضريبي. وفي مارس ٢٠١٢، وبعد أن بدأت وحدة الاستخبارات المالية في تجميد الأصول التي يدعى ارتباطها بعمليات غسل هذه العائدات، تم استحداث إجراءين لمكافحة غسل الأموال مصممين لزيادة تدفق المعلومات من المؤسسات المالية والإدارة الضريبية إلى وحدة الاستخبارات المالية.

[أ] للاطلاع على مزيد من المعلومات عن جهود الصندوق في قضايا مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب يرجى الرجوع إلى موقع صندوق النقد الدولي الإلكتروني في العنوان التالي: www.imf.org/external/np/leg/amlcft/eng/.

جدول الأعمال بشأن الرقابة على القطاع المالي

وفقا لما سبق مناقشته بشأن «مراجعة الرقابة المقررة كل ثلاث سنوات لعام ٢٠١١» في هذا الفصل، كان واحد من أهم توصيات هذه المراجعة هو وضع خطة استراتيجية لدعم الاستقرار المالي. وكخطوة أولى نحو وضع مثل هذه الخطة الاستراتيجية، ناقش المجلس التنفيذي في إبريل ٢٠١٢ جدول الأعمال الذي أعده خبراء الصندوق بشأن الرقابة على القطاع المالي.[٢٩]

وأيد المديرون التنفيذيون العنصرين الأساسيين في جدول الأعمال الذي يغطي الأولويات العاجلة لاحتواء الأزمة الراهنة وأولويات متوسطة المدى في مجالين واسعين وهما: تعزيز رصد المخاطر النظامية، واستقاء دروس من التجارب القطرية بغية التوصل إلى أفضل الممارسات في بناء صلابة النظم المالية. وأكدوا مجددا أن الأولوية العاجلة هي استعادة الاستقرار المالي، لا سيما في منطقة اليورو وكذلك في مناطق أخرى، والحد من انتشار التداعيات إلى المناطق الأخرى. غير أنهم أكدوا أن الأمر الذي يكتسب نفس القدر من الأهمية هو استمرار الصندوق في العمل مع جميع البلدان الأعضاء والمناطق التي تواجه تحديات على صعيد السياسة، بما فيها بلدان الأسواق الصاعدة والبلدان منخفضة الدخل.

وفيما يخص الأولويات متوسطة المدى، أكد المديرون التنفيذيون أنه يتعين تعميق فهم المخاطر النظامية العالمية ورصدها بمزيد من الفعالية، وبناء نظم مالية أكثر صلابة وداعمة للنمو، وتعزيز قدرة البلدان الأعضاء على الوقاية من الأزمات وإدارة ما يقع منها. وتحقيقا لهذا الهدف، أيد المديرون الجهود نحو تنقيح تحليل الروابط المتبادلة بين القطاعات المالية، وتعميق فهم الروابط بين القطاعين المالي والعيني، وتقييم مواطن الخطر في المؤسسات المصرفية وغير المصرفية، ودعم تعميق القطاع المالي. وأيدوا كذلك جهود الصندوق، إلى جانب تلك التي تبذلها الأطراف المعنية الأخرى، لسد ثغرات البيانات ورصد المخاطر التي تنشأ من المؤسسات والأسواق العالمية المؤثرة على النظام العالمي.

واتفق المديرون التنفيذيون على أهمية المشاركة مع الأطراف المعنية العالمية الأخرى، بما فيها السلطات الوطنية، في وضع خطة استراتيجية. وفي هذا السياق أشاروا إلى ضرورة تركيز الصندوق على نطاق المهام المنوطة به ومجالات اختصاصه الأساسي، مستنيرا بتجارب الأطراف المعنية العالمية الأخرى حسب الحاجة. وحثوا على تضمين الخطة إجراءات محددة إلى جانب توضيح أولوياتها والإطار الزمني لتنفيذها، وتقييم الموارد اللازمة.

سياسة المالية العامة

تحديث إطار تحليل المالية العامة واستمرارية القدرة على تحمل الدين العام

انطلاقا من إدراك المجلس التنفيذي للصندوق لما أبرزته الأزمة المالية الأخيرة من ضرورة زيادة التركيز على استمرارية القدرة على تحمل الدين العام في البلدان القادرة على النفاذ إلى الأسواق، وخاصة الاقتصادات المتقدمة، فقد عقد في شهر أغسطس ٢٠١١ جلسة لمناقشة تقرير خبراء الصندوق حول تحديث إطار تحليل المالية العامة واستمرارية القدرة على تحمل الدين العام.[٣٠] وأيد المديرون التنفيذيون على وجه العموم الاقتراحات التي قدمها خبراء الصندوق بشأن إعطاء مزيد من الاهتمام لعدة عناصر، مثل واقعية افتراضات السيناريو الأساسي، ومستوى الدين العام بصفته واحد من المحفزات لإجراء مزيد من الدراسات المتعمقة، وتحليل المخاطر المحيطة بالمالية العامة، ومواطن الخطر المقترنة بهيكل الدين، ونطاق تغطية رصيد المالية العامة والدين العام. كذلك أيدوا عموما اعتماد منهج قائم أكثر على

إلى اليمين: بائع موز يتجول في أحد الشوارع المزدحمة في مدينة نيامي، النيجر. **إلى اليسار:** مزارع يقوم بدرس محصوله الزراعي في موميراك، طاجيكستان.

المخاطر لتقييم استمرارية القدرة على تحمل الدين في البلدان القادرة على النفاذ إلى الأسواق، يتسق فيها عمق التحليل مع حجم مواطن الضعف المحددة ذات الخصوصية القُطرية. ومع ذلك، فقد أكدوا على أهمية الحفاظ على درجة معقولة من التوحيد لضمان تحقيق المساواة بين مختلف البلدان وإمكانية المقارنة فيما بينها.

ورأى معظم المديرين أنه من المفيد استخدام نقطة مرجعية في مستوى الدين إلى إجمالي الناتج المحلي تبلغ ٦٠٪ لتكون حافزا مهما، من جملة الحوافز، على زيادة الصرامة في تحليل مواطن التعرض لمخاطر الديون. ودعوا إلى توخي المرونة والتقدير الذاتي، باستخدام مجموعة كبيرة من المؤشرات لاتخاذ القرار بشأن إجراء مزيد من التحليلات المتعمقة. وفي واقع الأمر، أشار المديرون التنفيذيون إلى أن وجود مواطن ضعف أخرى ناشئة عن هيكل الدين أو مخاطر المالية العامة قد يستدعي بشكل أعم إجراء تحليل أكثر صرامة حتى بالنسبة للبلدان التي يقل فيها مستوى الدين عن النقطة المرجعية.

واتفق المديرون التنفيذيون على ضرورة توسيع نطاق تغطية رصيد المالية العامة والدين العام بحيث يتضمن الحكومة العامة. ورأوا أنه من المفيد تقييم الضغوط الناجمة عن الإنفاق المرتبط بالعمر والرعاية الصحية، فضلا على مقاييس صافي الدين، حيثما كانت متاحة، لتكون عنصرا مكملا لتحليل إجمالي الدين. وأعرب معظمهم عن تأييده بوجه عام لتضمين الالتزامات الاحتمالية في تحليل استمرارية القدرة على تحمل الدين. ودعا المديرون التنفيذيون إلى زيادة الاهتمام بهيكل الدين ومؤشرات السيولة في التحليلات واتفقوا على أن المعايير الإرشادية التي يناقشها تقرير الخبراء يمكن أن تعود بقيمة إضافية. وأشاروا كذلك إلى ضرورة مراعاة بعض العوامل ذات الخصوصية القُطرية في التحليل مثل مقدرة السوق على استيعاب الدين.

إدارة المخاطر المحيطة بالنمو العالمي وصدمات أسعار السلع الأولية: مواطن الضعف وتحديات السياسة في البلدان منخفضة الدخل

ناقش المجلس التنفيذي في شهر نوفمبر ٢٠١١ تقرير خبراء الصندوق حول مواطن الضعف وتحديات السياسة التي تواجه البلدان منخفضة الدخل في بيئة عالمية تغلفها أجواء عدم اليقين الكثيفة.[٣١] ورحب المديرون التنفيذيون بسرعة تعافي معظم البلدان منخفضة الدخل من الأزمة العالمية. غير أنهم حذروا في الفترة المقبلة من ازدياد مخاطر التطورات السلبية التي تهدد النمو العالمي في وقت لم يستكمل فيه الكثير من البلدان منخفضة الدخل إعادة بناء القدرة على استيعاب صدمات أخرى. ولذلك أعربوا عن قلقهم من أن كثيرا من هذه البلدان ليس مستعدا بالدرجة الكافية منذ الأزمة للتعامل مع الصدمات الخارجية.

وذكر المديرون التنفيذيون أن المجال المتاح للتنشيط المالي لمواجهة الضعف الحاد في النمو العالمي أصبح أضيق مما كان عليه قبل الأزمة في معظم البلدان منخفضة الدخل، نظرا لنفاد الاحتياطيات المالية الوقائية والقيود على اعتمادات المعونة. ومع ذلك، فقد ساد الشعور بأنه يتعين على البلدان التي تتوافر لها مساحة كافية للإنفاق من المالية العامة أن تحافظ على مستويات الإنفاق للحيلولة دون تفاقم الآثار الاقتصادية والاجتماعية السلبية لمثل هذه الصدمة. وإضافة إلى ذلك، أعرب المديرون التنفيذيون عن رأيهم بأن البلدان التي تتمتع بمعدلات تضخم معتدلة يمكنها استخدام السياسة النقدية وسياسة سعر الصرف بفعالية لتوفير الدعم المضاد لاتجاهات الدورة الاقتصادية. غير أنهم ذكروا أن أمر قد يستدعي إجراء المزيد من عمليات إعادة المواءمة للسياسات الاقتصادية الكلية إذا ما استمر الهبوط الاقتصادي على المدى المتوسط.

وأيد المديرون التنفيذيون بوجه عام التحرك العملي على مستوى السياسات في حالة حدوث صدمات أسعار السلع الأولية، وهو ما قد ينطوي على تدابير موجهة لحماية الفقراء، حسب الحيز المالي المتاح. وسلطوا الضوء على ضرورة مواصلة البلدان منخفضة الدخل إعادة بناء السياسات الاقتصادية الكلية الواقية، كأحد التحديات الرئيسية على مستوى السياسات، مع تلبية احتياجات الإنفاق الملحة لدعم النمو والحد من الفقر. وأقروا بأن هذا التحدي قد ينطوي على مفاضلات صعبة وأن اختلاف الظروف القُطرية يحول دون اعتماد منهج السياسة الواحد الذي يصلح للتطبيق على الجميع.

الرقابة على القطاع الخارجي وأسعار الصرف

حددت مراجعة الرقابة المقررة كل ثلاث سنوات والتي أجريت في شهر أكتوبر ٢٠١١ مستوى التقدم المحرز في تعزيز رقابة الصندوق، لكنها حددت كذلك بعض الثغرات المهمة، لا سيما من منظور البلدان

الأعضاء والمستخدمين الخارجيين، بما فيها الثغرات المتعلقة بتحليل الاستقرار الخارجي. وتدعو خطة عمل المدير العام المعلنة في شهر إبريل ٢٠١٢ إلى قيام الصندوق بتحقيق الاتساق على نحو متعدد الأطراف في تحليلاته للاستقرار الخارجي وذلك من خلال تقرير حول القطاع الخارجي، الذي يستعرض أسباب الاختلالات وبعض المخاطر المحيطة بالاستقرار الخارجي. ومن المتوقع أن تكون تقييمات الرصيد الخارجي أحد العناصر المهمة في هذا التقرير، وقد شرعت مجموعة عمل فيما بين الإدارات في وضع منهجية لهذه التقييمات (لتخلف منهجية المجموعة الاستشارية المعنية بأسعار الصرف)، التي ستركز على الحسابات الجارية وأسعار الصرف وصافي الأصول الأجنبية. وقد عقد المجلس التنفيذي اجتماعا غير رسمي في مارس ٢٠١٢ حول المنهجية والإجراءات المتبعة في تقرير القطاع الخارجي، ومن المقرر عقد المناقشات الرسمية خلال السنة المالية ٢٠١٣.

التدفقات الرأسمالية

واصل المجلس التنفيذي في السنة المالية ٢٠١٢ عمله في الفترة السابقة بغية صياغة منهج شامل ومرن ومتوازن لإدارة التدفقات الرأسمالية بالاستناد إلى التجارب القُطرية. وقد تركز عمل المجلس في الفترة السابقة على سياسات البلدان المتلقية كما أنه تصدى للأوضاع التي يكون من الملائم فيها استخدام تدابير إدارة التدفقات الرأسمالية.

الجوانب متعددة الأطراف في السياسات المؤثرة على التدفقات الرأسمالية

ناقش المجلس التنفيذي في نوفمبر ٢٠١١ تقريرا لخبراء الصندوق حول الجوانب متعددة الأطراف في السياسات المؤثرة على التدفقات الرأسمالية.[٣٢] وإذ أشار المديرون التنفيذيون إلى مساهمة بلدان المنشأ والبلدان المتلقية على السواء في جني ثمار التدفقات الرأسمالية مع الحد من مخاطرها، فقد أيدوا رأي خبراء الصندوق بأنه يتعين على صناع السياسات في البلدان المختلفة توجيه اهتمام أكبر بانتقال آثار سياسات بلدانهم على نحو متعدد الأطراف، بما في ذلك ما يتعلق بأطر السلامة الاحترازية والسياسة النقدية. واتفقوا على أن تحسين أطر السلامة الاحترازية الوطنية ستعود بالنفع على على جميع البلدان وعلى النظام العالمي ككل. وذكروا أن استكمال الإصلاحات التنظيمية والرقابية الجارية على المستويين الوطني والدولي وتنفيذها بالكامل إلى جانب وضع أطر جديدة للسلامة الاحترازية سيسهم في الحد من فرص المراجحة وتقليل المخاطر عبر الحدود.

وأشار معظم المديرين التنفيذيين إلى تراجع أهمية الاتجاه الاستباقي الذي تتبعه البنوك المركزية الرئيسية في مراعاة الآثار متعددة الأطراف لسياساتها النقدية في ظل الطابع المعقد الذي تتسم به عملية انتقال الآثار. واتفق معظمهم على أن تجدد الاهتمام بتدابير إدارة التدفقات الرأسمالية يشير إلى أن انعكاساتها متعددة الأطراف تستوجب الاهتمام، نظرا لأن هذه التدابير يمكن أن تنتقل على نحو متعدد الأطراف عن طريق زيادة أو تخفيض التدفقات الرأسمالية إلى البلدان التي تتسم بخصوصيات مماثلة. واتفق معظمهم أيضا على أن الاعتدال في استخدام تدابير إدارة التدفقات الرأسمالية تكون له بضعة انعكاسات على مستوى المخاطر الكلية المرتبطة بالتدفقات الرأسمالية والاستقرار العالمي، غير أنهم أشاروا إلى أن مثل هذه التدابير، إذا ما انتشرت أو زادت، ستكون لها آثار عالمية متصاعدة.

تحرير التدفقات الرأسمالية وإدارة التدفقات الخارجة

في اجتماع المجلس التنفيذي المنعقد في إبريل ٢٠١٢ حول تحرير التدفقات الرأسمالية وإدارة التدفقات الخارجة، أيد المديرون التنفيذيون بوجه عام ملاحظات خبراء الصندوق بأن التحرير الكامل للتدفقات ليس هدفا ملائما لجميع البلدان في كل الأوقات، وأن درجة التحرير الملائمة لكل بلد تتوقف على ظروفه الخاصة، لا سيما مرحلة تطوره المؤسسي والمالي.[٣٣] وذكروا أنه ليس ثمة منهج أمثل لتحرير التدفقات الرأسمالية. وأكدوا ضرورة اتخاذ منهج حذر في تحرير التدفقات، مع مراعاة قدرة البلدان المؤسسية والسوقية على استيعاب التدفقات الرأسمالية وإدارة المخاطر في عالم يتميز بتزايد الاندماج المالي. وأعرب معظم المديرين التنفيذيين عن رأيه بأن المناهج التي اقترحها خبراء الصندوق لتحرير التدفقات الرأسمالية والمتعلقة باستخدام تدابير إدارة التدفقات الرأسمالية لإدارة التدفقات الخارجة تقدم أساسا ملائما بوجه عام لوضع منهج مؤسسي شامل تستنير به المناقشات حول السياسة مع البلدان الأعضاء.

إلى اليمين: رجل يرمم سقف مبنى في مدينة سيتي سولاي، هايتي.
إلى اليسار: بائعة قماش الباتيك المزخرف تعرض بضاعتها في مدينة بنجول، غامبيا.

وأكد معظم المديرين ضرورة توجيه اهتمام كبير للآثار متعددة الأطراف التي تنشأ عن تحرير التدفقات الرأسمالية. وأشاروا إلى أن قيام اقتصادات الأسواق الصاعدة الكبيرة والمؤثرة على النظام بتحرير تدفقاتها الرأسمالية يمكن أن يُحْدث آثارا كبيرة على أطراف متعددة، بما في ذلك من خلال ارتفاع إجمالي التدفقات الرأسمالية، وتحول مسار التدفقات الرأسمالية الداخلة والخارجة إلى بلدان أخرى، وحدوث انعكاسات على الاستقرار المالي، وزيادة مرونة أسعار الصرف. وأكد كثير من المديرين أن السياسات الاقتصادية الكلية والهيكلية وسياسات القطاع المالي الملائمة ينبغي أن تكون خط الدفاع الأول في مواجهة التدفقات الرأسمالية الخارجة المفرطة والمتقلبة. ورأي عدد من المديرين الآخرين أن تدابير إدارة التدفقات الرأسمالية لها دور أوسع نطاقا كجزء من مجموعة الأدوات الدائمة التي يمكن استخدامها بفعالية في حالة تقييد السياسات الاقتصادية الكلية أو السياسات الأخرى.

وأقر المديرون التنفيذيون بأن الاقتراحات التي تناولها النقاش في الاجتماع سوف يتعين مراجعتها بصورة دورية مع التقدم نحو تحقيق فهم أفضل للقضايا الأساسية. وردت الإشارة إلى أن تقرير الخبراء اللاحق الذي طلبته اللجنة الدولية للشؤون النقدية والمالية سيضع منهجا شاملا يتسم بالتوازن والمرونة في إدارة التدفقات الرأسمالية مستندا في ذلك إلى التجارب القُطْرية.

تقدير المخاطر وإدارتها

عزز الصندوق من إجراءاته لتقييم المخاطر في أعقاب الأزمة المالية. فقد استحدث في عام ٢٠٠٩ «عملية الإنذار المبكر» — لتحديد وتقييم المخاطر شديدة التأثير وإن كانت بعيدة الاحتمال التي تهدد آفاق الاقتصاد العالمي — كما وضع أطرا تحليلية مصممة خصيصا لتقييم مواطن الضعف والمخاطر الناشئة في الاقتصادات المتقدمة والأسواق الصاعدة والبلدان منخفضة الدخل. وتجري عملية الإنذار المبكر في المعتاد (بالتعاون مع «مجلس الاستقرار المالي») مرتين سنويا؛ وتُرفع النتائج المستخلصة بشأن عملية الإنذار المبكر إلى كبار المسؤولين في أعقاب المناقشات التي تُجرى في المجلس التنفيذي للصندوق ومع مجلس الاستقرار المالي، وذلك خلال اجتماعات الربيع والاجتماعات السنوية للصندوق. وهناك قائمة ترتبط بعملية الإنذار المبكر ارتباطا وثيقا وهي «قائمة الإنذار المبكر»، وتضم خلاصة المخاطر ومواطن الضعف والاتجاهات العامة الرئيسية التي تم رصدها في سياق العمل المقترن بهذه العملية والتي يطلع عليها المجلس التنفيذي للصندوق وأعضاء مجلس الاستقرار المالي.

وتمثل عمليات تقييم التعرض للمخاطر في البلدان المتقدمة وبلدان الأسواق الصاعدة التي أعدها صندوق النقد الدولي عنصرا حيويا في عمليات البحث والتحليل الأوسع نطاقا التي تصب في النتائج الكمية لعملية الإنذار المبكر. وتستخدم هذه العمليات المعلومات المستقاة من مختلف النماذج كمدخل لتقييم مواطن الخطر الإقليمية والعالمية للتعرض لمختلف أنواع الصدمات. ونظرا لطبيعة هذه النتائج ذات الخصوصية القُطرية، فإنها تقدم المعلومات التي تسترشد بها «عملية الإنذار المبكر» وإن كان لا يتم تداولها في المجلس التنفيذي للصندوق ولا بين أعضاء «مجلس الاستقرار المالي».

دور حقوق السحب الخاصة

عقد المجلس التنفيذي في أكتوبر ٢٠١١ مناقشة حول معايير التوسع في سلة عملات حقوق السحب الخاصة، وهو عنصر أساسي في برنامج عمل الصندوق المعني بتقييم حقوق السحب الخاصة وإصلاح النظام النقدي الدولي.[٣٤] وأعرب معظمهم عن رأيه بأن المعايير الحالية لاختيار سلة حقوق السحب الخاصة لا تزال ملائمة. وأكد المديرون التنفيذيون ضرورة عدم تخفيض المعيار القائم لإدخال العملات في سلة حقوق السحب الخاصة. ورحبوا بالخطوة المفيدة التي تمثلها المؤشرات التي طرحها خبراء الصندوق لمعيار قابلية الاستخدام بحرية[٣٥] في سياق المراجعة الاعتيادية لتقييم سلة حقوق السحب الخاصة. وأكدوا أن المؤشرات ينبغي ألا تستخدم بشكل آلي وأن تحديد قابلية الاستخدام بحرية ينبغي أن يعتمد بشكل أساسي في نهاية المطاف على التقدير الاستنسابي الذي يتحدد إطاره على أساس تعريف العملة القابلة للاستخدام بحرية حسبما ورد في اتفاقية تأسيس الصندوق. كذلك أكد عدد من المديرين التنفيذيين أهمية السماح بإدخال تغييرات على السلة لمواكبة التطورات في النظام النقدي الدولي.

واتفق معظم المديرين التنفيذيين على أنه لا يزال من المهم وجود معيار مرتبط بالحجم عند اختيار سلة عملات حقوق السحب الخاصة. وبينما اتفق معظم المديرين على أن زيادة معيار الصادرات الحالي في ضوء التدفقات المالية الداخلة سيكون أمرا محبذا من حيث المبدأ، فقد أعربوا عن تفضيلهم الاحتفاظ بالصادرات كمعيار كمي وحيد في الوقت الراهن، إلى أن يتم إدخال تحسينات أخرى على بيانات الحسابات المالية.

ويجري المجلس التنفيذي مراجعات كل خمس سنوات لسلة عملات حقوق السحب الخاصة، بما في ذلك العملات المرشحة للدخول في السلة وأوزانها الترجيحية. ومن المقرر إجراء المراجعة القادمة لسلة حقوق السحب الخاصة بحلول عام ٢٠١٥.

٤ بناء القدرات لتحقيق النمو المستمر

بناء القدرات لتحقيق النمو المستمر

دعم البلدان منخفضة الدخل

تعرضت البلدان منخفضة الدخل خلال السنة المالية ٢٠١٢ تعرضا كبيرا للصدمات العالمية نظرا لما واجهته من انخفاض احتياطياتها المالية الوقائية إلى مستويات ما قبل بداية الأزمة في ٢٠٠٨، وفي ضوء التوقعات غير المؤكدة للحصول على المساعدة من الجهات المانحة في المستقبل. وقد عمل الصندوق على عدة أصعدة لمساعدة البلدان منخفضة الدخل على التعامل مع هذه التحديات وغيرها من التحديات المستمرة التي تواجهها. وبالإضافة إلى التمويل الميسر الذي قدمه الصندوق للبلدان منخفضة الدخل خلال السنة، والموارد الإضافية التي أتاحها للتمويل بشروط ميسرة من خلال استخدام الأرباح الاستثنائية لبيع الذهب (راجع الفصل الثالث)، وكذلك اتفاقيات الإقراض الجديدة التي وُقِّعت لدعم تمويل البلدان منخفضة الدخل (راجع الفصل الخامس)، تناول المجلس التنفيذي للصندوق عددا من القضايا وثيقة الصلة بالبلدان منخفضة الدخل خلال السنة. فعالج المجلس قضايا الدين في سياق مراجعاته لمبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون ("هيبيك") و"المبادرة متعددة الأطراف لتخفيف أعباء الديون"، وكذلك إطار استمرارية القدرة على تحمل الديون في البلدان منخفضة الدخل المشترك بين صندوق النقد الدولي والبنك الدولي. وإضافة إلى ذلك، بحث المجلس سبل إدارة مخاطر النمو على مستوى العالم وصدمات أسعار السلع الأولية في هذه البلدان.

البلدان الفقيرة المثقلة بالديون والمبادرة متعددة الأطراف لتخفيف أعباء الديون

يهدف المنهج الشامل المشترك بين صندوق النقد الدولي والبنك الدولي لتخفيف أعباء الديون إلى ضمان عدم مواجهة أي بلد منخفض الدخل لأعباء ديون لا يستطيع تحملها. وأطلقت المؤسستان "مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون ("هيبيك") في عام ١٩٩٦. ومنذ ذلك الحين، تعاون المجتمع المالي الدولي، بما فيه المنظمات متعددة الأطراف والحكومات، لتخفيف أعباء الديون الخارجية عن عاتق أكثر البلدان الفقيرة المثقلة بالديون إلى مستويات يمكن الاستمرار في تحملها.

وللنظر في تقديم مساعدات بموجب مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون ("هيبيك")، يجب أن يستوفي البلد المعني معايير معينه، بما في ذلك أنه لابد أن يكون (١) مؤهلا للحصول على تمويل من "الصندوق الاستئماني للنمو والحد من الفقر"(PRGT) (راجع الفصل الثالث)؛ و(٢) يواجه أعباء ديون لا يمكن الاستمرار في تحملها ولا يمكن معالجتها من خلال الآليات التقليدية لتخفيف أعباء الديون؛ و(٣) لديه سجل أداء إيجابي في الإصلاح وانتهاج سياسات سليمة من خلال برامج مدعم بموارد الصندوق؛ و(٤) وضع استراتيجية للحد من الفقر من خلال عملية مشاركة واسعة النطاق على مستوى البلاد. وإذا استوفى أحد البلدان جميع معايير التأهل وتطابقت أوضاعه مع شروط معينة، يقرر المجلسان التنفيذيان للصندوق والبنك رسميا مدى أهليته للاستفادة من تخفيف أعباء الديون، ويتعهد المجتمع الدولي بتخفيف ديونه إلى مستوى يرى أنه يمكن الاستمرار في تحمله. ويُشار إلى المرحلة الأولى في ظل مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون ("هيبيك") باسم نقطة اتخاذ القرار. ومتى بلغ البلد المعني نقطة اتخاذه للقرار، يمكن أن يبدأ مباشرة في الحصول على تخفيف مؤقت لخدمة ديونه مستحقة السداد.

وللحصول على خصم الدين الكامل غير القابل للإلغاء المتوافر في ظل مبادرة "هيبيك"، يجب أن يستوفي البلد المعني شروطا إضافية، ومنها وجوب (١) المحافظة على جودة الأداء في ظل برنامج مدعم بموارد الصندوق، و(٢) تطبيق أهم الإصلاحات المتفق عليها عند نقطة اتخاذ القرار على نحو مُرْض، و(٣) اعتماد منهج إعداد "تقرير

استراتيجية الحد من الفقر" وتطبيق استراتيجيته الحد من الفقر على مدى عام على الأقل. ومتى استوفي البلد المعني كل هذه الشروط، يمكنه بلوغ نقطة الإنجاز، والتي تسمح له بالحصول على مساعدة للتخفيف الكامل لأعباء الديون الذي تم التعهد به عند نقطة اتخاذ القرار.

وفي ٣٠ إبريل ٢٠١٢، هنالك ٣٦ بلدا من بين البلدان البالغ عددها ٣٩ بلدا والتي كانت مؤهلة أو قد تصبح مؤهلة للاستفادة من تخفيف أعباء الديون بمقتضى مبادرة "هيبيك"، بلغت نقطة اتخاذ القرار، منها ٣٢ بلدا وصلت إلى نقطة الإنجاز. ومن خلال الصندوق الاستئماني لتسهيل النمو والحد من الفقر في البلدان الفقيرة المثقلة بالديون،[٣٦] قدم الصندوق مساعدات لتخفيف أعباء الديون بلغ مجموعها ٢,٥ مليار وحدة حقوق سحب خاصة في ظل مبادرة "هيبيك" لتلك البلدان البالغ عددها ٣٦ بلدا، منها ٣٠ بلدا في إفريقيا.

وفي عام ٢٠٠٥، جاءت "المبادرة متعددة الأطراف لتخفيف أعباء الديون" ("Multilateral Debt Relief Initiative" - MDRI)لتكمل مبادرة "هيبيك" من أجل المساعدة على تعجيل وتيرة التقدم نحو إحراز أهداف الأمم المتحدة الإنمائية للألفية الثالثة (MDGs). وتسمح المبادرة متعددة الأطراف بتخفيف الديون المستوفية للشروط بنسبة ١٠٠٪ من ثلاث مؤسسات متعددة الأطراف — صندوق النقد الدولي والبنك الدولي وبنك التنمية الإفريقي — في حالة البلدان المؤهلة للحصول على مساعدة من "الصندوق الاستئماني للنمو والحد من الفقر" ويبلغ الدخل السنوي للفرد فيها أقل من ٣٨٠ دولار أمريكي وكانت عليها ديون غير مسددة ومستحقة للصندوق في نهاية عام ٢٠٠٤؛ أما البلدان المؤهلة أو قد تصبح مؤهلة للاستفادة من تخفيف أعباء الديون بمقتضى مبادرة "هيبيك"، فيجب أيضا أن تكون قد بلغت نقطة الإنجاز المحددة في مبادرة "هيبيك". كذلك قرر بنك التنمية للبلدان الأمريكية عام ٢٠٠٧ تقديم مزيد من المساعدات لتخفيف أعباء الديون للخمسة بلدان الفقيرة المثقلة بأعباء الديون في نصف الكرة الغربي. وجميع البلدان التي تصل إلى نقطة الإنجاز وفق مبادرة "هيبيك"، ويبلغ الدخل السنوي للفرد فيها أقل من ٣٨٠ دولار أمريكي وكانت عليها ديون غير مسددة ومستحقة للصندوق في نهاية عام ٢٠٠٤ هي بلدان مؤهلة للاستفادة من مساعدات تخفيف أعباء الديون التي يقدمها صندوق النقد الدولي في ظل المبادرة متعددة الأطراف لتخفيف أعباء الديون. ولاستيفاء شروط الأهلية للاستفادة من تخفيف أعباء الديون بمقتضى المبادرة متعددة الأطراف، يشترط المجلس التنفيذي للصندوق ضرورة قيام هذه البلدان بسداد الالتزامات المستحقة عليها للصندوق أولا بأول وأن تحقق أداء مُرضيا في تطبيق السياسات الاقتصادية الكلية، وتنفيذ استراتيجية الحد من الفقر وإدارة الإنفاق العام.

وتغطي المبادرة متعددة الأطراف لتخفيف أعباء الديون كل رصيد الدين الذي كان مستحقا لصندوق النقد الدولي في نهاية ٢٠٠٤ وظل قائما وقت تأهل البلد المعني لتخفيف الدين بمقتضى المبادرة. ولا يوجد ما ينص على تخفيف أعباء الديون الناتجة عن صرف موارد من الصندوق بعد أول يناير ٢٠٠٥. وبلغ مجموع المساعدات التي قدمها صندوق النقد الدولي لتخفيف أعباء الديون ٢,٣ مليار وحدة حقوق سحب خاصة في ظل المبادرة متعددة الأطراف لتخفيف أعباء الديون، شاملة تخفيف أعباء الديون عن بلدين من خارج فئة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون. وبرغم وصول أفغانستان وهايتي وتوغو إلى نقطة الإنجاز بموجب مبادرة "هيبيك"، فلم تكن على أي منها ديون مستحقة للصندوق تؤهلها للاستفادة من تخفيف الأعباء بمقتضى المبادرة متعددة الأطراف، ومن ثم فلم تتلق مساعدات من الصندوق لتخفيف أعباء الديون في ظل المبادرة.[٣٧]

مقترحات من أجل مستقبل مبادرة "هيبيك" والمبادرة متعددة الأطراف لتخفيف أعباء الديون

ناقش المجلس التنفيذي في نوفمبر ٢٠١١ حالة تنفيذ مبادرة "هيبيك" والمبادرة معددة الأطراف لتخفيف أعباء الديون، وكذلك الاقتراحات الخاصة بمستقبلهما.[٣٨] وأعرب المجلس التنفيذي عن رأيه بأن أهداف المبادرتين قد تحققت إلى حد كبير. وقالوا إن معظم البلدان الفقيرة المثقلة بالديون قد استوفت شروط تخفيف أعباء الديون ووصلت إلى نقطة الإنجاز. ومع هذا، أشاروا أيضا إلى أن كثيرا من البلدان الفقيرة المثقلة بالديون لا يزال يواجه تحديات أخرى في تحقيق تقدم نحو أهداف التنمية في الألفية الجديد، وأن العديد منها لا يزال يواجه مخاطر عالية من حالة المديونية الحرجة.

وأشار المديرون إلى ضرورة الاستمرار في توجيه الاهتمام لبعض القضايا من أجل تنفيذ المبادرتين تنفيذا كاملا. ويتعين بذل جهود متواصلة للوصول بالبلدان السبعة المتبقية[٣٩] إلى نقطة الإنجاز، لا سيما تلك التي لم تصل إلى نقطة اتخاذ القرار حتى الآن. ولم تُؤَمَّن بعد المشاركة الكاملة من جميع الدائنين — وخاصة عدد من الدائنين الأصغر متعددي الأطراف، وغير الأعضاء في الاتفاقية الثنائية في ظل نادي باريس، ومن القطاع الخاص. ولا يزال الحد من اتخاذ الدائنين التجاريين لإجراءات التقاضي ضد البلدان الفقيرة المثقلة بالديون والأثر الذي يترتب على ذلك مطلبا مهما. وأخيرا سيتعين تعبئة مزيد من الأموال لضمان توافر موارد كافية لتخفيف أعباء الديون عن كل من تبقى من البلدان الفقيرة المثقلة بالديون، بما فيها البلدان التي عليها متأخرات طويلة الأمد مستحقة لمؤسسات مالية دولية.

وأيد المديرون التنفيذيون اقتراح تبسيط إعداد التقارير عن التقدم المتحقق في ظل مبادرة "هيبيك" والمبادرة متعددة الأطراف لتخفيف أعباء الديون. واتفق معظمهم على وجوب التوقف عن إعداد التقرير السنوي عن حالة التنفيذ. واتفق معظم المديرين على أنه ينبغي الاستمرار في توفير المعلومات الأساسية — عن نفقات خدمة الديون والحد من الفقر، وتكلفة تخفيف أعباء الديون، ومعدلات مشاركة الدائنين، وإقامة دعاوى قضائية ضد البلدان الفقيرة المثقلة بالديون – في الموقعين الإلكترونيين للصندوق والبنك وتحديثها بانتظام.

ورحب المديرون التنفيذيون باقتراح لتعزيز مراقبة وإبلاغ حالة المديونية في جميع البلدان منخفضة الدخل، بما فيها البلدان الفقيرة المثقلة بالديون، من خلال إعداد تقرير دوري بالاستفادة من التحليلات السنوية للقدرة على مواصلة تحمل الديون وغيرها من المعلومات ذات الصلة. وأعرب المديرون عن رأيهم بأهمية هذا الأمر في ضوء النسبة الكبيرة من البلدان منخفضة الدخل المصنفة ضمن مراتب المديونية المرتفعة بصورة حرجة وتزايد استخدام الاقتراض بشروط غير ميسرة في عدد منها. وفي هذا السياق، شدد المديرون التنفيذيون على الحاجة إلى مواصلة التمويل بشروط ميسرة لدعم جداول أعمال التنمية للبلدان.

واتفق المديرون التنفيذيون على إضافة معيار المديونية في نهاية ٢٠١٠ إلى أهلية الحصول على مساعدة بمقتضى مبادرة "هيبيك"، وكذلك على زيادة تطويق قائمة البلدان المؤهلة أو المحتمل تأهلها بناء على هذا المعيار. ودعما لهذا الاقتراح، أعرب معظم المديرين عن رأيهم أن هذا التغيير المحدود سيقلل من الخطر المعنوي ويقدم مزيدا من تسوية الأوضاع في ظل مبادرة "هيبيك". واتفق المديرون عموما مع اقتراح طُرح بعدم إدراج تحويلات العاملين في الخارج عند بحث قدرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون على السداد. وقالوا إن هذا التغيير يمكن أن يستبعد من مساعدات البلدان التي يمكن أن تكون مؤهلة في ظل القواعد الحالية، أو يقلل حجم المساعدات التي ستقدم مستقبلا للبلدان الفقيرة المثقلة بالديون مقارنة بما كانت تحصل عليه في السابق البلدان الفقيرة المثقلة بالديون التي تتجاوز نقطة الإنجاز.

مراجعة إطار استمرارية القدرة على تحمل الديون في البلدان منخفضة الدخل المشترك بين الصندوق والبنك الدولي

أثناء مراجعة الإطار المشترك بين الصندوق والبنك الدولي لاستمرارية القدرة على تحمل الديون في البلدان منخفضة الدخل[٤٠] في فبراير ٢٠١٢، أشار المديرون التنفيذيون إلى أن تجارب استخدام هذا الإطار حتى الآن تفيد بجودة أدائه نسبيا وتحقيق أهدافه الرئيسية. غير أنهم اتفقوا على ضرورة إدخال بعض التحسينات المتواضعة عليه في ظل الأوضاع المتغيرة في البلدان منخفضة الدخل، وذلك لضمان استمرار قوته وأهميته.

واتفق معظم المديرين التنفيذيين على أن الحدود الإرشادية القائمة على السياسات والمستخدمة في هذا الإطار لا تزال صالحة بوجه عام. وأكد المديرون ضرورة ممارسة التقدير الاستنسابي عند النظر في الحالات التي يفترض فيها إدراج تحويلات العاملين ضمن الإطار، وعند التوسع في تفسير حالات انتهاك الحدود القصوى للدين الخارجي. وصادقوا على اقتراح المحافظة على كل الحدود القصوى بقيمها الحالية، وأوصوا بتوضيح التعديلات المدخلة على الإطار للسلطات القُطرية وتوخي الدقة في إبلاغها للجمهور.

وإذ أشار المديرون إلى تنامي دور الديون المحلية في بعض البلدان منخفضة الدخل، أعربوا عن رأيهم عموما بأن المجال متاح لتقوية الدراسات التحليلية لإجمالي الدين العام ومواطن الضعف في المالية العامة، بما في ذلك المترتبة على الالتزامات الاحتمالية. وأيد معظم المديرين التنفيذيين الحدود القصوى المقترحة لإجمالي الدين العام لكي تساعد في تحديد الوقت المناسب لإجراء التحليلات المتعمقة، بما في ذلك عقد مناقشات مع السلطات القطرية، ونبهوا في نفس الوقت إلى ضرورة عدم استخدام هذه الحدود القصوى بطريقة آلية. واتفق المديرون على ضرورة مراعاة معلومات كل بلد على حدة على نحو أكثر تنظيما عند تقييم مخاطر الدخول في حالة المديونية الحرجة. وأيدوا بوجه عام زيادة الاتساق في استخدام التقدير الاستنسابي في هذا الشأن. ورحب المديرون بالعزم على وضع مبادئ توجيهية أكثر وضوحا لكي يسترشد بها الخبراء، وأيدوا العمل التحليلي الذي يجري بشأن المناهج البديلة لتكون عنصرا مكملا للمنهجية المعمول بها حاليا.

ورحب المديرون عموما بالجهود المبذولة لتبسيط النموذج القياسي لتحليل استمرارية تحمل الدين، التي ستتيح الفرصة للسلطات القطرية لإجراء تحليلاتها لاستمرارية تحمل الدين بسهولة أكبر، وبناء قدراتها تدريجيا، وتحسين الحوار بشأن السياسات حول قضايا الديون. وأيدوا أيضا الاقتراح بإعداد مجموعة كاملة مشتركة من تحليلات استمرارية تحمل الدين كل ثلاث سنوات، مع إجراء تحديثات أقل كثافة في السنوات الفاصلة، والمحافظة في الوقت نفسه على المرونة اللازمة لإعداد تحليلات كاملة إذا اقتضت الظروف، بما فيها الظروف التي تستوجب طلب استخدام موارد الصندوق.

بناء القدرات في البلدان الأعضاء

يمثل بناء القدرات، الذي يتألف من المساعدة الفنية والتدريب أحد الأنشطة الرئيسية الثلاثة للصندوق، ويتكامل مع النشاطين الآخرين وهما الرقابة والتمويل. ويدعم هذا النشاط الأولويات الاستراتيجية للصندوق، وهي تعزيز قدرات البلدان الأعضاء في مجالات المالية العامة، والقضايا القانونية، والأسواق النقدية والمالية والإحصاءات.

وعقب مناقشة أجراها المجلس التنفيذي في نوفمبر ٢٠١١ لتقرير أعدته "فرقة العمل المعنية باستراتيجية الصندوق في تقديم المساعدة الفنية"، أعلن الصندوق في مطلع عام ٢٠١٢ عن اعتزامه دمج وحدتين تنظيميتين قائمتين، وهما معهد الصندوق ومكتب إدارة المساعدة الفنية، ليُنشئ إدارة جديدة تركز على مساعدة البلدان الأعضاء في بناء القدرات وتنمية مؤسساتها الاقتصادية والمالية الرئيسية. وسوف يساعد "معهد تنمية القدرات"، الذي أنشئ حديثا ودخل في حيز التنفيذ مع مطلع السنة المالية ٢٠١٣، على إجراء مزيد من التنقيح والتحديث لاستراتيجية الصندوق في بناء القدرات، إلى جانب المراجعات الدورية التي سيقدمها للمجلس؛ وعلى تعزيز الشراكة مع المانحين والأطراف المعنية الرئيسية الأخرى، واستكشاف سبل التضافر بين مراكز التدريب الإقليمية ومراكز المساعدة الفنية الإقليمية والاستفادة منها، وتصميم وتقديم التدريب بناء على احتياجات البلدان الأعضاء وخبراء الصندوق، والتوسع في استخدام طرق التدريب المبتكرة، والمشاركة في التواصل الخارجي بمزيد من الفعالية.

المساعدة الفنية

كان الطلب على المساعدة الفنية من الصندوق مرة أخرى كبيرا في السنة المالية ٢٠١٢، وتمكن الصندوق بفضل مساهمات المانحين من تقديم مساعدة فنية ميدانية تفوق ما قدمه في السنة المالية ٢٠١١ بنحو ١٧٪، مقدما بذلك خدمات لمعظم البلدان الأعضاء. وقدم الصندوق ما يزيد على ٦٠٪ من المساعدة الفنية هذه السنة للبلدان منخفضة الدخل والبلدان في الشريحة الأدنى من فئة الدخل المتوسط (راجع الشكل البياني ٤–١)، ولكن آثار الأزمة المالية العالمية أدت أيضا إلى زيادة الطلب من البلدان في الشريحة الأعلى من فئة الدخل المتوسط. كذلك زادت احتياجات البلدان التي تطبق برامج يدعمها الصندوق إلى المساعدة الفنية (راجع الشكل البياني ٤–٢)، وكان هناك ارتفاع ملحوظ في تقديم المساعدة الفنية للبلدان الهشة، وهو ما بلغ حوالي ٢٠٪ من مجموع المساعدة الفنية التي قدمها الصندوق.

وبرغم التوسع في تقديم المساعدة الفنية على مستوى جميع المناطق، كان الطلب على المساعدة الفنية في مجال قضايا المالية العامة مرتفعا بصفة خاصة، فقدم الصندوق أكثر من نصف المساعدة الفنية خلال السنة المالية ٢٠١٢ في هذا المجال (راجع الشكلين البيانيين ٤–٣ و٤–٤). وعلى مستوى المناطق المختلفة، ظلت إفريقيا هي أكبر متلق للمساعدة الفنية من الصندوق، فبلغت حصتها حوالي ٤٠٪.

مشورة خبراء المساعدة الفنية

قُدِّمت المساعدة الفنية في مجال المالية العامة خلال السنة المالية ٢٠١٢ تلبية للطلبات الجديدة لمواجهة الأزمة مع الاستمرار في دعم الإصلاحات التي بدأت في وقت سابق لمساعدة بلدان الأزمة على تنفيذ برامج التصحيح الخاصة بها. كذلك دعمت المساعدة الفنية المقدمة من الصندوق تحول نظم ومؤسسات المالية العامة، لا سيما في استجابة لمواجهة المشكلات الاقتصادية المستمرة في أوروبا والتطورات الجغرافية السياسية في الشرق الأوسط، في الوقت الذي ظل الطلب على المساعدة الفنية في قضايا المالية العامة التقليدية مستقرا.

وفيما يخص المساعدة الفنية في المجالات التقليدية، كان الطلب على المشورة في مجال السياسة الضريبية كبيرا بصفة خاصة، لا سيما

الشكل البياني ٤-١

تقديم المساعدة الفنية خلال السنوات المالية ٢٠٠٧-٢٠١٢ حسب فئة الدخل

(سنة عمل/شخص)

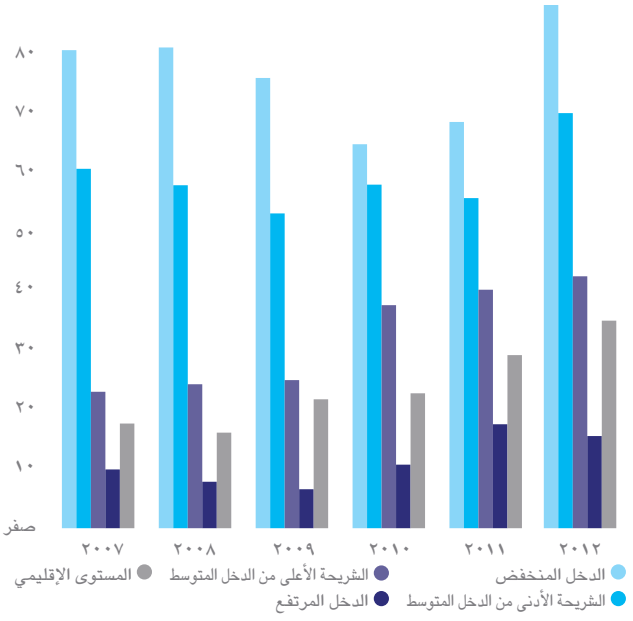

المصدر: معهد الصندوق لتنمية القدرات.

الشكل البياني ٤-٢

تقديم المساعدة الفنية خلال السنوات المالية ٢٠٠٧-٢٠١٢ حسب الوضع القطري

(سنة عمل/شخص)

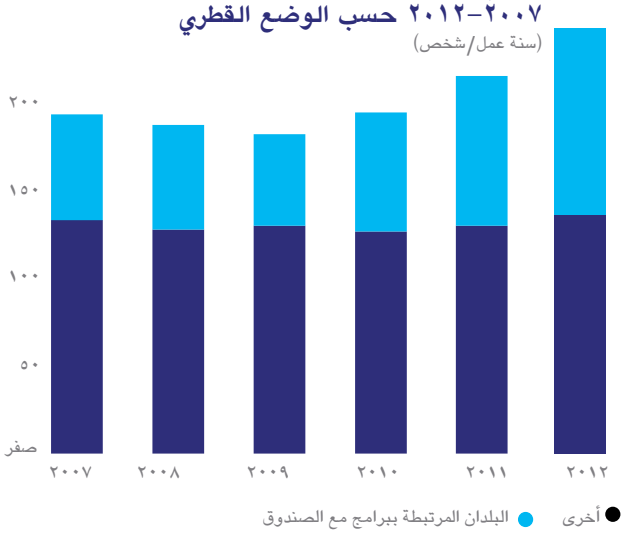

المصدر: معهد الصندوق لتنمية القدرات.

ملحوظة: البيانات لا تشمل التدريب الذي يقدمه معهد الصندوق.

تحليل النظم المالية المطبقة على الموارد الطبيعية والفجوة الضريبية. واستُحْدثت أداة معلومات المالية العامة لإدارة الإيرادات، كأحد عناصر مجموعة الأدوات التشخيصية لإدارة الإيرادات التي يعمل الصندوق على وضعها. والهدف من هذه الأداة هو دعم المقارنة المعيارية لإدارة الإيرادات في ١٠٠ بلد، وهي في الأساس من البلدان منخفضة الدخل والبلدان في الشريحة الأدنى من فئة الدخل المتوسط. واستُخْدم أثناء السنة أحد العناصر الأخرى في مجموعة الأدوات، وهو تحليل الفجوة الضريبية، لتحليل الفجوة في ضريبة القيمة المضافة في البلدان الأعضاء. وازداد الطلب أيضا على المساعدة الفنية في ترشيد النفقات الحكومية، وتقوية نظم معاشات التقاعد، وإنشاء أطر المالية العامة متوسطة الأجل لإحكام الضوابط على تنفيذ الموازنة والإنفاق وتحسين إدارة النقد والديون، وتقوية الإدارة الضريبية والإدارة الجمركية.

أما في مجالات السياسة النقدية والمالية، فقد استمرت الأزمة في حفز الطلبات الجديدة على المساعدة الفنية، بما في ذلك من الاقتصادات المتقدمة. وركزت تدخلات المساعدة الفنية الكبيرة على تطوير الإصلاح التنظيمي، وأنظمة التأمين على الودائع، وأطر السياسات الاحترازية الكلية، وإدارة السيولة على مستوى النظام، وتسوية الأزمات واستراتيجيات الخروج، وإدارة مخاطر الميزانيات العمومية في القطاع العام.

وكان المجال التقليدي الرئيسي لتقديم المساعدة الفنية في القطاع النقدي والقطاع المالي هو تقديم المشورة للبنوك المركزية بشأن العمليات والسياسات النقدية وتطوير الرقابة والتنظيم الماليين. وبصفة خاصة، كان تعزيز القدرات الرقابية للبنوك وأطرها هو الركيزة التي بُنيت عليها أهداف المساعدة الفنية لمشروعين إقليميين لسنوات متعددة وكذلك أكثر من ٢٠ مشروع في بلدان منفردة. وقُدِّمت المساعدة الفنية أيضا لتحسين أطر الاستقرار المالي، وخاصة في إفريقيا.

الشكل البياني ٤-٣

تقديم المساعدة الفنية خلال السنة المالية ٢٠١٢ حسب الموضوعات والمناطق

(سنة عمل/شخص)

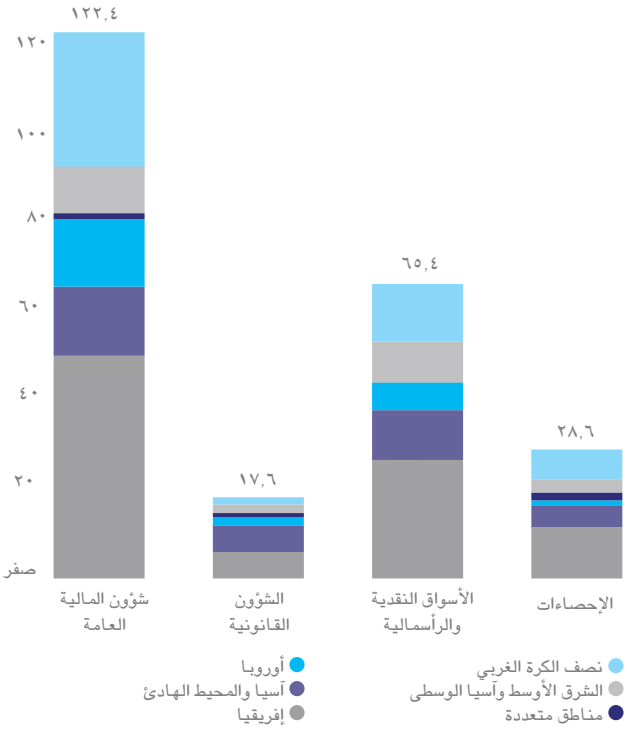

المصدر: معهد الصندوق لتنمية القدرات.

الشكل البياني ٤-٤

تقديم المساعدة الفنية خلال السنوات المالية ٢٠٠٨ – ٢٠١٢ حسب الموضوعات الرئيسية والفرعية

(سنة عمل/شخص)

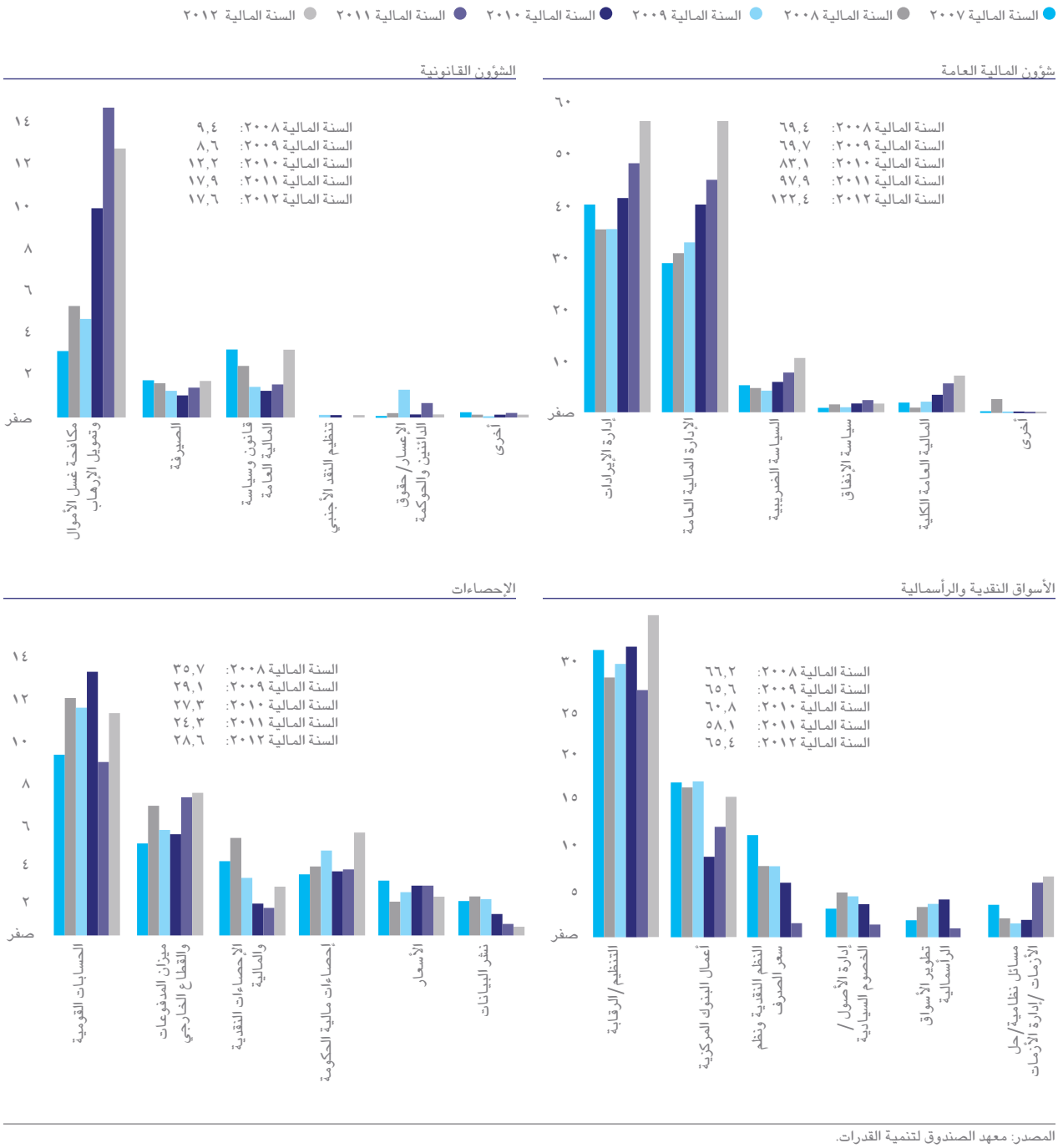

المصدر: معهد الصندوق لتنمية القدرات.

وركزت المساعدة الفنية في مجال القضايا القانونية على مجالات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، والقطاع المالي والبنوك، وفرض الضرائب. وللعام الرابع على التوالي، فإن الطلب على المساعدة الفنية في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، المقدم أساسا من خلال الصندوق الاستئماني المواضيعي ذي الصلة، تجاوز الموارد البشرية المتوافرة. وركزت المساعدة الفنية في القطاع المالي على تشريعات البنوك المركزية، والتنظيم والرقابة في البنوك، ونظم المدفوعات، وتنظيم أسواق المشتقات، والصرف الأجنبي. وركزت المساعدة الفنية في قطاع المالية العامة على قضايا قوانين الموازنة وطائفة واسعة من قضايا الضرائب والإجراءات الضريبية في العديد من البلدان.

واستمر العمل في السنة المالية ٢٠١٢ لمساعدة البلدان على تحسين إعداد الإحصاءات الاقتصادية الكلية والمالية ونشرها. ودخلت ثلاثة مشروعات جديدة إلى حيز التنفيذ في السنة المالية ٢٠١٢ تحت رعاية الحساب المدار نيابة عن اليابان لصالح أنشطة مختارة يقوم بها الصندوق، وتهدف إلى تحسين إعداد إحصاءات القطاع العيني في تسع بلدان في أوروبا الشرقية، وتحسين إعداد إحصاءات مالية الحكومة في آسيا والمحيط الهادئ، ومساعدة البلدان الراغبة في تحسين ممارسات نشر البيانات والاشتراك في "النظام العام لنشر البيانات" في صندوق النقد الدولي. واستمر التقدم في مشروع ترعاه "إدارة التنمية الدولية" في المملكة المتحدة ويهدف إلى دعم تحسين البيانات الاقتصادية في إفريقيا، وفي نهاية ٢٠١١ أصدرت ثلاثة بلدان إفريقية للمرة الأولى بيانات إجمالي الناتج المحلي ربع السنوية لإطلاع الجمهور العام. وكان للمساعدة الفنية في ظل هذا المشروع دور محوري في اشتراك موريشيوس في المعيار الخاص لنشر البيانات الذي وضعه الصندوق (راجع "معايير الصندوق لنشر البيانات" في قسم لاحق من هذا الفصل). وفي نفس الوقت، بدأ معهد التدريب الإقليمي في سنغافورة يقدم دورتين جديدتين في مجال الإحصاءات لتنمية قدرات البلدان الأعضاء على تفهم الروابط المالية المتبادلة.

جمع الأموال لدعم المساعدة الفنية من الصندوق

أتاحت مساهمات المانحين للصندوق إمكانية الاستجابة بفعالية وتلبية الطلب المتزايد على المساعدة الفنية خلال فترة شهدت نقصا في موارده الخاصة (راجع الشكل البياني ٤–٥). وخلال السنة المالية ٢٠١٢، تجاوزت المساعدة الفنية الممولة من مصادر خارجية ١٠٧ مليون دولار أمريكي (بلغت ٧٤ مليون دولار أمريكي في السنة المالية ٢٠١١)، فبلغت حصتها حوالي ٤٠٪ من موازنة الصندوق لتنمية القدرات وأكثر من ٧٠٪ من أعمال المساعدة الفنية الميدانية. وارتفع عدد المانحين، بما فيهم البلدان المستفيدة التي تساهم في مراكز المساعدة الفنية الإقليمية، من ٥٠ جهة مانحة في السنة المالية ٢٠٠٨ إلى أكثر من ٧٥ جهة مانحة في السنة المالية ٢٠١٢. وأكبر الجهات المانحة لتمويل أنشطة المساعدة الفنية، والتي بلغت التزاماتها حوالي ٣٠ مليون دولار أمريكي أو أكثر على مدى خمس سنوات، هي اليابان والمملكة المتحدة وكندا والاتحاد الأوروبي وسويسرا وأستراليا.

الشراكات الثنائية

يمول المانحون في ظل الشراكات الثنائية مشروعات قُطْرية أو مشروعات لبلدان متعددة. واليابان هي أكبر الجهات المانحة للمساعدة الفنية في الصندوق (راجع الإطار ٤–١)، فتصل مساهماتها إلى ما يقرب من ٤٦٪ من التمويل الخارجي على مدى السنوات المالية ١٩٩٠–٢٠١٢. وفي السنة المالية ٢٠١٢، كان التعاون مع الاتحاد الأوروبي كثيفا من خلال عقد اتفاقات ثنائية، وكذلك الشراكة الاستراتيجية بصورة أعم. وفي نفس الوقت، يواصل الصندوق التعاون الوثيق مع جهات داعمة أخرى منذ فترة طويلة مثل النرويج وهولندا وفرنسا وبلجيكا ونيوزيلندا، والتي واصلت دعم المساعدة الفنية المقدمة من الصندوق في أحلك الأوقات برغم الضغوط التي واجهتها على المالية العامة. ويعمل الصندوق أيضا على تعميق علاقاته مع مانحين مثل كوريا وبناء شركات مع مانحين جدد مثل الصين.

الاستفادة من موارد المانحين

في السنوات الأخيرة استطاع الصندوق بفضل مبادرتين رئيستين — مراكز المساعدة الفنية الإقليمية (RTACs) والصناديق الاستئمانية المواضيعية (TTFs)— من تجميع الموارد من جهات مانحة متعددة ومن جعل خبراته المتخصصة أقرب للمستخدمين من خلال المراكز الإقليمية والتركيز على المجالات المتخصصة من خلال الصناديق المواضيعية.

وتسمح مراكز المساعدة الفنية الإقليمية للصندوق بتصميم المساعدة الفنية لتلبية الاحتياجات التي تنفرد بها المنطقة المعنية، والتنسيق على نحو أوثق مع الجهات الأخرى المقدمة للمساعدة الفنية، والاستجابة بوتيرة أسرع لما يُستجد من احتياجات. وتوجد في الوقت الراهن ثمانية مراكز مساعدة فنية إقليمية، نصفها في إفريقيا والبقية في منطقة الكاريبي وأمريكا الوسطى والمحيط الهادئ والشرق الأوسط.

الشكل البياني ٤–٥

تقديم المساعدة الفنية من الصندوق خلال السنوات المالية من ٢٠٠٨ – ٢٠١٢ حسب مصدر التمويل

(سنة/شخص)

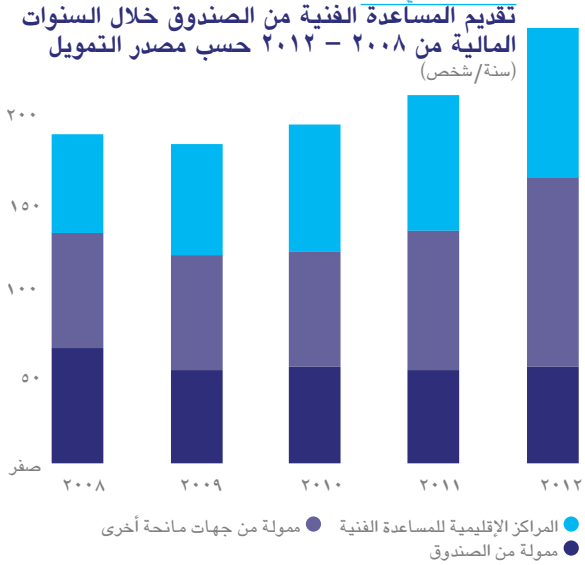

المصدر: معهد الصندوق لتنمية القدرات.

ملحوظة: البيانات لا تشمل التدريب الذي يقدمه معهد صندوق النقد الدولي.

إلى اليمين: السيد من زو، نائب المدير العام (إلى اليسار)، والسيدة أنطوانيت سايبه، مدير الإدارة الإفريقية (الوسط الأيسر) يشاركان السيد رندير سينغ بينيك، محافظ بنك موريشيوس المركزي (الوسط الأيمن) والسيد زافيير– لوك دوفال، نائب رئيس الوزراء ووزير المالية والتنمية الاقتصادية (إلى اليمين، يقص الشريط) في افتتاح "مركز المساعدة الفنية الإقليمي لمنطقة الجنوب الإفريقي" في بنك موريشيوس المركزي. **إلى اليسار**: السيدة نعمت شفيق، نائب المدير العام، تتحدث أمام اجتماع المجموعة الاستشارية للمانحين أثناء اجتماعات الربيع لعام ٢٠١٢ في واشنطن العاصمة.

وحققت مراكز المساعدة الفنية الإقليمية إنجازات كبيرة في المناطق التي تخدمها بفضل المساندة بالغة القوة من المانحين. وشهدت السنة المالية ٢٠١٢ الاحتفال بالذكرى العاشرة لمركز صندوق النقد الدولي الإقليمي للمساعدة الفنية لمنطقة شرق إفريقيا (East AFRITAC)، وهو أول مركز أنشئ في إفريقيا. كذلك استطاع الصندوق خلال السنة المالية ٢٠١٢ أن يوسع شبكة مراكزه الإقليمية للمساعدة الفنية. وافتُتح في يونيو ٢٠١١ مركز المساعدة الفنية الإقليمي لمنطقة الجنوب الإفريقي في موريشيوس، لخدمة بلدان الجنوب الإفريقي، وبدعم مبكر من كل من بنك التنمية الإفريقي وأستراليا والبرازيل وكندا والمملكة المتحدة وبنك الاستثمار الأوروبي والاتحاد الأوروبي، بالإضافة إلى موريشيوس البلد المضيف، وبعض البلدان التي تحصل المساعدة الفنية. ويُتوقع افتتاح مركز إقليمي آخر للمساعدة الفنية في غرب إفريقيا (مركز المساعدة الفنية الإقليمي الثاني لمنطقة غرب إفريقيا ٢) خلال عام ٢٠١٣ لخدمة بلدان المنطقة غير الناطقة بالفرنسية، وبهذا تُستكمل تغطية مراكز المساعدة الفنية الإقليمية لإفريقيا جنوب الصحراء. ويجري حاليا جمع المساهمات التمويلية لدعم الأنشطة المستمرة في المراكز الحالية تلبية للطلب المتزايد على المساعدة الفنية.

وتُكَمِّل الصناديق الاستئمانية المواضيعية الثلاثة القائمة دور مراكز المساعدة الفنية الإقليمية، فتجمع خبرات الصندوق المتخصصة لمساعدة البلدان الأعضاء على مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وتحسين سياسة الضرائب والإدارة الضريبية، وإدارة ثروات الموارد الطبيعية. وقد بدأ أول هذه الصناديق عملياته في مايو ٢٠٠٩، وهو صندوق مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، ويقدم المساعدة لتحسين نظم المكافحة في البلدان الأعضاء. وتقدم إدارة الشؤون القانونية في الصندوق معظم المساعدات الفنية في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، والبلدان المانحة الرئيسية لهذا الصندوق الاستئماني هي سويسرا والنرويج وكندا والمملكة المتحدة. وقد توصل تقييم خارجي أُجري مؤخرا إلى أن إدارة الصندوق الاستئماني المواضيعي المعني بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب حققت إنجازات كبيرة في فترة وجيزة وأثمر نتائج أفضل بكثير مما كان يمكن توقعه نظرا لعدم تجاوز عمر البرنامج عامين ونصف العام. وتضمنت التوصيات التي وضعها اقتراحات بشأن تصميم المشروعات والبرامج وإدارتها ومراقبتها، بما في ذلك نظم إدارة المعلومات والإدارة القائمة على نتائج.

الإطار ٤–١

مساهمة اليابان في المساعدة الفنية التي يقدمها الصندوق

ظلت اليابان منذ عام ١٩٩٠من أهم شركاء الصندوق في تمويل برامج المساعدة الفنية التي يقدمها وأكبر مساهم منفرد في أنشطة المساعدة الفنية والتدريب. وفي الفترة المنصرمة بين السنتين الماليتين ٢٠٠٩ و٢٠١٢ بلغت مساهمات اليابان ٤٣٣,٥ مليون دولار أمريكي، ووصلت مساهماتها في السنة المالية ٢٠١٢ وحدها ٣٠,٨ مليون دولار أمريكي، شملت ٢٢,٩ مليون دولار أمريكي لمشروعات وبرامج المساعدة الفنية، و٢,٧ مليون دولار أمريكي لأنشطة المكتب الإقليمي لمنطقة آسيا والمحيط الهادئ، و٥,٢ مليون دولار أمريكي لاثنين من برامج المنح الدراسية. وتقدم اليابان مساهماته في الوقت الحاضر عن طريق حسابها الفرعي ضمن إطار الحساب المدار لصالح أنشطة مختارة يقوم بها الصندوق.

ونظرا للوقت الذي يستغرقه بناء القدرات، قررت اليابان في السنة المالية ٢٠١٠ استخدام منهج برامجي بدلا من منهج المشروعات التقليدي. ونتيجة لذلك، فالبرامج الممولة من حساب اليابان الفرعي أصبح من المعتاد الآن أن تمتد لثلاث سنوات وتغطي عادة طائفة متنوعة من البلدان وموضوعات المساعدة الفنية. وفي نهاية السنة المالية ٢٠١٢، بلغ عدد البرامج الجارية الممولة من الحساب ثمانية عشر برنامجا — وصلت ميزانيتها مجتمعة إلى ٥٥,٣ مليون دولار أمريكي — ويُتوقع أن يحقق المتلقون نتائج أكبر وأكثر استمرارية.

ويقدم الصندوق الثاني والصندوق الثالث مساعدات فنية في مجال سياسة الضرائب والإدارة الضريبية، وإدارة ثروات الموارد الطبيعية. وبدأ الصندوق المعني بالضرائب عملياته في مايو ٢٠١١، ويعمل بصفة أساسية مع البلدان منخفضة الدخل والبلدان في الشريحة الأدنى من فئة الدخل المتوسط لتعبئة الموارد المحلية بغية دعم التنمية وتقليل الاعتماد على المعونة. وبدأ الصندوق المعني بالموارد الطبيعية عمله في مايو ٢٠١١، ويستهدف ٥١ بلدا تمتلك في الوقت الحاضر، أو من المحتمل أن تكون لديها، كميات هائلة من الهيدروكربونات والموارد المعدنية. ويحظى كلا الصندوقين بدعم عدد كبير من الجهات المانحة ؛ والجهات المانحة الرئيسية هي أستراليا وبلجيكا والاتحاد الأوروبي وألمانيا والكويت ولكسمبرغ وهولندا والنرويج وعُمان وسويسرا.

ويقوم صندوق النقد الدولي كذلك بجمع التمويل لصالح ثلاثة صناديق استئمانية إضافية يجري التخطيط لها، وهي لجنوب السودان، واستراتيجية استمرارية القدرة على تحمل الديون، ودعم التدريب في إفريقيا.

اجتماع المجموعة الاستشارية للمانحين

استجابة للاهتمام الملموس من الجهات المانحة بتعزيز التنسيق والتشاور في موضوعات استراتيجية، استضاف صندوق النقد الدولي أول اجتماع للمجموعة الاستشارية للمانحين أثناء اجتماعات الربيع لعام ٢٠١٢. وضم المشاركون حوالي خمسين ممثلا من نحو ثلاثين هيئة مانحة حالية ومحتملة ومن شركاء التنمية الآخرين. وركز الاجتماع على استراتيجية صندوق النقد الدولي في تنمية القدرات، والأولويات الإقليمية في إفريقيا والشرق الأوسط، وقياس الأداء، والصندوق الاستئماني الذي يعتزم صندوق النقد تأسيسه ليُعنى باستراتيجيات الدين، وأنشطة جمع التمويل. ورحب ممثلو المانحين بتقدم الصندوق مؤخرا نحو وضع إطار للإدارة قائم على النتائج من أجل التخطيط لمبادرات بناء القدرات ومراقبة فعاليتها. واتفق المشاركون على أنه من المحبذ أن يجتمع المانحون وصندوق النقد الدولي مرة واحدة على الأقل كل سنتين، وربما سنويا، لمناقشة القضايا الاستراتيجية.

مسح المانحين

أجرى خبراء صندوق النقد الدولي مسحا للمانحين في سبتمبر ٢٠١١. واتضح من نتائج المسح أن المانحين يرون أن المساعدة الفنية التي يقدمها الصندوق تتسم بالفعالية والجودة العالية بوجه عام، وصنف غالبيتهم خبراء المساعدة الفنية في الصندوق بأنهم في مستوى جودة أعلى ممن يعملون مع الجهات الأخرى التي تقدم المساعدة الفنية. ومع هذا، حدد المانحون أيضا المجال المتاح لتحسين متابعة المساعدة الفنية، والتنسيق على نحو أفضل مع الجهات الأخرى المقدمة للمساعدة، وزيادة التركيز على النتائج، وإلقاء مزيد من الضوء على دور المانحين.

تحسين فعالية المساعدة الفنية وتوضيح دورها

مراجعة استراتيجية الصندوق للمساعدة الفنية

أجرى المجلس التنفيذي في نوفمبر ٢٠١١ مراجعة لاستراتيجية المساعدة الفنية في الصندوق. وعُرض تقرير أعده خبراء الصندوق أوصى بنموذج يتكون من أربعة حروف بالإنجليزية هي "FINE": وتدل الحروف "F" على أن المساعدة الفنية يجب أن تكون مركزة *(focused)* على مهمة الصندوق الرئيسية الكلية، و"I" أن تكون متكاملة *(integrated)* مع رقابة الصندوق ومسؤوليته عن البرامج، و"N" أن تكون سريعة التحرك *(nimble)* حيث أظهرت الأزمة العالمية أهمية الاستجابة السريعة، و"E" فعالة *(effective)* في تقديم مشورة رائدة تركز على النتائج لتلبية احتياجات البلدان الأعضاء المتغيرة. وحدد التقرير أيضا عددا من المجالات التي تتطلب تغيير كبير – مثل زيادة المرونة في سياسات الموارد البشرية، وتوسيع نطاق التواصل مع البلدان الأعضاء والجمهور عامة حول موضوع المساعدة الفنية، والاستفادة من التضافر بين أنشطة المساعدة الفنية والتدريب.

حلقة نقاش عن المساعدة الفنية

من أجل إلقاء مزيد من الضوء على أعمال المساعدة الفنية التي يقدمها الصندوق، عُقدت أول حلقة نقاش بين الإدارات عن المساعدة الفنية من الصندوق خلال الاجتماعات السنوية في سبتمبر ٢٠١١. وعرض خبراء الصندوق أمثلة لعملهم في مجال بناء القدرات لبيان إمكانية مساهمة أعمال المساعدة الفنية والتدريب التي يقوم بها الصندوق في معالجة الأزمات وبناء المؤسسات من أجل المستقبل، وسرد لفيف رفيع المستوى من المتحدثين والخبراء المشاركين من البلدان المستفيدة تجاربهم مع المساعدة الفنية التي قدمها الصندوق.

التدريب

يمثل تدريب المسؤولين في البلدان الأعضاء جزءا أساسيا من جهود الصندوق لبناء القدرات. وتُصَمَّم الدورات التدريبية والحلقات الدراسية لتبادل الخبرات التي اكتسبها خبراء الصندوق في طائفة واسعة من الموضوعات التي تكتسب أهمية حاسمة في التحليل الاقتصادي الكلي والمالي الفعال وصنع السياسات، وتشمل دورات حول إعداد الإحصاءات الاقتصادية الكلية ومختلف قضايا المالية العامة والقضايا النقدية والقانونية. ويُقدم معظم التدريب من خلال برنامج ينظمه معهد صندوق النقد الدولي (بالتعاون مع إدارات أخرى)،[٤١] وتُنَظَّم بصفة رئيسية في المقر الرئيسي للصندوق، وفي سبعة مراكز تدريب إقليمية في أنحاء العالم، ومن خلال التعلم من بُعد.

وكان أحد الأهداف الأساسية متوسطة الأجل هو إعادة بناء حجم التدريب بدعم من المانحين بعد تخفيضه في السنة المالية ٢٠٠٩ نتيجة لعملية إعادة الهيكلة في الصندوق. وتحقق هذا الهدف في السنة المالية ٢٠١٢ بدعم من المانحين والشركاء في التدريب الخارجيين. فقدم برنامج معهد الصندوق حوالي ١٠ آلاف أسبوع تدريب للمشاركين – وهو رقم قياسي (راجع الجدول ٤–١)، وحضر الدورات التدريبية ٤٧٥٠ مسؤولا (بارتفاع مقداره ١٣٪ عن السنة السابقة). وحظي تدريب المسؤولين من البلدان الأعضاء في الجامعة العربية بدفعة كبيرة مع بدء عمل مركز جديد في دولة الكويت في مايو ٢٠١١ هو مركز صندوق النقد الدولي للاقتصاد والتمويل في الشرق الأوسط. وقد عزز معهد الصندوق عمليات تقييم التدريب، متيحا للجهات المانحة الاطلاع على مزيد من الآراء التقييمية (راجع الإطار ٤–٢).

والمنهج الدراسي متوائم بصفة دائمة مع أولويات صندوق النقد الدولي والاحتياجات المتطورة للبلدان الأعضاء؛ وتحقيقا لهذه الغاية، تم تقديم دورات تدريبية إضافية في السنة المالية ٢٠١٢ حول تشخيص الاقتصاد الكلي وقضايا القطاع المالي.

الإطار ٤-٢

تقييم مدى فعالية التدريب الذي يقدمه معهد صندوق النقد الدولي

يستعين معهد صندوق النقد الدولي (وهو الآن جزء من معهد تطوير القدرات «ICD») بطائفة متنوعة من أساليب الرصد والتقييم لضمان تلبية برامجه للاحتياجات التدريبية لدى البلدان الأعضاء في الصندوق. ومن بين هذه الأساليب (١) تقييمات التدريب الكمية والنوعية التي يقدمها المشاركون في نهاية كل دورة؛ و(٢) آراء الأطراف الشريكة للمعهد في مراكز التدريب الإقليمية؛ و(٣) اجتماعات توليد الأفكار مع كبار المسؤولين في البلدان الأعضاء؛ و(٤) المسح الذي يُجرى كل ثلاث سنوات لحصر الهيئات الرسمية الراعية للمشاركين؛ و(٥) المسوح اللاحقة بعد سنة إلى ثمانية عشر شهرا من عينة من الدورات التدريبية، لتقييم مدى استمرار الفائدة المتحققة من التدريب. وتجري هذه المسوح جهة معروفة دوليا ومستقلة لبحوث السوق للتأكد من حجب هوية المستجيبين. وبدأ المعهد في السنة المالية ٢٠١٢ أولى الدراسات التتبعية لتحديد التأثير الأطول أجلا للدورات التدريبية على عمل المشاركين، ومستقبلهم المهني وهيئاتهم. واتسمت الآراء التي وردت من خلال كل قنوات التقييم المذكورة في السنة المالية ٢٠١٢ بأنها إيجابية للغاية.

ونفذت مؤسسة "هاريس إنترآكتيف" (Harris Interactive) في مطلع عام ٢٠١٢ آخر المسوح التي تُجرى كل ثلاث سنوات، وأفادت بأن ٩٨٪ من الهيئات التي أجابت على المسح أعربت عن ارتياحها إزاء تدريب المعهد — أعلى درجات القبول على الإطلاق — وأعرب ٧٧٪ من المجيبين على المسح ارتياحهم "بشدة" (وتعتبر مؤسسة هاريس أن "الارتياح بشدة" الذي أعرب عنه أكثر من ٦٧٪ له دلالة خاصة). فضلا على ذلك، ذكر ٩٢٪ من المجيبين أن تقدير العاملين معهم لتدريب الصندوق يفوق أي تدريب تقدمه الجهات الأخرى عن موضوعات مماثلة. وتوقعت غالبية الهيئات التي شملها المسح زيادة احتياجاتها إلى الدورات التدريبية التي ينظمها الصندوق بقدر أكبر على مدى الخمس سنوات التالية (٢٠١٢–٢٠١٦). وأشار المسح أيضا إلى قوة الطلب على مستوى مختلف المجالات المواضيعية.

وأُجريت مسوح لاحقة أثناء السنة لتقييم ما إذا كان يتم الحفاظ على منافع التدريب. وأُرسِلت استبيانات إلى المشاركين في التدريب وإلى المديرين في الجهات الرسمية الراعية لمشاركتهم في هذا التدريب. وتضمنت المسوح عدة أسئلة عن كيفية مساهمة تدريب الصندوق في بناء القدرات في البلدان الأعضاء. وأكد المشاركون والجهات الراعية لهم تأكيدا ساحقا في هذه المسوح الثمانية اللاحقة الجديدة على أن التدريب ساعد المشاركين على القيام بأعمالهم على نحو أفضل (٩٨٪) وحسن طريقتهم في صياغة السياسات وتنفيذها (٩٥٪). وبالإضافة إلى ذلك، أكد المجيبون أنهم تبادلوا المعرفة التي اكتسبوها مع زملائهم (٩٦٪)، وأن فرص الحياة العملية للمشاركين اتسعت بفضل تدريبهم في المعهد (٩٠٪). وجاءت أكثر الآراء التقييمية الإيجابية على معظم الأسئلة من مديري المشاركين.

وأُجريت أول دراسة تتبعية على مستوى مسؤولين حضروا أكثر من دورة تدريبية في برنامج التدريب المشترك بين الهند والصندوق(ITP). وكان معدل الإجابة عليه مثيرا للإعجاب، وأكد المسؤولون تأكيدا ساحقا تحسن أدائهم الوظيفي نتيجة للتدريب الذي تلقوه وأنهم تبادلوا المعلومات التي تعلموها مع زملائهم. وقدم كثير من المشاركين أمثلة محددة عن مساهمة التدريب مباشرة في وظائفهم أو مؤسساتهم.

البيانات ومبادرات معايير البيانات

معايير الصندوق لنشر البيانات

تساعد معايير نشر البيانات في تعزيز توافر إحصاءات شاملة في الوقت المناسب، الأمر الذي يسهم في اتباع سياسات اقتصادية كلية سليمة. واتخذ صندوق النقد الدولي عدة خطوات مهمة نحو تعزيز الشفافية والانفتاح، ومنها وضع معايير نشر البيانات وتعزيزها لتسترشد بها البلدان الأعضاء. فقد أنشئ المعيار الخاص لنشر البيانات (SDDS)في مارس ١٩٩٦ لتسترشد به البلدان الأعضاء في إتاحة بياناتها الاقتصادية والمالية للاستخدام العام. أما النظام العام لنشر البيانات (GDDS) الذي أنشئ في العام التالي، فهو يمثل إطارا لمعاونة البلدان الأعضاء في تطوير نظمها الإحصائية بغية إنتاج إحصاءات شاملة ودقيقة تستخدم في صنع السياسات وإجراء التحليلات. وتجري المشاركة في المعيار الخاص لنشر البيانات والنظام العام لنشر البيانات على أساس طوعي، ويستخدم كثير من البلدان مشاركته في النظام العام لنشر البيانات كخطوة نحو الاشتراك في المعيار الخاص لنشر البيانات.[٤٢]

واشترك كل من جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة وموريشيوس والضفة الغربية وقطاع غزة في المعيار الخاص لنشر البيانات خلال السنة المالية ٢٠١٢، وبذلك بلغ عدد الاقتصادات المشاركة ٧١ اقتصادا.[٤٣] وانضم كل من بوروندي وجيبوتي وغيانا وملديف والجبل الأسود وبابوا غينيا الجديدة وجزر سليمان في النظام العام لنشر البيانات في الفترة الممتدة بين يونيو ٢٠١١ وفبراير ٢٠١٢، [٤٤] وبذلك بلغ عدد المشاركين في النظام ١٠٣ اقتصادا (مستبعدا منها الاقتصادات التي تأهلت للانتقال من مرحلة النظام العام لنشر البيانات إلى مرحلة المعيار الخاص لنشر البيانات). وتظهر حاليا معلومات شاملة عن الممارسات المتبعة لإنتاج البيانات الإحصائية لهذه البلدان ونشرها على اللوحة الإلكترونية لمعايير نشر البيانات التي تسمح بالدخول إلى الموقع الإلكتروني لكل من المعيار الخاص لنشر البيانات والنظام العام لنشر البيانات والموقع الإلكتروني المرجعي لجودة البيانات.[٤٥]

وفي سياق المراجعة الثامنة لمبادرات الصندوق المعنية بمعايير البيانات (راجع القسم التالي)، وافق المجلس التنفيذي على إنشاء "معيار خاص معزز لنشر البيانات" (SDDS PLUS)، والاشتراك فيه مفتوح لجميع المشتركين في المعيار الخاص لنشر البيانات ولكنه موجه نحو الاقتصادات ذات القطاعات المالية المؤثرة نظاميا. ويتضمن "المعيار الخاص المعزز لنشر البيانات" معايير لتسع فئات إضافية من البيانات يلتزم البلد الراغب في الاشتراك بمراعاتها مراعاة تامة بنهاية عام ٢٠١٩. وتغطي فئات البيانات المذكورة قطاعات الاقتصاد الكلي الأربعة وهي القطاع العيني (الميزانيات العمومية القطاعية)، وقطاع المالية العامة (عمليات الحكومة العامة وإجمالي الدين على الحكومة العامة)، والقطاع المالي (مسح الشركات المالية الأخرى، ومؤشرات السلامة المالية، وسندات الدين)، والقطاع الخارجي (المسح المنسق لاستثمارات الحافظة، والمسح المنسق للاستثمار المباشر،

إلى اليمين: عمال يحصدون المحصول في حقل لزراعة الشاي في موريشيوس.
إلى اليسار: موظفة ترصد شحنات البضائع في أحد الموانئ في مدينة جورج تاون، غيانا.

الجدول ٤–١
برنامج تدريب معهد صندوق النقد الدولي، السنوات المالية ٢٠٠٨ – ٢٠١٢

	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢
المقر الرئيسي					
أسابيع التدريب	٧٨	٥٤	٥٨	٥٠	٦٠
أسابيع المشاركة	٢،٨١٣	١،٩٧٤	١،٩٩٢	١،٨٦١	٢،٢٧١
مراكز التدريب الإقليمية					
أسابيع التدريب	١٧٢	١٥٨	١٦٣	١٧٨	١٩٥
أسابيع المشاركة	٥،٢٨٠	٤،٧٣٧	٥،٠٦٧	٥،٣٢٩	٥،٨١٩
مراكز التدريب الخارجية					
أسابيع التدريب	٣٥	٤٢	٣٦	٣٦	٤٦
أسابيع المشاركة	١،٠٧١	١،٢١١	١،٠١٢	١،٠١٢	١،٢٣٩
التَعَلُّم من بعد					
أسابيع التدريب	١٨	١٦	١٨	٢١	١٨
أسابيع المشاركة	٦٧٥	٥٧٠	٦٤٦	٧٩٦	٦٠١
المجموع					
أسابيع التدريب	٣٠٣	٢٧٠	٢٧٥	٢٨٤	٣١٩
أسابيع المشاركة	٩،٨٣٨	٨،٤٩١	٨،٧١٧	٩،٠٠٣	٩،٩٣٠

المصدر: معهد الصندوق لتنمية القدرات..

وتكوين عملات الاحتياطيات الرسمية). ويتم الالتزام بتطبيق "المعيار الخاص المعزز لنشر البيانات" على أساس اختياري، ولكن متى التزم البلد المعني به، فإنه يتعهد باستيفاء أكثر المعايير صرامة لنشر البيانات وجودة البيانات في ظل مبادرات الصندوق المعنية بمعايير البيانات.

المراجعة الثامنة لمبادرات الصندوق المعنية بمعايير البيانات

استُكْملت المراجعة الثامنة لمبادرات الصندوق المعنية بمعايير البيانات في فبراير ٢٠١٢.[٤٦] وخلال المناقشات نظر المديرون التنفيذيون في اقتراحات بتعزيز "المعيار الخاص لنشر البيانات" (SDDS) وإنشاء "معيار خاص معزز لنشر البيانات" (SDDS Plus) يمثل مستوى جديدا لهذه المبادرات، نظرا للحاجة إلى سد فجوات البيانات للمساعدة في منع وقوع الأزمات المالية وتخفيف آثارها حال وقوعها. وأعرب المديرون عن ارتياحهم التام بتطورات المبادرات المعنية بمعايير البيانات منذ المراجعة السابعة لمبادرات الصندوق المعنية بمعايير البيانات في ديسمبر ٢٠٠٨.

وأبدى المديرون تأييدهم الكامل للتعزيزات المقترحة في "المعيار الخاص لنشر البيانات". وقالوا إنهم يتطلعون إلى انتقال بلدان أخرى من مرحلة "النظام العام لنشر البيانات" إلى مرحلة "المعيار الخاص لنشر البيانات" مع تحسن نظم الإحصاءات القومية، وأقروا بأن التقدم المحرز في هذا المجال سيستمر على الأرجح بوتيرة حذرة. وفي هذا الصدد، سلط المديرون الضوء على أهمية مواصلة جهود الاتصال الخارجي والمساعدة الفنية المحددة أولوياتها بدقة.

وأبدى معظم المديرين التنفيذيين تأييدهم العام لوضع مقترحات محددة بشأن فئات البيانات والطرائق المستخدمة في "المعيار الخاص المعزز لنشر البيانات" منذ التقرير المرحلي عن المراجعة الثامنة في فبراير ٢٠١١. وأعربوا عن ارتياحهم لإعداد فئات البيانات والطرائق المقترحة بالتعاون مع مؤسسات دولية أخرى وأسواق رأسمالية، وأنه تم الاسترشاد في إعدادها بالآراء التقييمية من البلدان المشتركة في المعيار الخاص لنشر البيانات ومن بعض البلدان المشاركة في النظام العام لنشر البيانات.

وأكد جميع المديرين أهمية مواصلة التعاون الوثيق مع السلطات الوطنية والأجهزة الدولية ذات الصلة - وخصوصا مجلس الاستقرار المالي، وبنك التسويات الدولية، والمجموعة المشتركة بين الوكالات والمعنية بالإحصاءات الاقتصادية والمالية — لتسوية أي أمور إجرائية وتشغيلية قد تنشأ في المستقبل. واتفق المديرون عموما على ضرورة عقد المراجعة القادمة لمبادرات الصندوق المعنية بمعايير البيانات بعد حوالي سنتين.

أنشطة أخرى متعلقة بالبيانات

ألقت الأزمة العالمية الضوء على الدور الحيوي الذي تؤديه البيانات في الاستعداد لمواجهة الأزمات ومنع وقوعها. وفي السنة المالية ٢٠١٢، واصل الصندوق جهوده المستمرة لتعزيز جودة البيانات التي تقدمها البلدان الأعضاء وزيادة سهولة الاطلاع على البيانات التي تنتجها وتديرها (بما في ذلك، وللمرة الأولى، تحميل تطبيق على الهاتف المحمول للاطلاع على البيانات الإحصائية التي يصدرها الصندوق؛ راجع الإطار ٤–٣).

الإطار ٤-٣

تطبيقات الهواتف المحمولة للاطلاع على بيانات الصندوق الإحصائية

في سياق الجهود التي يبذلها صندوق النقد الدولي لتيسير إتاحة البيانات الإحصائية، أصدر في خريف ٢٠١١ تطبيقا جديدا للهواتف المحمولة(app) يسمح لمستخدمي الأجهزة المحمولة (مثل "آي باد"، و"آي فون"، و"آي تاتش"، و"آندرويد") بالاطلاع على طائفة واسعة من بيانات الصندوق الإحصائية. ويتسم التطبيق المجاني، مكتبة الصندوق الإلكترونية، باندماجها مع أدوات التواصل الاجتماعي، مما يسمح للمستخدمين بتبادل تقارير البيانات والتعليقات فيما بينهم.

كذلك يسمح التطبيق للمستخدمين بالاطلاع على طائفة واسعة من مجموعات البيانات الإحصائية، وتشمل إمكانية الاختيار من تقرير "الإحصاءات المالية الدولية". بالإضافة إلى ذلك، يتيح التطبيق الاطلاع على أحدث أعداد مطبوعات الصندوق غير الإحصائية مثل تقرير "آفاق الاقتصاد العالمي"، و"تقرير الاستقرار المالي العالمي"، وتقرير "الراصد المالي"، وتقارير "آفاق الاقتصاد الإقليمي".

وفي وسع المستخدمين الاطلاع بسهولة على أهم المؤشرات من خلال مجموعة متنوعة من قواعد البيانات التي يحتفظ بها الصندوق مثل تقرير الإحصاءات المالية الدولية، وإحصاءات وجهة التجارة، وإحصاءات مالية الحكومة، والاحتياطيات الدولية، والمسح المنسق لاستثمارات الحافظة، وتكوين عملات الاحتياطيات الرسمية، والمسح المنسق للاستثمار المباشر، ومؤشرات السلامة المالية. ويمكن الاطلاع على البيانات في شكل تقارير عادية، ويمكن عرضها في شكل جداول ومن خلال أدوات تفاعلية.

ويعتمد التطبيق في الوصول إلى البيانات الأساسية على معايير «مبادرة تبادل البيانات الإحصائية والوصفية»

ومُنح اهتمام كبير خلال العام المنصرم لزيادة إمكانية الوصول إلى البيانات إلكترونيا عبر شبكة الإنترنت أو تطويرها. ويشير الإطار ٤-٤ إلى تضمين نسخة إلكترونية حين صدور دليل "إحصاءات ديون القطاع العام— مرشد لمعديها ومستخدميها". ونشر الصندوق في يوليو ٢٠١١ نتائج مسح "إمكانية الحصول على الخدمات المالية" السنوي الثاني من خلال قاعدة بيانات المسوح عبر شبكة الإنترنت، والتي تنشر أهم مؤشرات التواصل الجغرافي والسكاني للخدمات المالية وكذلك البيانات الأساسية.[٤٧] وشارك حوالي ١٤٠ بلدا في مسح عام ٢٠١١ الذي تضمن بيانات جديدة عن الودائع والقروض القائمة في قطاع الأسر، والآن يضم الموقع الإلكتروني للمسح بيانات سنوية لحوالي ١٦٠ مجيب تغطي فترة سبع سنوات (٢٠٠٤-١٠٢٠)، ومنها بيانات عن جميع بلدان مجموعة العشرين. وتم أيضا تحسين أدوات البرمجيات المساندة. كذلك نشر الصندوق في يوليو ٢٠١١ النتائج الموسعة من "المسح المنسق للاستثمار المباشر" لعام ٢٠٠٩، كقاعدة بيانات إلكترونية على شبكة الإنترنت، وهو مسح يجريه الصندوق على مستوى العالم لمراكز الاستثمار الأجنبي المباشر الثنائية؛ وأصدر في شهر ديسمبر اللاحق نتائج مسح عام ٢٠١٠.[٤٨] ويجري العمل بمرور الوقت على توسيع نطاق المشاركة القُطرية وتعميق التفاصيل الجغرافية، واتسعت نتائج المسح الصادر في يوليو ٢٠١١ لتشمل أذربيجان وبوتان والصين وغانا وإسرائيل والأردن والكويت وموريشيوس ومولدوفا وباراغواي والاتحاد الروسي وساموا؛ أما المشاركات الجديدة في المسح الصادر في ديسمبر ٢٠١١ فشملت أروبا والبرازيل وجورجيا والهند ومقدونيا والجبل الأسود وسيشيل وأوروغواي. كذلك أعيد تصميم الموقع الإلكتروني للمسح، استعدادا لإصدار ديسمبر، لتسهيل وصول المستخدم إلى تقارير البيانات، من خلال تعزيز إمكانية التصفح، واختيار البيانات، وسمات العرض. وتعززت تغطية البيانات الوصفية من حيث المعلومات المفصلة وعدد مبلغي البيانات الوصفية.

الإطار ٤-٤

إحصاءات ديون القطاع العام: مرشد لمعديها ومستخدميها

مع تزايد الاهتمام بإحصاءات ديون القطاع العام، أعد صندوق النقد الدولي برنامجا منسقا يتضمن دليلا إحصائيا، وقاعدة بيانات، وحلقات نقاش إقليمية، ومساعدات فنية للمساهمة في تحسين هذه الإحصاءات. وفي ديسمبر ٢٠١١ نشر صندوق النقد الدولي، بالتعاون مع "فرقة العمل المشتركة بين الوكالات المعنية بالإحصاءات المالية" (TFES)، «دليل "إحصاءات ديون القطاع العام: مرشد لمعديها ومستخدميها»، وتتوافر أيضا نسخة إلكترونية من هذا الدليل على شبكة الإنترنت؛[أ] ويجرى العمل على ترجمته إلى عدة لغات. والهدف من هذا المرشد هو المساعدة على توحيد طريقة تبويب التزامات ديون القطاع العام والتوصل إلى إعداد بيانات ديون القطاع العام على أساس قابل للمقارنة دوليا. ويكمل المرشد قاعدة بيانات إحصاءات ديون القطاع العام المشتركة بين البنك الدولي وصندوق النقد الدولي التي تتيح إمكانية الوصول مجانا إلى إحصاءات ديون القطاع العام في ٥٤ بلدا.

ويمثل الدليل مرجعا مهما لمعدّي الإحصاءات ومستخدميها على المستوى الوطني، ويقدم إطارا شاملا لمفاهيم قياس الدين الإجمالي والدين الصافي للقطاع العام وجميع عناصره. ويمكن تطبيق هذه الإرشادات على العناصر المختلفة للقطاع العام وعبر مختلف الخصوم التي تتكون منها ديون القطاع العام. ويقدم هذا المرشد هيكلا لتبويب التزامات الدين حسب الأداة وحسب القطاع لدى الطرف المقابل في أداة الدين، ويقدم مشورة بشأن المشكلات العملية في تسجيل ديون القطاع العام، ويتضمن أمثلة عددية.

وفرقة العمل المعنية بالإحصاءات المالية (TFES) هي جهد مشترك بين الوكالات يرأسها صندوق النقد الدولي وتضم في عضويتها بنك التسويات الدولية، وأمانة الكومنولث، والبنك المركزي الأوروبي، والمكتب الإحصائي للاتحاد الأوروبي (يوروستات)، ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، وأمانة نادي باريس، ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، والبنك الدولي.

[أ] وهذا المرشد متوافر في الموقع الإلكتروني: www.tffs.org/PSDStoc.htm.

وفي نوفمبر ٢٠١١ نُشرت نتائج المسح المنسق لاستثمارات الحافظة لعام ٢٠١٠ — ويغطّي المراكز في سندات الملكية والدين في نهاية ٢٠١٠ فيما يخص ٧٣ اقتصادا مشتركا — وتمت لأول مرة الاستعاضة عن اللوحات الجدولية[٤٩] التي كانت مستخدمة من قبل بقاعدة بيانات جديدة على شبكة الإنترنت مستفيدة من التطورات التكنولوجية الراهنة لنشر البيانات الإحصائية والبيانات الوصفية. وإلى جانب إطلاق قاعدة البيانات المحسنة، أعيد تصميم الموقع الإلكتروني للمسح ليوفر خصائص تصفح معززة اتساقا مع قواعد البيانات المتخصصة الأخرى لدى صندوق النقد الدولي. وتسمح خصائص الديناميكية في اختيار وعرض البيانات بسرعة وصول المستخدم إلى تقارير البيانات.

وفي مطلع شهر مايو ٢٠١١، اشتركت كل من إدارة الإحصاءات في الصندوق، ومجموعة بيانات التنمية التابعة للبنك الدولي في استضافة مؤتمر عالمي لتشجيع وتوسيع نطاق تنفيذ معايير "مبادرة تبادل البيانات الإحصائية والوصفية" (SDMX).[٥٠] والتقى في المؤتمر أكثر من ٢٠٠ مسؤول رفيع المستوى، وخبراء إحصاء ومتخصصون في تكنولوجيا المعلومات من ٩٠ بلدا لتبادل معلومات حول استراتيجيات تنفيذ معايير مبادرة تبادل البيانات الإحصائية والوصفية والمشاركة في حلقة تطبيقية عن بناء القدرات موجهة نحو الهيئات الوطنية التي لم تطبق المبادرة بعد. وأطلق صندوق النقد الدولي أثناء انعقاد المؤتمر تطبيقا جديدا يُستخدم على أجهزة "آي فون" (iPhone) و"آي باد" (iPad) يقوم على معايير تبادل البيانات الإحصائية والوصفية في عرض جداول البيانات والرسوم البيانية من موقع "المؤشرات العالمية الرئيسية".[٥١]

وفي نهاية إبريل ٢٠١٢، انتهي الصندوق من الاتفاق على النموذج القياسي لبيانات الحسابات القطاعية في سياق تطبيق "نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨" في اقتصادات مجموعة العشرين والاقتصادات المتقدمة، والذي سيؤتي ثماره في بداية عام ٢٠١٤.

التعاون مع مجموعة العشرين والمؤسسات الأخرى

يتعاون الصندوق مع عدد من المؤسسات الأخرى معنية هي أيضا بالقضايا الاقتصادية العالمية. ومن أمثلة التعاون ذات الأهمية الكبيرة عمله مع الاقتصادات المتقدمة واقتصادات الأسواق الصاعدة الأعضاء في مجموعة العشرين وجهوده في التعاون مع ترتيبات التمويل الإقليمية، وأبرزها في أوروبا.

تعاون الصندوق مع مجموعة العشرين

ازداد تعاون الصندوق مع مجموعة العشرين منذ بداية الأزمة المالية العالمية، حينما كانت الإجراءات الجماعية التي اتخذتها مجموعة العشرين عنصرا حيويا في تجنب مصاعب اقتصادية أشد. وبناء على طلب قادة مجموعة العشرين، يقدم الصندوق التحليل الفني الذي يدعم عملية التقييم المتبادل (MAP) التي تضم أطراف متعددة، وتحدد بلدان مجموعة العشرين بموجبها أهداف الاقتصاد العالمي والسياسات اللازمة لتحقيقها ومدى التقدم نحو هذه الأهداف المشتركة. وتم تكليف خبراء الصندوق بداية بتحليل ما إذا كانت السياسات المتبعة في كل بلد منها تساعد مجتمعة على تحقيق أهداف النمو التي تنشدها المجموعة - بمساهمات من مؤسسات دولية أخرى. وبعد ذلك، قدم خبراء الصندوق الدعم الفني للمساعدة في إعداد توجيهات إرشادية (أي معايير يمكن الاستناد إليها عند تقييم المؤشرات المختارة) تساعد في تقييم الاختلالات الخارجية، وقدم خبراء الصندوق تقييما للتقدم في تحقيق الأهداف المشتركة.

ويمتد التعاون مع مجموعة العشرين إلى ما هو أكثر من "عملية التقييم المتبادل" ويشمل مجالات أخرى، ومنها "مبادرة مجموعة العشرين بشأن فجوات البيانات" المعنية بطرائق معالجة فجوات البيانات التي كشفت عنها الأزمة العالمية، وإعداد تقرير مجموعة العشرين حول آثار الإصلاحات التنظيمية على اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية.

استعراض المجلس التنفيذي لتجربة مشاركة الصندوق في "عملية التقييم المتبادل"

استعرض المجلس التنفيذي في يونيو ٢٠١١ دور صندوق النقد الدولي في "عملية التقييم المتبادل".[٥٢] وأيد المديرون التنفيذيون استمرار مشاركة

إلى اليمين: صياد يلقي بشبكته بالقرب من مدينة فيليتا، باراغواي.
إلى اليسار: عاملة في مصنع بمدينة يكاترينبرغ في روسيا لتنقية المعادن الثمينة للاستخدام الصناعي.

الصندوق في هذا العمل، مشيرين إلى أنها تنطوي على أوجه تضافر مع أعمال الصندوق الرقابية، لا سيما على المستوى متعدد الأطراف. ورأى المديرون أنه من الضروري مراجعة انعكاسات التعاون الأوسع نطاقا بين الصندوق ومجموعة العشرين على أعمال رقابة الصندوق في إطار "مراجعة الرقابة كل ثلاث سنوات" والمقررة في أكتوبر ٢٠١١.

واتفق المديرون على أن «عملية التقييم المتبادل» تطورت في الآونة الأخيرة بينما ظلت مساهمة الصندوق فيها ضمن الإطار الموضوع في ديسمبر ٢٠٠٩. وفي هذا السياق، أحاط المديرون علما بأن الطابع القانوني لمشاركة الصندوق باعتبارها مساعدة فنية لم يطرأ عليه أي تغيير. وأيد المديرون التنفيذيون الملاحظة الواردة في تقرير خبراء الصندوق الذي شكل أساس المناقشة، وهي أن مشاركة المجلس التنفيذي في هذا العمل ينبغي أن تتوافق مع ملكية مجموعة العشرين لعملية التقييم المتبادل وأن تحافظ على الطابع المستقل لتحليلات خبراء الصندوق ومدخلاتهم. وأعربوا عن تقديرهم لجهود الخبراء في إحاطة المجلس في الوقت المناسب بما يجري من عمل في هذا الشأن.

ونظر المديرون التنفيذيون في الانعكاسات على موارد الصندوق نتيجة مشاركته في «عملية التقييم المتبادل» بين أعضاء مجموعة العشرين. وأشار معظم المديرين إلى أن النظر في أي تكاليف إضافية تمت تغطيتها جزئيا حتى الآن من خلال إعادة تحديد أولويات الموارد الحالية وإعادة توزيعها، ينبغي أن يكون في ضوء المنافع التي تتحقق من هذا العمل لأعضاء الصندوق بوجه عام، بما في ذلك أوجه التضافر مع رقابة الصندوق.

المشاركة في ترتيبات التمويل الإقليمية

شارك الصندوق في وقت مبكر من الأزمة المالية العالمية في تمويل بلدان أعضاء الاتحاد الأوروبي التي تواجه احتياجات لتمويل ميزان المدفوعات (هنغاريا ولاتفيا ورومانيا)، مما أدى إلى اتساع نطاق تعاون الصندوق مع مؤسسات الاتحاد الأوروبي، وخاصة مع البنك المركزي الأوروبي، في وقت لاحق من الأزمة، حينما طلبت بلدان من منطقة اليورو (اليونان وآيرلندا والبرتغال) الدعم من الصندوق (راجع الإطار ٣–١)، مما أدى إلى توثيق التعاون بين صندوق النقد الدولي، والمفوضية الأوروبية، والبنك المركزي الأوروبي، في البلدان المرتبطة ببرامج مع الصندوق وأصبح يُطلق عليه "الهيكل الثلاثي". وبرغم تنسيق صندوق النقد الدولي على نحو وثيق مع الأعضاء الآخرين في "الهيكل الثلاثي"، فقد اتخذ المجلس التنفيذي في نهاية المطاف قرارات التمويل والمشورة بشأن السياسات على نحو مستقل عن عملية "الهيكل الثلاثي". وبناء على تجارب التمويل بالتعاون مع مؤسسات الاتحاد الأوروبي مؤخرا، يبحث صندوق النقد الدولي حاليا إمكانية زيادة التعاون مع ترتيبات تمويل إقليمية أخرى.

التعاون مع المؤسسات الأخرى

صندوق النقد الدولي هو أيضا عضو في مجلس الاستقرار المالي الذي يضم المسؤولين الحكوميين المعنيين بتحقيق الاستقرار المالي في المراكز المالية الدولية الكبرى، والأجهزة التنظيمية والرقابية الدولية، والأجهزة الدولية المحددة للمعايير، ولجان خبراء البنوك المركزية، والمؤسسات المالية الدولية. وتتعاون المجموعتان على إعداد «عملية الإنذار المبكر» و«قائمة الإنذار المبكر» مرتين في السنة (راجع «تقييم المخاطر وإدارتها» في الفصل الثالث»). وفضلا على عضويته في مجلس الاستقرار المالي، فالصندوق مُمَثَّل أيضا في اللجنة التوجيهية للمجلس ويشارك في مجموعات عمل مختلفة مثل اللجنة الدائمة المعنية بتقييم المخاطر، واللجنة الدائمة المعنية بتطبيق المعايير التي تعتمد على عمل الصندوق بشأن «برنامج تقييم القطاع المالي» و» تقارير مراعاة المعايير والمواثيق». ويتعاون الصندوق أيضا مع مجلس الاستقرار المالي فيما يخص مبادرة مجموعة العشرين بشأن فجوات البيانات؛ واشتركت المؤسستان أثناء السنة المالية ٢٠١٢ في إصدار تقرير عن تقدم سير العمل في اتخاذ التدابير التي سبق تحديدها لغلق فجوات البيانات التي كشفت عنها الأزمة العالمية.[٥٣]

ويتعاون الصندوق والبنك معا بصورة منتظمة وعلى مستويات متعددة لتقديم المساعدة اللازمة للبلدان الأعضاء. وتتعاون المؤسستان أيضا من خلال مبادرة «هيبيك» و«المبادرة متعددة الأطراف لتخفيف أعباء الديون (وردت مناقشته في هذا الفصل)، في تخفيف أعباء الديون الخارجية التي تتحملها معظم البلدان الفقيرة المثقلة بالديون. وتتعاون المؤسستان على تخفيف وطأة الفقر من خلال منهج إعداد «تقارير استراتيجية الحد من الفقر» المشترك – وهي خطة تقودها البلدان الأعضاء للربط بين سياساتها الوطنية والدعم المقدم من الجهات المانحة ونتائج التنمية اللازمة للحد من الفقر في البلدان منخفضة الدخل. ويُجري «تقرير الرصد العالمي» الذي يتعاونان على إعداده تقييما للتقدم صوب تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية الجديدة؛ وكان الموضوع المحوري الذي تناوله عدد ٢٠١٢ من التقرير هو أسعار المواد الغذائية والتغذية. كذلك تتعاون المؤسستان من خلال «برنامج تقييم القطاع المالي» لإكساب القطاعات المالية في البلدان الأعضاء درجة من الصلابة في مواجهة الصدمات وضمان خضوعها لمستوى جيد من التنظيم. ويجري في الوقت الحاضر تنفيذ برنامج مشترك بين الصندوق والبنك لتقديم المساعدة الفنية في بلدان الكاريبي بتمويل من المؤسسة الكندية للتنمية الدولية.

ويغطي التعاون بين الصندوق والأمم المتحدة عددا من المجالات ذات الاهتمام المشترك منها التعاون في مجال القضايا الضريبية والخدمات الإحصائية التي يقدمانها، وكذلك الحضور والمشاركة على أساس متبادل في الاجتماعات المنتظمة وفي مؤتمرات وأنشطة محددة. وفي السنوات القليلة الماضية، عمل الصندوق مع منظمة العمل الدولية بشأن قضايا تتعلق بالتوظيف، وكذلك الحدود الدنيا للحماية الاجتماعية؛ ومع صندوق الأمم المتحدة للطفولة على قضايا المالية العامة والسياسة الاجتماعية؛ وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة بشأن الاقتصاد الأخضر، وبرنامج الغذاء العالمي بشأن شبكات الأمان الاجتماعي والتقييمات المبكرة للتعرض للمخاطر.

ويشارك صندوق النقد الدولي في "شراكة دوفيل" التي أُطلقت في مايو ٢٠١١ بين البلدان العربية التي تمر بمرحلة انتقالية، والبلدان الشريكة في المنطقة، ومجموعة الثمانية، ومؤسسات مالية إقليمية ودولية. واتفقت المؤسسات المالية الإقليمية والدولية الأطراف في هذه الشراكة في سبتمبر ٢٠١١ على إنشاء منبر تنسيقي لشراكة دوفيل من أجل ضمان الدعم الفعال للبلدان الشريكة، وتيسير تبادل المعلومات والفهم المشترك؛ والحوار حول العمليات مع البلدان الشريكة؛ وتنسيق أعمال المراقبة وإعداد التقارير عن تنفيذ الإجراءات المشتركة لدعم الشراكة؛ وتحديد فرص التعاون في التمويل والمساعدة الفنية والسياسة والعمل التحليلي.

٥ الحوكمة والموارد المالية والمساءلة

الحوكمة والموارد المالية والمساءلة

إصلاح نظام الحصص والحوكمة

تمثل اشتراكات حصص العضوية (راجع الإطار ٥–١ في الصفحة الإلكترونية) المصدر الرئيسي لموارد الصندوق المالية. ويُجري مجلس محافظي الصندوق مراجعات عامة للحصص على فترات منتظمة (كل خمس سنوات على الأقل)، مما يسمح للصندوق بتقييم مدى كفاية الحصص بالنسبة لاحتياجات البلدان الأعضاء من التمويل وقدرة الصندوق ذاته على المساعدة في تلبية هذه الاحتياجات، وبتعديل حصص البلدان الأعضاء على نحو يعكس التغيرات في مراكزها النسبية في الاقتصاد العالمي، مما يضمن تطور آلية النظام المالي الدولي في صنع القرار مع تغير هيكل الاقتصاد العالمي. واختُتمت آخر هذه المراجعات، وهي المراجعة العامة الرابعة عشرة للحصص، في ديسمبر ٢٠١٠.

تقدم إصلاحات نظام الحصص والحوكمة لعام ٢٠١٠

وافق مجلس المحافظين في ديسمبر ٢٠١٠ على إصلاح نظام الحصص والحوكمة في إطار استكمال المراجعة العامة الرابعة عشرة وإجراء تعديل مقترح في اتفاقية تأسيس الصندوق بشأن إصلاح المجلس التنفيذي. ومتى وافقت البلدان الأعضاء على مجموعة الإصلاحات، فسوف ينتج عنها ارتفاع حصص العضوية بمقدار الضعف لتصل إلى نحو ٤٧٦,٨ مليار وحدة حقوق سحب خاصة (حوالي ٧٣٩,٠ مليار دولار أمريكي) وتحويل ما يزيد على ٦٪ من أنصبة الحصص إلى بلدان الأسواق الصاعدة والبلدان النامية الديناميكية ومن البلدان الممثلة بالزيادة إلى البلدان ناقصة التمثيل (مما يتجاوز نسبة ٥٪ التي استهدفتها اللجنة الدولية للشؤون النقدية والمالية في ٢٠٠٩) وحماية أنصبة حصص أفقر البلدان الأعضاء وقوتها التصويتية. وبموجب هذا التحويل تصبح البرازيل والهند في عداد البلدان صاحبة أكبر ١٠ حصص في الصندوق، والتي ستضم أيضا الولايات المتحدة واليابان والصين وفرنسا وألمانيا وإيطاليا والاتحاد الروسي والمملكة المتحدة. فضلا على ذلك، سيؤدي الإصلاح المقرر في ٢٠١٠ إلى مجلس تنفيذي يُختار كل أعضائه بالانتخاب، وسينخفض حجم التمثيل المجمع للاقتصادات الأوروبية المتقدمة في المجلس بإلغاء اثنين من مراكز المديرين التنفيذيين، كما ستتاح فرصة أكبر لإضافة مدير تنفيذي مناوب ثان لتعزيز تمثيل الدوائر الانتخابية التي تضم بلدانا متعددة. وسوف تستكمل مراجعة شاملة للصيغة المستخدمة في تحديد حصص البلدان بحلول يناير ٢٠١٣، ومن المقرر أيضا تقديم موعد الانتهاء من المراجعة العامة الخامسة عشرة للحصص ليتم استكمالها في يناير ٢٠١٤. ويمكن الاطلاع على جدول مقارن لأنصبة الحصص قبل تنفيذ الإصلاحات وبعد تنفيذها في موقع الصندوق الإلكتروني على شبكة الإنترنت.[٥٤]

ومن أجل أن تدخل زيادات الحصص حيز التنفيذ، يجب الوفاء بشرطين: (١) أن يدخل التعديل المقترح بإصلاح المجلس التنفيذي في حيز التنفيذ، مما يقتضي موافقة ثلاثة أخماس الأعضاء ممن تشكل أصواتهم ٨٥٪ من مجموع القوة التصويتية على التعديل، و(٢) أن يوافق عدد من الأعضاء لا تقل أصواتهم عن ٧٠٪ من مجموع القوة التصويتية في ٥ نوفمبر ٢٠١٠ على إجراء الزيادات اللازمة. وعندما وافق المجلس التنفيذي على الإصلاح، صادق على الخط الزمني الذي يقضي ببدء سريان زيادة الحصص والانتهاء من إعادة المواءمة بين أنصبة البلدان الأعضاء وتنفيذ التعديل المقترح بشأن إصلاحات المجلس التنفيذي مع حلول موعد الاجتماعات السنوية في أكتوبر ٢٠١٢.

وأجرى المجلس التنفيذي في ديسمبر ٢٠١١ ومارس ٢٠١٢ مراجعة لسير التقدم نحو تنفيذ مجموعة الإصلاحات المقررة عام ٢٠١٠ والمعنية بنظام الحصص. وأحاط المديرون التنفيذيون وقت إجراء المراجعتين علما بأن المستويات الحدية القانونية اللازمة لضمان فعالية الإصلاحات لم تستوف بعد. وظل الحال على ما هو عليه في نهاية السنة المالية ٢٠١٢: في ٥ نوفمبر ٢٠١٠ بلغ عدد الأعضاء الذين وافقوا على الزيادة المقترحة في حصصهم بموجب المراجعة العامة الرابعة عشرة للحصص ١٠٠ عضو يمثلون ٥٧,٩٣٪ من حصص عضوية الصندوق؛ وبلغ عدد الأعضاء الذين قبلوا التعديل المقترح لإصلاح المجلس التنفيذي ٧٥ عضوا يمثلون ٤٦,٨٥٪ من مجموع القوة التصويتية. وأثناء مراجعة سير العمل، حث مدير عام الصندوق بقية البلدان على التعجيل باستكمال الخطوات التشريعية اللازمة والتدابير القانونية الأخرى لتنفيذ هذا الاتفاق المهم خلال الإطار الزمني المتفق عليه.

مراجعة صيغة حصص العضوية

كما ذُكر سابقا، فإن إصلاح نظام الحصص والحوكمة المقرر في ٢٠١٠ يقضي بإجراء مراجعة شاملة لصيغة حصص العضوية بحلول شهر يناير ٢٠١٣ واستكمال المراجعة العامة الخامسة عشرة للحصص بحلول شهر يناير ٢٠١٤. وكخطوة أولى في سبيل تحقيق هذه الأهداف، بدأ المجلس التنفيذي، في مارس ٢٠١٢، مناقشات رسمية حول مراجعة صيغة الحصص.[٥٥]

وأكد المجلس التنفيذي أهمية الاتفاق على صيغة لحصص تعبر بصورة أفضل عن المراكز النسبية للبلدان الأعضاء في الاقتصاد العالمي من أجل المناقشات القادمة حول المراجعة العامة الخامسة عشرة. واتفق معظم المديرين على أن المبادئ التي ارتكزت عليها إصلاحات عام ٢٠٠٨ لصيغة الحصص لا تزال مهمة إلى حد كبير: ينبغي أن تتسم الصيغة الجديدة للحصص بالبساطة والشفافية، وأن تتسق مع ما تؤديه الحصص من أدوار متعددة، وتتمخض عن نتائج تحظى بقبول عام بين الأعضاء، ويكون تنفيذها ممكنا من المنظور الإحصائي بناء على توافر بيانات ذات جودة عالية في الوقت المناسب وعلى نطاق واسع.

واتفق المديرون عموما على أن إجمالي الناتج المحلي هو أكثر مقاييس الحجم الاقتصادي شمولا وينبغي أن يُمنح الوزن الأكبر في صيغة الحصص.[٥٦] وأعرب المديرون عن طائفة من الآراء حول الأهمية النسبية للسوق مقابل إجمالي الناتج المحلي المحسوب على أساس تعادل القوى الشرائية في متغير مزيج إجمالي الناتج المحلي. وأشار عدد كبير من المديرين إلى الانفتاح كمقياس لاندماج البلدان الأعضاء في الاقتصاد العالمي وإلى أنه ينبغي أن يظل متغيرا مهما في صيغة الحصص. ورأي العديد من هؤلاء المديرين أن استكشاف البدائل الأخرى سيكون أفضل لرصد الانفتاح المالي.

وأحاط المديرون التنفيذيون علما بالنتائج التي خلُص إليها خبراء الصندوق والتي تفيد بعدم توافر أدلة تجريبية قوية على وجود علاقة بين مدى التغير في الإيرادات الحالية وصافي التدفقات الرأسمالية، والطلب المحتمل على موارد الصندوق. وأعرب معظم المديرين عن رأيهم أن الاحتياطيات لا تزال مؤشرا مهما على القوة المالية للبلد العضو وقدرته على المساهمة في الموارد المالية للصندوق. وأيد كثير من المديرين، أو كان يمكن أن يؤيد، القيام بمزيد من العمل فيما يخص تغطية صيغة الحصص للمساهمات المالية للبلدان الأعضاء في الصندوق، إما كبديل عن الاحتياطيات أو كعنصر مكمل لها. ورأي مديرون تنفيذيون آخرون أن تضمين المساهمات المالية الاختيارية في الصيغة يتسق مع دور الصندوق كمؤسسة تقوم على حصص العضوية.

وإذ أقر كثير من المديرين بصعوبة التوصل إلى حل وسط في ٢٠٠٨ حول اللجوء إلى التقليص[٥٧] لتخفيض دور الحجم في الصيغة وتوفير حماية أفضل لأصوات البلدان الأعضاء الأصغر والبلدان منخفضة الدخل، فقد أيدوا الاحتفاظ بعامل التقليص.

الموارد والدخل والميزانية

اتفاقيات الاقتراض

الاتفاقيات الجديدة للاقتراض

توجد لدى الصندوق مجموعتان دائمتان من خطوط الائتمان التي يستخدمها لاستكمال موارده المستمدة من حصص العضوية، وهما «الاتفاقات العامة للاقتراض»(General Arrangements to Borrow" - GAB") ، (التي أنشئت في عام ١٩٦٢) و"الاتفاقات الجديدة للاقتراض" (New Arrangements to Borrow" - NAB")، (التي أنشئت في عام ١٩٩٨). وبموجب هذه الاتفاقات، يعرب عدد من البلدان الأعضاء أو مؤسساتها عن الاستعداد لإقراض أموال إضافية للصندوق من خلال تفعيلها.

واتسع نطاق الاتفاقات الجديدة للاقتراض وامتدت في السنة المالية ٢٠١١ مع انضمام مشاركين جدد لزيادة الموارد المتاحة لتوفير التمويل. وأثناء السنة المالية ٢٠١٢، انضم البنك المركزي البولندي إلى هذه الاتفاقات، وبلغت التزاماته ٢,٥ مليار وحدة حقوق سحب خاصة (٣,٩ مليار دولار أمريكي). ووصل مجموع الموارد المتاحة في ظل الاتفاقيات الجديدة للاقتراض في ٣٠ إبريل ٢٠١٢ إلى حوالي ٣٧٠ مليار وحدة حقوق سحب خاصة (٥٧٤ مليار دولار أمريكي).

وعقب مصادقة الأعضاء المشاركين في الاتفاقات الجديدة للاقتراض على التوسع، دخلت الاتفاقيات في صيغتها الموسعة حيز التنفيذ في مارس ٢٠١١، وتم تفعيلها لأول مرة في إبريل ٢٠١١، والسماح بمدة أقصاها ستة أشهر.[٥٨] ومع اقتراب موعد إنهاء هذا التفعيل، وافق المجلس في سبتمبر ٢٠١١ على تمديد فترة التفعيل لستة أشهر أخرى، على أن يبدأ التفعيل في أول أكتوبر ٢٠١١، ووافق في وقت لاحق على فترة تفعيل أخرى لستة أشهر تبدأ في أول إبريل ٢٠١٢. وخلال الفترة المنصرمة بين التفعيل الأولي وبين ٣٠ إبريل ٢٠١٢، بلغت الالتزامات في ظل البرامج المدعمة بموارد الصندوق ٥٣ مليار وحدة حقوق سحب خاصة (٨٢,١٥ مليار دولار أمريكي) ووصلت قيمة المسحوبات الفعلية في ظل الاتفاقات الجديدة للاقتراض إلى ٣٩,٨ مليار] وحدة حقوق سحب خاصة (٦١,٦٩ مليار دولار أمريكي).

اقتراح تخفيض موارد الاتفاقات الجديدة للاقتراض

في سياق التوصل إلى اتفاق في ديسمبر ٢٠١٠ لمضاعفة موارد الصندوق المستمدة من حصص العضوية في ظل المراجعة الرابعة عشرة للحصص، جرى الاتفاق أنه ينبغي في المقابل تخفيض الموارد المتاحة من الاتفاقات الجديدة للاقتراض، مما نتج عنه تحول في تكوين موارد الإقراض المتاح من الصندوق من «الاتفاقات الجديدة للاقتراض» إلى الحصص، غير أن طاقة الإقراض الكلية لم تنخفض. واقتضى تخفيض الموارد موافقة المجلس التنفيذي، والتي جاءت في ديسمبر ٢٠١١، وتضمنت تلك الموافقة القرارات الفنية اللازمة

لتنفيذ عملية تخفيض الموارد. وتتطلب الآن موافقة المشاركين الذين يساهمون بنسبة ٨٥٪ من القيمة الكلية للاتفاقات الائتمانية في ظل «الاتفاقات الجديدة للاقتراض»، بما في ذلك كل بلد من البلدان المشاركة التي يخضع ترتيبها الائتماني للتخفيض. وبمجرد التوصل إلى الموافقات المطلوبة، سيصبح تخفيض الموارد فعالا ويشمل جميع البلدان المشاركة في الاتفاقات الجديدة للإقراض في نفس يوم زيادة حصة البلد العضو ذي الصلة بموجب المراجعة الرابعة عشرة.

الاتفاقيات الثنائية

في سياق الجهود الدولية المبذولة لتعزيز كفاية الموارد العالمية المتوافرة لمنع الأزمات ومكافحتها وتشجيع استقرار الاقتصاد العالمي، تعهد عدد من البلدان أعضاء صندوق النقد الدولي، بما فيها بلدان في منطقة اليورو، بتقديم دعم إضافي في السنة المالية ٢٠١٢ من خلال القروض الثنائية واتفاقيات شراء السندات المؤقتة. ففي ديسمبر ٢٠١١ بلغت تعهدات أعضاء منطقة اليورو ١٥٠ مليار يورو (حوالي ٢٠٠ مليار دولار أمريكي)؛[٥٩] وجاءت في إبريل ٢٠١٢ تعهدات إضافية من اليابان (٦٠ مليار دولار أمريكي)، وجمهورية كوريا (١٥ مليار دولار أمريكي)، والمملكة العربية السعودية (١٥ مليار دولار أمريكي)، والمملكة المتحدة (١٥ مليار دولار أمريكي)، والسويد (١٠ مليار دولار أمريكي على الأقل)، وسويسرا (١٠ مليار دولار أمريكي)، والنرويج (٦ مليار وحدة حقوق سحب خاصة، حوالي ٩,٣ مليار دولار أمريكي)، وبولندا (٦,٢٧ مليار يورو، حوالي ٨ مليار دولار أمريكي)، وأستراليا (٧ مليار دولار أمريكي)، وبنك الدانمرك الوطني (٥,٣ مليار يورو، حوالي ٧ مليار دولار أمريكي)،[٦٠] وسنغافورة (٤ مليار دولار أمريكي)، والجمهورية التشيكية (١,٥ مليار يورو، حوالي ٢ مليار دولار أمريكي)، إلى جانب تعهدات من الصين وروسيا والبرازيل والهند وإندونيسيا وماليزيا وتايلند وبلدان أخرى، فوصل بذلك مجموع التعهدات في نهاية السنة المالية إلى ٤٣٠ مليار دولار أمريكي.[٦١] وإذا دعت الحاجة لاستخدام هذه الموارد، متى توافرت، فسوف تطبق الإجراءات الملائمة لتخفيف المخاطر، وتُتخذ التدابير الملائمة لاقتسام الأعباء بين المانحين الرسميين، حسب موافقة المجلس التنفيذي للصندوق.

اتفاقات لدعم تمويل البلدان منخفضة الدخل

في عام ٢٠٠٩، وعقب إصلاح التسهيلات التمويلية بشروط ميسرة، أطلق صندوق النقد الدولي حملة لتعبئة موارد إضافية للتمويل الثنائي في شكل قروض وكذلك في شكل دعم لزيادة التمويل بشروط ميسرة في إطار الصندوق الاستئماني للنمو والحد من الفقر. ووُقعت خلال السنتين الماليتين ٢٠١٠ و٢٠١١ اتفاقيات اقتراض أو اتفاقيات لشراء السندات مع ١٢ بلدا عضوا. ووقع صندوق النقد الدولي خلال السنة المالية ٢٠١٢ اتفاقية إضافية للإقراض الثنائي مع «مؤسسة النقد العربي السعودي» تقدم المؤسسة بموجبها ٥٠٠ مليون وحدة حقوق سحب خاصة (٧٧٥ مليون دولار أمريكي)، وبذلك ففي نهاية السنة المالية ٢٠١٢ وصل مجموع الموارد الإضافية المؤمنة للتمويل بشروط ميسرة ٩,٤٦ مليار وحدة حقوق سحب خاصة.

الدخل والرسوم والفائدة التعويضية واقتسام الأعباء

مراجعة الرسوم وآجال الاستحقاق في الصندوق

الدخل

اعتمد الصندوق منذ إنشائه اعتمادا أساسيا على أنشطة الإقراض من أجل تمويل مصروفاته الإدارية. وصدرت موافقة مجلس المحافظين في مايو ٢٠٠٨ على إصلاح نموذج دخل الصندوق بما يسمح بتنويع مصادر دخله من خلال إنشاء صندوق وقف يُمول ضمن حساب الاستثمار من الأرباح التي تتحقق من عملية بيع محدودة لحيازات الذهب لدى الصندوق (راجع «مبيعات الذهب» لاحقا في هذا الفصل)، وتوسيع صلاحية الاستثمار المخولة للصندوق من أجل تعزيز عائدات الاستثمار، واستئناف التقليد الذي يقضي بتعويض الصندوق عن تكاليف إدارة الصندوق الاستئماني للنمو والحد من الفقر.

وقد استلزم توسيع صلاحيات الصندوق الاستثمارية تعديل اتفاقية تأسيس الصندوق، وفي فبراير ٢٠١١ دخل التعديل المقترح لتوسيع صلاحية الاستثمار حيز التنفيذ بعد أن نال موافقة الأغلبية المطلوبة من البلدان الأعضاء. ويمنح هذا التعديل صلاحية توسيع نطاق الأدوات التي يمكن للصندوق الاستثمار فيها، وفقا للقواعد واللوائح التي سيقرها المجلس التنفيذي. وفي مارس ٢٠١١، تم تحويل عملات بما يساوي أرباح مبيعات الذهب التي بلغت ٦,٨٥ مليار وحدة حقوق سحب خاصة من حساب الموارد العامة إلى حساب الاستثمار وجرى استثمارها. ومن المتوقع أن يتم إنشاء صندوق الوقف الوارد في نموذج الدخل المعدل بعد إقرار المجلس التنفيذي للقواعد واللوائح الجديدة التي تنظم صلاحيات الاستثمار الموسعة التي تعطي الحق في إنشاء مثل هذا الصندوق الوقفي.

الرسوم

لا تزال مصادر الدخل الرئيسية للصندوق تتمثل في أنشطة الإقراض والاستثمار. وكما أشير في الفصل الثالث، يتكون معدل الرسم الأساسي (سعر الفائدة على التمويل من الصندوق) من سعر الفائدة على حقوق السحب الخاصة زائدا الهامش الذي يُعبَّر عنه بنقاط الأساس. وبالنسبة للسنتين الماليتين ٢٠١٣ و٢٠١٤، وافق المجلس على إبقاء هامش معدل الرسم دون تغيير عما كان عليه في السنة المالية ٢٠١٢، ويبلغ ١٠٠ نقطة أساس. وجاء اعتماد الهامش في ظل قاعدة جديدة لتحديد معدل الرسم الأساسي الذي اعتمده المجلس التنفيذي في ديسمبر ٢٠١١.[٦٢] وتشكل القاعدة الجديدة، التي تدخل حيز التنفيذ في السنة المالية ٢٠١٣ والسنوات التالية، خطوة مهمة جديدة نحو التنفيذ الكامل للنموذج المعدل لدخل الصندوق، ويُحدد الهامش في ظله بحيث يغطي تكاليف الوساطة المرتبطة بالإقراض من الصندوق ويسمح بتكوين الاحتياطيات. وبالإضافة إلى ذلك، تنطوي القاعدة الجديدة على المضاهاة لضمان اتساق معدل الرسم على نحو معقول مع الأوضاع في سوق الائتمان على المدى البعيد. واتساقا مع المبادئ المعتمدة من المجلس التنفيذي والتي تفيد بضرورة استقرار الهامش ووضوح مساره، يُحدد الهامش لفترة سنتين ماليتين بدءا من السنتين ٢٠١٣–٢٠١٤.

ويفرض الصندوق رسوما إضافية تبلغ ٢٠٠ نقطة أساس على استخدام مبالغ ائتمانية كبيرة (أكثر من ٣٠٠٪ من حصة البلد العضو) ضمن الشرائح الائتمانية[٦٣] وفي ظل الاتفاقات الممددة، وتسمى هذه الرسوم «رسوما إضافية حسب مستوى الموارد». ويفرض الصندوق أيضا «رسوما إضافية حسب الإطار الزمني» بمقدار ١٠٠ نقطة أساس على استخدام المبالغ الائتمانية الكبيرة (نفس المستوى الحدي أعلاه) التي تظل قائمة لمدة تزيد على ٣٦ شهرا.

وإلى جانب الرسوم والرسوم الإضافية الدورية، يفرض الصندوق أيضا رسوم خدمات، ورسوم التزام، ورسوما خاصة، حيث يُفرض رسم خدمة قدره ٠,٥٪ على كل عملية سحب للموارد من حساب الموارد العامة، وهناك رسم التزام قابل للرد على المبالغ الممنوحة كل فترة ١٢ شهرا بموجب اتفاقات حساب الموارد العامة، مثل اتفاقات الاستعداد

الائتماني، والاتفاقات الممددة، والاتفاقات في ظل خط الائتمان المرن، والاتفاقات في ظل خط الوقاية والسيولة. وتفرض رسوم التزام تبلغ ١٥ نقطة أساس على المبالغ المتاحة للسحب حتى ٢٠٠٪ من حصة العضوية، و٣٠ نقطة أساس على المبالغ التي تتجاوز ٢٠٠٪ وبحد أقصى ١٠٠٠٪ من حصة العضوية، و٦٠ نقطة أساس على المبالغ التي تتجاوز ١٠٠٠٪ من حصة العضوية. وتُرد الرسوم عند استخدام الائتمان بقدر يتناسب مع المسحوبات الفعلية. ويفرض الصندوق أيضا رسوما خاصة على مدفوعات المبلغ الأصلي المتأخرة عن موعد استحقاقها وعلى الرسوم المتأخرة عن موعد استحقاقها بفترات تقل عن ٦ أشهر.

الفائدة التعويضية

على جانب المصروفات، يدفع الصندوق فائدة (تعويضية) للبلدان الأعضاء على مراكزها الدائنة في حساب الموارد العامة (وتعرف باسم «مراكز شرائح الاحتياطيات»). وتنص اتفاقية تأسيس الصندوق على تحديد الفائدة التعويضية بما لا يزيد عن سعر الفائدة على حقوق السحب الخاصة، ولا يقل عن ٨٠٪ منه. وتُحدد الفائدة التعويضية حاليا حسب سعر الفائدة على حقوق السحب الخاصة، وهو أيضا سعر الفائدة الحالي على اقتراض الصندوق.

ووافق المجلس التنفيذي عام ٢٠٠٩ على زيادة قدرة الصندوق الإقراضية، من خلال الاقتراض، في سياق التحرك على المدى القريب لمواجهة الأزمة المالية العالمية. وفي ٣٠ إبريل ٢٠١٢، كان الصندوق قد اقترض أموالا من البلدان الأعضاء من خلال قروض ثنائية واتفاقيات لشراء السندات، واتفاقيات الاقتراض الجديدة الموسعة والممددة، بلغت قيمتها ٤٠,٠٥ مليار وحدة حقوق سحب خاصة (راجع أيضا «اتفاقيات الاقتراض» في جزء سابق من هذا الفصل).

اقتسام الأعباء

يتم تعديل معدلات الرسم والفائدة التعويضية وفق آلية لاقتسام الأعباء وُضعت في منتصف الثمانينات وتوزع تكلفة الالتزامات المالية المتأخرة عنَ موعد استحقاقها للصندوق على نحو متساو بين الأعضاء الدائنين والأعضاء المدينين. ويقوم الصندوق برفع معدل الرسم وخفض معدل الفائدة التعويضية لاسترداد رسوم الفائدة ربع السنوية التي تتجاوز أجل استحقاقها (غير المسددة) بستة أشهر أو أكثر (تعديلات اقتسام الأعباء) ومن ثم تعويض الدخل الضائع. وتُرد المبالغ التي تم تحصيلها على هذا النحو عند تسوية الرسوم المتأخرة.

وفي السنة المالية ٢٠١٢، بلغ متوسط التعديلات المقررة لرسوم الفائدة ربع السنوية غير المسددة أقل من نقطة أساس واحدة، وهو ما يعكس ارتفاع الائتمان القائم للصندوق بسبب تأثير الأزمة العالمية التي طالت البلدان الأعضاء وحدوث ارتفاع مماثل في مراكز الشرائح الاحتياطية للبلدان الأعضاء. وبلغت معدلات الرسم والفائدة التعويضية المعدلة ١,٣٠٪ و ٠,٣٠٪ على الترتيب في السنة المالية ٢٠١٢.

صافي الدخل

في السنة المالية ٢٠١٢ بلغ صافي دخل الصندوق ١,٥ مليار وحدة حقوق سحب خاصة، وهو ما يعكس أساسا الدخل الناتج عن ارتفاع مستويات أنشطة الإقراض. وبلغ دخل الاستثمار ١٦٩ مليون وحدة حقوق سحب خاصة، وهو ما يمثل عائدات صافية من الأتعاب مقدارها ١٢٦ نقطة أساس.

مبيعات الذهب

كما ذكر آنفا في هذا الفصل، تضمن نموذج الدخل المعدل للصندوق الذي تم إقراره عام ٢٠٠٨ إنشاء صندوق وقف في حساب الاستثمار يُموَّل من أرباح عمليات بيع محدودة لحيازات الذهب لدى الصندوق بهدف استثمار هذه الموارد وتوليد عوائد لدعم ميزانية الصندوق مع الحفاظ على القيمة الحقيقية للوقف في الأجل الطويل. وقد وافق المجلس التنفيذي في يوليو ٢٠٠٩ على استخدام حصيلة بيع الذهب في جزء منها لزيادة موارد الصندوق المتاحة لمنح قروض بشروط ميسرة للبلدان منخفضة الدخل، إلى جانب استخدامه في تمويل الوقف. وفي سبتمبر ٢٠٠٩، وافق المجلس رسميا على بيع ٤٠٣,٣ أطنان مترية من ذهب الصندوق، أي ما يمثل ثُمن مجموع حيازات الذهب لديه.

وقد بدأت مبيعات الذهب في أكتوبر ٢٠٠٩ وانتهت في ديسمبر ٢٠١٠، وبلغ مجموع حصيلتها ٩,٥٤ مليار وحدة حقوق سحب خاصة، منها ٢,٦٩ مليار وحدة حقوق سحب خاصة تمثل القيمة الدفترية للذهب و٦,٨٥ مليار وحدة حقوق سحب خاصة تمثل أرباحا. وتم إبرام جميع عمليات البيع على أساس الأسعار السوقية، التي تجاوزت الأسعار المفترضة وقت إقرار نموذج الدخل المعدل. وكان يلزم بيع الذهب بمتوسط سعر ٩٣٥ دولارا للأوقية لتمويل الوقف من أرباح بيع الذهب بالقدر المفترض في ذلك الوقت، وزيادة الموارد المتاحة للإقراض الميسر إلى المستوى المتفق عليه في يوليو ٢٠٠٩. وقد وصل متوسط سعر بيع الذهب ١١٤٤ دولارا أمريكيا للأوقية، مما نتج عنه أرباح إضافية «استثنائية» من مبيعات الذهب.

استخدام أرباح مبيعات الذهب

عقد المجلس التنفيذي خلال السنة المالية ٢٠١١ مناقشات مبدئية حول استخدام أرباح مبيعات الذهب[٦٤] اتفق خلالها على استخدام ما لا يقل عن ٤,٤ مليار وحدة حقوق سحب خاصة (أي ٦,٨ مليار دولار أمريكي) من الأرباح في تمويل صندوق وقف ضمن حساب الاستثمار في صندوق النقد الدولي كما أشرنا سابقا. وأكد المديرون التنفيذيون دعمهم أيضا لاستراتيجية استخدام جانب من الأرباح لتوليد موارد تتراوح بين ٠,٥ و ٠,٦ مليار وحدة حقوق سحب خاصة بالقيمة الحالية الصافية في نهاية ٢٠٠٨ لدعم القروض المقدمة من الصندوق الاستئماني للنمو والحد من الفقر. ولهذا الغرض، وافق المجلس في فبراير ٢٠١٢ على توزيع ٠,٧ مليار وحدة حقوق سحب خاصة (حوالي ١,١ مليار دولار أمريكي) على جميع بلدانه الأعضاء من الاحتياطيات التي تمثل جانبا من الأرباح الاستثنائية المحققة من عائد عمليات بيع جزء من ذهب الصندوق (راجع "التمويل الميسر" في الفصل الثالث)، مع استثناء توقع أن يساهم الأعضاء بالموارد الموزعة في دعم "الصندوق الاستئماني لتسهيل النمو والحد من الفقر".[٦٥]

وفي سبتمبر ٢٠١١، ركز المديرون التنفيذيون في اجتماع عُقد لمتابعة النقاش على خيارات استخدام بقية العائدات الاستثنائية البالغة ١,٧٥ مليار وحدة حقوق سحب خاصة (٢,٧ مليار دولار أمريكي)، والتي أودعت ضمن الاحتياطيات العامة.[٦٦] وأعرب كثير من المديرين عن استمرار تأييدهم لاستخدام الموارد المرتبطة ببقية عائد بيع الذهب في إطار استراتيجية لمساعدة البلدان ذات الدخل المنخفض. وعلى وجه التحديد، أبدى كثير منهم تفضيله أو تقبله لاستخدام هذه الموارد في إطار استراتيجية لدعم قدرات الصندوق الاستئماني للنمو والحد من الفقر،

من أجل تقديم المساعدات بشروط ميسرة للبلدان منخفضة الدخل. وأيد كثير من المديرين أو أعربوا عن استعدادهم للتفكير في اعتبار بقية العائد المتحقق من بيع الذهب جزءا من أرصدة الصندوق الوقائية، نظرا للانكشاف الائتماني الكبير الذي يمر به الصندوق. وأيد عدد من المديرين أو أعربوا عن استعدادهم للتفكير في إضافة بقية العائد إلى صندوق الوقف الذي أنشأه الصندوق. وقالوا إن ازدياد حجم الوقف سيساعد في ضمان قاعدة دخل متنوعة وقابلة للاستمرار، حسب المتصور في نموذج الدخل المعدل، لا سيما بالنظر إلى الاحتمالات غير المؤكدة لعائد الوقف الاستثماري.

وأقر المديرون التنفيذيون بأن الاختيار بين أهم البدائل المتوافرة ينطوي على مفاضلات تتعلق بانعكاساتها على السياسة المالية. وقال بعض المديرين إنه يمكنهم الموافقة على مزيج من الخيارات، وإن أقروا أيضا بأن هذا المنهج من شأنه الحد من التقدم نحو تحقيق كل هدف على حدة. ونظرا لعدم وجود توافق في الآراء وقت إجراء النقاش، أعرب معظم المديرين عن استعدادهم لدعم منهج متسلسل يتم فيه الاحتفاظ بالعائد المتبقي من بيع الذهب ضمن احتياطيات الصندوق العامة ومواصلة استثماره على أساس مؤقت في حساب الاستثمار، على ألا يعتبر جزءا من الأرصدة الوقائية، من منطلق أن المجلس سوف يعيد النظر في الاستخدام النهائي لعائد بيع الذهب في غضون عام. ومن شأن هذا المنهج أن يتيح وقتا لاتضاح الأمور بشأن آفاق الاقتصاد العالمي، ووضع الدخل في الصندوق ومخاطره الائتمانية، وتطور الطلب على التمويل الميسر. وقال عدد من المديرين إنهم كانوا يفضلون اتخاذ قرار بشأن استخدام هذا العائد دون مزيد من التأخير.

وسيواصل المديرون التنفيذيون النظر في الخيارات المتاحة لكيفية استخدام بقية الأرباح الاستثنائية المحققة. وتقرر أن تظل الأرباح في حساب الاستثمار على أساس مؤقت، واستثمارها في ودائع قصيرة الأجل.

الميزانيتان الإدارية والرأسمالية

في إبريل ٢٠١١، وفي سياق الميزانية متوسطة الأجل للسنوات المالية ٢٠١٢ إلى ٢٠١٤، وافق المجلس التنفيذي على مصروفات إدارية صافية للسنة المالية ٢٠١٢ بلغ مجموعها ٩٨٥ مليون دولار أمريكي، مع حد أقصى للمصروفات الإجمالية يبلغ ١١٢٣ مليون دولار أمريكي (راجع الجدول ٥–١).[٦٧] فضلا على ذلك، وافق المجلس على ترحيل ما يصل إلى ٣٤ مليون دولار أمريكي من الموارد التي لم تُنفق خلال السنة المالية ٢٠١١. ووافق أيضا على مصروفات رأسمالية بلغت ١٦٢ مليون دولار أمريكي، خُصِّص معظمها لأعمال تجديد مبنى كونكورديا والبدء في وضع الخطة التفصيلية لتجديد مبنى المقر الرئيسي القديم (راجع الإطار ٥–١).

وظل عمل الصندوق خلال السنة المالية ٢٠١٢ متأثرا بالأزمة العالمية الراهنة، كما تهدف الميزانية المعتمدة إلى توفير موارد كافية تكفل تلبية المؤسسة لاحتياجات البلدان الأعضاء الناشئة عنها. ومقارنة بالسنة المالية السابقة، التي كانت تمثل السنة الأخيرة في جهود إعادة الهيكلة وتخفيض العمالة التي امتدت لثلاث سنوات، تمت زيادة الميزانية بنسبة ٣٪ بالقيمة الحقيقية لتمويل التغيرات التي طرأت على عمل الصندوق الأساسي والذي سيستمر إلى ما بعد الأزمة الراهنة، مثل العمل في مجال منع الأزمات، والتحليل القُطْري المُقارن والرقابة على القطاع المالي. وفي إطار الحدود المصرح بها، تضمنت الميزانية متوسطة الأجل للسنوات المالية ٢٠١٢–٢٠١٤ كذلك ٥٣ مليون دولار أمريكي كمصروفات مؤقتة لمواجهة الأزمة، وتم تمويلها في السنة المالية ٢٠١١ من الموارد غير المنصرفة المرحلة من السنة المالية ٢٠١٠، والمعتمدة للصرف في السنة المالية ٢٠١١.

الإطار ٥–١

تجديدات مباني الصندوق

من المقرر توجيه الجانب الأساسي من نفقات الصندوق الرأسمالية على المدى المتوسط إلى إصلاح وتجديد مبنى المقر الرئيسي(HQ1) ومبنى "كونكورديا". فقد وافق المجلس التنفيذي، بعد مشاورات عديدة مع "لجنة الميزانية" حول خيارات التجديد المتاحة بالنسبة للمبنيين، على توفير التمويل لهذين المشروعين، كما وافق على أطر الحوكمة والرقابة المالية للمشروع بصفة خاصة (بالإضافة إلى تدابير الحوكمة والرقابة القياسية المعتمدة لدى الصندوق) والتي تشمل تشكيل فرق عمل لمراجعة سير العمل في المشروعين، فضلا على مراجعة النظراء الخارجيين بالنسبة لمشروع مبنى المقر الرئيسي. وقد صدرت موافقة المجلس التنفيذي على المشروعين في سياق الموازنة متوسطة الأجل للفترة من ٢٠١٢–٢٠١٤.

مبنى المقر الرئيسي ١: أوضحت الدراسات التي استكملت خلال السنة المالية ٢٠١١ أن الجانب الأكبر من هذا المبنى وأنظمته الرئيسية، والذي يكاد يصل عمره ٤٠ عاما، قد تجاوز أو كاد يصل إلى نهاية عمره التشغيلي، وأنه يتعين توفير استثمارات كبيرة لاستبدال عدد من أنظمة المبنى الرئيسية لضمان تحقيق عناصر السلامة وكفاءة استخدام الطاقة وزيادة الكفاءة في استخدام المساحات المكتبية. وبعد النظر في عدد من المناهج البديلة، تمت الموافقة على أقل هذه المناهج تكلفة — أي تجديد طابقين في المرة الواحدة، رغم أنه أكثر إزعاجا لموظفي الصندوق. وخلال السنة المالية ٢٠١٢ كانت إدارة الصندوق العليا قد وافقت على التصميم التصوري للمهندس المعماري بشأن عملية التجديد، والذي يفترض فيه استيفاء متطلبات العمل في الصندوق ووضع المبنى في حالة تشغيلية جيدة لمدة عشرين عاما. وسوف يستغرق تنفيذ الإصلاحات والتجديدات أربع سنوات بدءا من عام ٢٠١٣.

مبنى كونوكورديا: وفقا للمنهج الذي أوصى به خبراء الصندوق وصدرت الموافقة بشأنه في السنة المالية ٢٠١١، بدأت خلال ٢٠١٢ تجديدات مبنى كونكورديا الذي يبلغ عمره ٤٦ عاما بهدف معالجة المسائل المتعلقة بهيكل المبنى وأنظمته وتطوير المبنى لكي يتوافق مع المعايير الحديثة، ومن المتوقع افتتاح مبنى كونكورديا بعد التجديدات في ربيع عام ٢٠١٣. وكان مبنى "بوند" البالغ من العمر ٨١ عاما قد طُرح للبيع في السوق وبيع في يناير ٢٠١٢ في عملية تنافسية بحوالي ٢٢ مليون دولار أمريكي؛ وأودع صافي الإيرادات المتحققة من عملية البيع في "حساب الموارد العامة". وقد شكل هذان المبنيان جزءا من منشأة كونكورديا للإقامة الممتدة، وكانا يستخدمان في الغالب لاستضافة الدارسين في الدورات التدريبية التي ينظمها معهد صندوق النقد الدولي سابقا (الذي يشكل حاليا جزءا من "معهد تنمية القدرات"؛ راجع الفصل الرابع).

الجدول ٥–١

الميزانية حسب فئات النفقات الرئيسية، السنوات المالية ٢٠١١–٢٠١٥

(بملايين الدولارات الأمريكية)

	السنة المالية ٢٠١١		السنة المالية ٢٠١٢		السنة المالية ٢٠١٣	السنة المالية ٢٠١٤	السنة المالية ٢٠١٥
	الميزانية	نتائج الميزانية	الميزانية	نتائج الميزانية	الميزانية	الميزانية	الميزانية
الميزانية الإدارية							
الموظفون	٧٣٩	٧٥٧	٨٢٠	٧٩٩	٨٣٦	٨٤٧	٨٥٤
السفر	١٠٤	٩٤	١١٢	١٠٥	١١٨	١٢١	١٢٢
المباني ونفقات أخرى	١٦٩	١٦٩	١٨١	١٧٨	١٨١	١٨٠	١٨٢
الاجتماعات السنوية	—	—	—	—	٦	—	—
احتياطيات الطوارئ	—	—	١١	—	١٧	١٧	١٣
مجموع الميزانية الإجمالية	١،٠١٣	١،٠٢١	١،١٢٣	١،٠٨٢	١،١٥٩	١،١٦٤	١،١٧١
المقبوضات[1]	–١٢٢	–١٠٤	–١٣٨	–١٣٦	–١٦١	–١٦٨	–١٦٩
مجموع الميزانية الصافية	٨٩١	٩١٧	٩٨٥	٩٤٧	٩٩٧	٩٩٧	١،٠٠٢
الترحيل[2]	٦٢	...	٣٤	...	٤١		
صافي مجموع الميزانية شاملة المبالغ المرحلة	٩٥٣	٩١٧	١،٠١٩	٩٤٧	١،٠٣٨	٩٩٧	١،٠٠٢
الميزانية الرأسمالية							
المرافق وتكنولوجيا المعلومات	٤٨	٥٤	١٦٢	٤٤	٣٨٨	٣٥	٣٥

المصدر: مكتب الميزانية والتخطيط في صندوق النقد الدولي.

ملحوظة: قد لا تتوافق الأرقام مع المجاميع نظرا للتقريب.

١ تشمل الأنشطة الممولة من الجهات المانحة، واتفاقات اقتسام التكاليف مع البنك الدولي، ومبيعات المطبوعات، وموقف انتظار السيارات، وإيرادات أخرى متنوعة.

٢ الموارد المرحة من السنة السابقة بموجب قواعد راسخة..

وخلال السنة المالية ٢٠١٢ بلغ صافي المصروفات الإدارية الفعلية ٩٤٧ مليون دولار أمريكي، أي ما يقل عن المستوى المصرح به بمبلغ ٣٨ مليون دولار أمريكي، وهو ما يرجع أساسا إلى بلوغ مصروفات الموارد البشرية مستويات أدنى من المخطط لها. وجاءت التعيينات في الوظائف الجديدة المصرح بها كجزء من ميزانية السنة المالية ٢٠١٢ مع بعض التأخر. وكان الإنفاق الرأسمالي الفعلي على تكنولوجيا المعلومات والمرافق وفقا للمخطط إلى حد كبير. وتمت الموافقة على اعتمادات الميزانية الرأسمالية لمدة ثلاث سنوات مع انخفاض الإنفاق نسبيا في العادة خلال السنة الأولى، نظرا لامتداد معظم المشروعات لفترة أطول. وركزت استثمارات تكنولوجيا المعلومات على تحسين إدارة المعلومات والبيانات، وأمن تكنولوجيا المعلومات، والكفاءات التشغيلية، وإحلال التكنولوجيا غير المواكبة للتطورات الحديثة أو التي لم تعد مدعومة.

ولأغراض الإبلاغ المالي، يعتمد صندوق النقد الدولي المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRS) في تسجيل المصروفات الإدارية بدلا من تسجيل مصروفات الميزانية على أساس نقدي. وتقتضي هذه المعايير المحاسبة على أساس الاستحقاق وقيد واستهلاك تكاليف مزايا العاملين على أساس تقييمات اكتوارية. ويعرض الجدول ٥–٢ مطابقة تفصيلية بين نتائج تنفيذ الميزانية الإدارية الصافية للسنة المالية ٢٠١٢ البالغة ٩٤٧ مليون دولار أمريكي والمصروفات الإدارية على أساس المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية البالغة ٦١٣ مليون وحدة حقوق سحب خاصة (أي ٩٤٨ مليون دولار أمريكي) على النحو الوارد في الكشوف المالية المدققة للصندوق.

وفي إبريل ٢٠١٢، وافق المجلس التنفيذي على ميزانية السنة المالية ٢٠١٣، بما فيها مصروفات إدارية صافية تبلغ ٩٩٧ مليون دولار أمريكي مع حد أقصى للمصروفات الإجمالية بلغ ١١٥٩ مليون دولار أمريكي بالإضافة إلى ترحيل مبلغ ٤١ مليون دولار أمريكي من الموارد غير المنصرفة في السنة المالية ٢٠١٢. وظلت حدود المصروفات الإدارية الصافية في السنة المالية ٢٠١٣ دون تغيير بالقيمة الحقيقية مقارنة بحدود السنة السابقة. وبلغت الميزانية الرأسمالية ٣٨٨ مليون دولار أمريكي لتمويل الاستثمارات الضرورية في المرافق وتكنولوجيا المعلومات. واعتمد المجلس التنفيذي أيضا ميزانية مرجعية للسنتين الماليتين ٢٠١٤–٢٠١٥.

وتهدف الميزانية متوسطة الأجل للسنوات المالية ٢٠١٣–٢٠١٥ إلى تحقيق توازن بين الضغوط المستمرة على الصندوق والمرتبطة بدوره الفعال في الجهود العالمية المبذولة لاستعادة الاستقرار المالي والرغبة في الحفاظ على مكاسب استكمال إعادة الهيكلة. وتحافظ الميزانية على مستوى الموارد المؤقتة المرتبطة بالأزمة والمعتمدة للسنة المالية ٢٠١٢. وفي نفس الوقت، ولضمان عدم تحول الموارد عن مسار حالات الرقابة غير النظامية، تتم تلبية الطلبات الجديدة الأخرى من خلال الجمع بين تدابير إعادة التخصيص التي تنطوي على ترشيد وإعادة تركيز منتجات الرقابة متعددة الأطراف المختارة (تركيزها ومعدل تواترها على السواء) وتدابير تحقيق الكفاءة الأخرى (مثل دمج إدارتين؛ راجع "بناء القدرات في البلدان الأعضاء" في الفصل الرابع).

الجدول ٥–٢

المصروفات الإدارية المبلغة في الكشوف المالية

(بملايين الدولارات الأمريكية، ما لم يذكر خلاف ذلك)

نتائج الميزانية الإدارية الصافية للسنة المالية ٢٠١٢	٩٤٧
فروق التوقيت:	
تكاليف مزايا التقاعد وما بعد الخدمة	–٢٨
المصروفات الرأسمالية – استهلاك مصروفات السنة الجارية والسنوات السابقة	٤٦
مبالغ غير مدرجة في الميزانية الإدارية	
المصروفات الرأسمالية – بنود تُصرف على الفور وفقا للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية	٧
مكاسب بيع أصول ثابتة	–٢٠
مبالغ منصرفة لإدارة العمليات العامة (من الصندوق الاستئماني لتخفيف أعباء الديون في مرحلة ما بعد الكوارث وإدارة حقوق السحب الخاصة)	–٤
مجموع المصروفات الإدارية الواردة في الكشوف المالية المدققة	٩٤٨
بنود للتذكرة:	
مجموع المصروفات الإدارية الواردة في الكشوف المالية المدققة (بملايين وحدات حقوق السحب الخاصة)	٦١٣

المصدر: إدارة المالية ومكتب الميزانية والتخطيط في صندوق النقد الدولي.

ملحوظة: قد لا تتوافق المكونات مع المجاميع نظرا للتقريب. ويتم التحويل بناء على أساس المتوسط المرجح الفعلي لسعر صرف الدولار الأمريكي/وحدة حقوق السحب الخاصة الذي بلغ حوالي ١,٥٥ في السنة المالية ٢٠١٢.

الجدول ٥–٣:

المتأخرات القائمة للصندوق على البلدان التي عليها التزامات غير مسددة لفترة ٦ شهور أو أكثر وموزعة حسب النوع

(بملايين وحدات حقوق السحب الخاصة؛ حسب الوضع في ٣٠ إبريل ٢٠١٢)

		حسب النوع		
	المجموع	إدارة العمليات العامة (بما في ذلك التسهيل التمويلي للتصحيح الهيكلي)	الصندوق الاستئماني	الصندوق الاستئماني للنمو والحد من الفقر
الصومال	٢٣٢,٨	٢٢٤,٦	٨,٢	—
السودان	٩٨٢,٦	٩٠١,٤	٨١,٢	—
زمبابوي	٨٥,٩	—	—	٨٥,٩
المجموع	**١٣٠١,٢**	**١١٢٥,٩**	**٨٩,٤**	**٨٥,٩**

المصدر: إدارة المالية في صندوق النقد الدولي.

المتأخرات المستحقة للصندوق

تراجعت الالتزامات المالية غير المسددة لصندوق النقد الدولي من ١٣٠٥ مليون وحدة حقوق سحب خاصة في نهاية إبريل ٢٠١١ إلى ١٣٠١ مليون وحدة حقوق سحب خاصة في نهاية إبريل ٢٠١٢ (الجدول ٥–٣). وبلغت حصة السودان حوالي ٧٥,٥٪ من المتأخرات المتبقية، وبلغت حصتا الصومال وزمبابوي ١٧,٩٪ و٦,٦٪ على الترتيب. وفي نهاية إبريل ٢٠١٢، كانت جميع المتأخرات المستحقة للصندوق متأخرات مطولة (أي قائمة لمدة تتجاوز ٦ شهور)؛ وكان ثلثها متأخرات من أصل القروض، والثلثان المتبقيان رسوما وفوائد غير مسددة. وكان أكثر من أربعة أخماس المتأخرات مستحق السداد إلى حساب الموارد العامة والبقية إلى الصندوق الاستئماني والصندوق الاستئماني للنمو والحد من الفقر. وزمبابوي هو البلد الوحيد الذي عليه متأخرات مطولة قائمة للصندوق الاستئماني للنمو والحد من الفقر. وساعد التوزيع العام لوحدات حقوق السحب الخاصة الذي تم في أغسطس ٢٠٠٩ على تسهيل مواظبة جميع البلدان المستحقة عليها متأخرات مطولة على سداد التزاماتها لإدارة حقوق السحب الخاصة.

وطُبقت تدابير تصحيحية في ظل الاستراتيجية التعاونية المعززة بشأن المتأخرات والتي وضعها الصندوق من أجل معالجة المتأخرات التي طال أمدها. وبنهاية السنة المالية، ظل الصومال والسودان غير مؤهلين للاستفادة من موارد حساب الموارد العامة. ولن تتمكن زمبابوي من الاستفادة من موارد حساب الموارد العامة حتى تقوم بتسوية المتأخرات مستحقة السداد إلى الصندوق الاستئماني للنمو والحد من الفقر تسوية كاملة. وفي سياق التدابير العلاجية التي اتخذها الصندوق لمعالجة مسألة المتأخرات المستحقة غير المسددة، لا تزال زمبابوي خاضعة لقيود إعلان عدم التعاون، والتعليق الجزئي للمساعدة الفنية، والاستبعاد من قائمة البلدان المؤهلة للاستفادة من موارد الصندوق الاستئماني للنمو والحد من الفقر. وفي إبريل ٢٠١٢، قرر المجلس التنفيذي استمرار الصندوق في تقديم المساعدة الفنية إلى زمبابوي في بعض المجالات المستهدفة.

آليات التدقيق

تتألف آليات التدقيق في صندوق النقد الدولي من مؤسسة تدقيق خارجية، ووظيفة للتدقيق الداخلي، ولجنة مستقلة للتدقيق الخارجي تقوم بالإشراف العام على التدقيق السنوي بمقتضى النظام الداخلي للصندوق.

لجنة التدقيق الخارجي

تتألف لجنة التدقيق الخارجي من ثلاثة أعضاء يختارهم المجلس التنفيذي ويعينهم المدير العام. وتبلغ مدة خدمة الأعضاء ثلاث سنوات

على أساس التداخل، والأعضاء مواطنون من مختلف البلدان ومستقلون عن الصندوق، ويلزم أن تكون لديهم الخبرات والمؤهلات اللازمة للاضطلاع بالإشراف على عملية التدقيق السنوي. وعادة ما تتألف اللجنة من أعضاء ذوي خبرات واسعة في المؤسسات المحاسبية العامة على المستوى الدولي أو القطاع العام أو الدوائر الأكاديمية.

وتختار اللجنة واحدا من أعضائها رئيسا لها، وتحدد إجراءاتها، وهي مستقلة عن الإدارة العليا للصندوق في الإشراف على عملية التدقيق السنوي. وعادة ما تجتمع لجنة التدقيق الخارجي كل عام في واشنطن العاصمة في يناير أو فبراير لإجراء مراجعة نصف سنوية، وفي يونيو بعد الانتهاء من عملية التدقيق، وفي يوليو لرفع تقاريرها إلى المجلس التنفيذي. ويجري خبراء الصندوق والمدققون الخارجيون مشاورات مع أعضاء اللجنة طوال العام. وأعضاء لجنة التدقيق الخارجي لعام ٢٠١٢ هم السيد عرفان آياس، والسيدة أميليا كابال (رئيس اللجنة) والسيد جيان–تشي وانغ.

مؤسسة التدقيق الخارجي

تتولى مؤسسة التدقيق الخارجي، التي يختارها المجلس التنفيذي بالتشاور مع لجنة التدقيق الخارجي ويعينها المدير العام، مسؤولية إجراء التدقيق الخارجي السنوي للصندوق، وإبداء رأيها بشأن كشوفه المالية والحسابات التي تُدار بموجب القسم الثاني (ب) من المادة الخامسة من اتفاقية تأسيس الصندوق ونظام تقاعد الموظفين. وعند انتهاء التدقيق السنوي، تعرض لجنة التدقيق الخارجي على المجلس التنفيذي موجز إحاطة يتضمن نتائج التدقيق وترفع التقرير الصادر عن مؤسسة التدقيق الخارجية، عن طريق المدير العام والمجلس التنفيذي، إلى مجلس المحافظين للنظر فيه.

وعادة ما تُعيَّن مؤسسة التدقيق الخارجي لمدة خمس سنوات. ومؤسسة التدقيق الخارجي للصندوق في الوقت الراهن هي شركة Deloitte&Touche LLP. وقد أصدرت رأيا غير متحفظ بشأن الكشوف المالية لصندوق النقد الدولي عن السنة المالية المنتهية في ٣٠ إبريل ٢٠١٢.

مكتب التدقيق والتفتيش الداخلي

يتولى أداء وظيفة التدقيق الداخلي في الصندوق مكتب التدقيق والتفتيش الداخلي (OIA)، الذي يُجري فحصا مستقلا لفعالية عمليات إدارة المخاطر والرقابة والحوكمة في الصندوق. وتغطي أعمال التدقيق التي يجريها المكتب موظفي الصندوق، ومنذ عام ٢٠١١ أصبح يشمل المجلس التنفيذي، ومكاتب المديرين التنفيذيين، ومكتب التقييم المستقل وخبرائه.

وأجرى هذا المكتب ١٦ عملية تدقيق ومراجعة خلال السنة المالية ٢٠١٢ في المجالات التالية: التدقيق المالي لكفاية الضوابط والإجراءات اللازمة لوقاية الأصول والحسابات المالية للصندوق وإدارتها، وتدقيق تكنولوجيا المعلومات لتقييم كفاية عمل إدارة تكنولوجيا المعلومات وفعالية التدابير بشأن أمن المعلومات، ومراجعات التشغيل والفعالية في إجراءات العمل والضوابط المصاحبة، وكفاءة العمليات في تحقيق الأهداف الكلية للصندوق. وإضافة إلى ذلك أجرى المكتب خمس مراجعات استشارية وخاصة للمساهمة في تبسيط إجراءات العمل وتيسير تنفيذ مشروعات التطوير الداخلي، وتقديم مدخلات ودعم التنسيق لإجراء المراجعات الخاصة في الصندوق. واستكمل تحقيقين كانا قد بدءا في السنة المالية ٢٠١١.

وبخلاف مهمة التدقيق الداخلي التي يتولاها المكتب، فإنه يعمل أيضا كأمانة للجنة الاستشارية المعنية بإدارة المخاطر، ويقوم في إطار هذا الدور بتنسيق إصدار تقرير سنوي عن أعمال إدارة المخاطر للعرض على المجلس. كذلك قدم مكتب التدقيق الداخلي خلال السنة المالية ٢٠١٢ مساعدة فنية ولوجستية إلى هيئة الخبراء الخارجيين التي شُكِّلت لمراجعة إطار الصندوق في إدارة المخاطر (راجع القسم الفرعي اللاحق بعنوان "إدارة المخاطر").

وتماشيا مع أفضل الممارسات، يرفع مكتب التدقيق والتفتيش الداخلي تقاريره للإدارة العليا للصندوق وإلى لجنة التدقيق الخارجي، وذلك ضمانا لموضوعيته واستقلاليته. ويقوم المكتب بإطلاع المجلس التنفيذي على أنشطته مرتين سنويا من خلال رفع تقرير عن الأنشطة يتضمن معلومات حول عمليات التدقيق والمراجعة التي يخطط المكتب لإجرائها، بالإضافة إلى نتائج هذه العمليات وحالة تنفيذ توصيات عمليات التدقيق، ويتم إطلاع المجلس التنفيذي على جميع تقارير التدقيق. وعُقدت في يناير ٢٠١٢ آخر جلسات إحاطة المجلس بهذه القضايا خلال السنة المالية ٢٠١٢. ولم تكشف هذه العمليات عن مواطن ضعف خطيرة في هيكل الضوابط الداخلية والكشوف المالية في الصندوق، بينما كان مستوى إغلاق التوصيات في السنة المالية ٢٠١٢ متأخرا عما كان عليه في السنة المالية ٢٠١١.

إدارة المخاطر

استمرت الجهود في السنة المالية ٢٠١٢ نحو تعزيز إدارة المخاطر في صندوق النقد الدولي. وتعتبر اللجنة الاستشارية المعنية بإدارة المخاطر بمثابة منتدى يجمع بين إدارات متعددة لمناقشة الأحداث والمخاطر ذات الأهمية. وكما أشير في القسم الفرعي السابق، تقوم اللجنة كل سنة بإعداد تقرير حول إدارة المخاطر يناقش أبرز المخاطر التي تواجه الصندوق، وتحيط المجلس بصفة غير رسمية بقضايا إدارة المخاطر، وقد ناقش المجلس التنفيذي في يونيو٢٠١١ تقرير إدارة المخاطر لعام ٢٠١١. وأحاط المديرون التنفيذيون علما بحدوث تحول في نمط المخاطر التي يتعرض لها الصندوق على خلفية التعافي العالمي متعدد السرعات، واتفقوا عموما مع ما جاء في التقرير من تقييم للمخاطر الأساسية والتدابير المقترحة للحد منها. غير أنهم ذكروا أن الأحداث الأخيرة ركزت الانتباه على الصندوق مما تسبب في زيادة مخاطر السمعة، وأعربوا عن اهتمامهم بمراجعة ومناقشة النتائج التي خلُصَت إليها هيئة الخبراء الخارجيين التي كانت قد اجتمعت لبحث مسألة إدارة المخاطر.

وفي ديسمبر ٢٠١٠، تم تعيين هيئة خارجية رفيعة المستوى لإجراء مراجعة مستقلة وشاملة لإطار إدارة المخاطر في الصندوق. وقد تم تشكيل الهيئة برئاسة السيد غييرمو أورتيز، وعضوية السيد جاكوب فرينكل، والسيد مالكولم نايت، والسيد توماس أونيل. وقدمت الهيئة تقريرها إلى مدير عام الصندوق في نوفمبر ٢٠١١؛ وكذلك تم إطلاع المجلس التنفيذي على التقرير. ووفقا لصلاحيات الهيئة، فقد أجرت تقييما لجميع جوانب الإطار— أي العمليات المستخدمة لتحديد المخاطر المحتملة التي تواجه الصندوق وعملياته وتقييمها وتخفيف حدتها — إقرارا بالدور المتفرد الذي يضطلع به الصندوق في النظام المالي الدولي، لا سيما أنشطته الرقابية ومسؤولياته عن الإقراض في

إلى اليمين: السيدة كريستين لاغارد، مدير عام صندوق النقد الدولي، تلقي كلمة أمام موظفي الصندوق في لقاء مفتوح في واشنطن العاصمة.
إلى اليسار: نساء من جنوب السودان في مدينة جوبا يحتفلن باستقلال بلدهن في يوليو ٢٠١١.

مواجهة الأزمة. وعُقدت في يناير ٢٠١٢ جلسة إحاطة غير رسمية للمجلس التنفيذي، مما أتاح الفرصة أمام المديرين التنفيذيين لطرح أسئلة على أعضاء الهيئة حول النتائج والتوصيات المدرجة في تقريرهم.

وشكلت إدارة الصندوق العليا فريق عمل في مارس ٢٠١٢ لمتابعة تقرير الهيئة تألف من كبار مسؤولين يعملون بصفتهم الشخصية. وكُلفت مجموعة العمل المذكورة بمهام (١) وضع اقتراحات ملموسة لمعالجة أهم التوصيات التي يخْلُص إليها تقرير هيئة الخبراء الخارجيين و(٢) فحص الدور المحتمل للتحليل الكمي في إدارة الصندوق للمخاطر المالية. ومن المتوقع أن تتشاور مجموعة العمل مع خبراء من القطاعين العام والخاص وأن تستكمل عملها خلال السنة المالية ٢٠١٣.

عضوية الصندوق

انضمت جمهورية جنوب السودان في إبريل ٢٠١٢ إلى عضوية الصندوق وأصبحت بذلك البلد العضو المائة وثمانية وثمانين بعد توقيع السيد كوستي مانيبي نغاي، وزير المالية والتخطيط الاقتصادي، على اتفاقية تأسيس صندوق النقد الدولي في احتفال أقيم في واشنطن العاصمة.[٦٨] ورحبت السيدة كريستين لاغارد، مدير عام الصندوق، بانضمام جنوب السودان إلى عضوية الصندوق مؤكدة أن الصندوق سيبذل كل ما في وسعه لمساعدة البلاد على وضع أسس الاستقرار الاقتصادي والنمو.

وكان جنوب السودان قد تقدم بطلب عضوية الصندوق في إبريل ٢٠١١ وعندئذ شرع الصندوق في اتخاذ إجراءات العضوية. وأصدر إعلان الاستقلال عن السودان في شهر يوليو التالي. ومنذ ذلك الوقت، كثف الصندوق ما يقدمه من مساعدة فنية وتدريب لجنوب السودان واشترك في حوار بشأن السياسات مع السلطات في مجالات الإدارة الضريبية والإدارة الجمركية، والإدارة المالية العامة، وإدارة الإيرادات النفطية، وسياسة الصرف، وأعمال البنك المركزي، والإحصاءات الاقتصادية الكلية. كذلك قام الصندوق بالتنسيق مع الجهات المانحة ومقدمي المساعدة الفنية لدعم جنوب السودان من خلال صندوق استئماني مُخصص لبناء القدرات بقيمة ١١ مليون دولار أمريكي تقريبا على مدار السنوات الأربعة التالية على عضويتها في الصندوق، بينما الاتحاد الأوروبي هو الجهة المانحة الرئيسية.

وتحددت حصة جنوب السودان المبدئية في الصندوق بقيمة ١٢٣ مليون وحدة حقوق سحب خاصة (١٩٠,٧ مليون دولار أمريكي). وبانضمام جنوب السودان، تصل حصص البلدان الأعضاء في الصندوق إلى ٢٣٨,١٢ مليار وحدة حقوق سحب خاصة (٣٦٩,٠٩ مليار دولار أمريكي).

سياسات الموارد البشرية والهيكل التنظيمي

الموارد البشرية في السنة المالية ٢٠١٢

يتعين على إدارة الموارد البشرية في صندوق النقد الدولي أن تدعمه كمؤسسة قائمة على المعرفة، والموارد البشرية هي ثروتها الأساسية. ونجاح المؤسسة مرهون بقدرتها على جذب قوى عاملة ذات مهارة عالية تتميز بالابتكار وتتسم بالتنوع، وحفزها والاحتفاظ بها وتنمية قدراتها. وقد قطع الصندوق شوطا كبيرا نحو تحقيق هذه الأهداف في السنة المالية ٢٠١٢ من خلال مواصلة إطلاق حملة توظيف مكثفة وتنفيذ إصلاحات مهمة تهدف إلى تحسين فعالية وكفاءة الخدمات المقدمة للموارد البشرية على مستوى المؤسسة برمتها.

خصائص القوى العاملة

عادت معدلات التوظيف في الصندوق إلى طبيعتها في عام ٢٠١١ إثر فترة شهدت مستويات قياسية من التوظيف في ٢٠٠٩–٢٠١٠. وعين الصندوق ١٥٣ موظفا، مقابل ١٧٠ تعيينا جديدا سنويا في المتوسط خلال الفترة من ٢٠٠٧–٢٠١١. ومع استمرار الارتفاع المشاهد في ٢٠١٠، تم تعيين ٥٣٪ من الموظفين الجدد على أساس عقود محددة الأجل (٤٢٪ في ٢٠١٠)، وهو ما يرجع جزئيا إلى احتياجات التوظيف لمواجهة الأزمة. ومن شأن هذه الأنماط من التعيين الأقصر أجلا أن تمنح الصندوق مزيدا من المرونة في تعديل وضع القوى العاملة في السنوات القادمة. ويمثل الخبراء الاقتصاديون ممن هم في منتصف حياتهم الوظيفية ولهم باع طويل في مجال السياسيات نسبة مرتفعة من مجموع التعيينات (فارتفعت نسبتهم إلى ٧٦٪ في ٢٠١١، مقابل ٧٢٪ في ٢٠١٠ و٥٩٪ في ٢٠٠٥)، وهو ما يرجع في كثير من الحالات إلى احتياج إدارات المناطق الجغرافية إلى موظفين لديهم خبرة في مجال المالية العامة لمواجهة الزيادة التي شهدها الطلب على برامج التمويل والمساعدة الفنية المقدمة من الصندوق.

وفي ٣٠ إبريل ٢٠١٢، بلغ عدد موظفي الصندوق من المتخصصين والمديرين ٢٠٠٧ موظفا و٤٦٨ موظفا في خدمات الدعم. ويمكن الاطلاع على قائمة كبار موظفي الصندوق وهيكله التنظيمي في الصفحتين ٦٧ و٦٨ على الترتيب.

ويبذل صندوق النقد الدولي قصارى جهده لضمان تنوع موارده البشرية على نحو يعكس عضوية المؤسسة، ويسعى حثيثا إلى اجتذاب مرشحين للوظائف من كل أنحاء العالم (الجداول من ٥–١ إلى ٥–٣ في الصفحة الإلكترونية تبين توزيع الموظفين حسب الجنسية ونوع الجنس وتصنيف البلد).[٦٩] وفي نهاية إبريل ٢٠١٢، بلغ عدد البلدان الأعضاء الممثلة في موظفي الصندوق ١٥٦ بلدا من أصل ١٨٨ بلدا عضوا. وقد حقق الصندوق تقدما في تعيين موظفين على أساس التنوع خلال السنة، ولكن قيود العرض والمنافسة لا تزال من التحديات القائمة: ٤١٪ من الموظفين الجدد أتوا من مناطق ناقصة التمثيل كان ٤٤٪ منهم من الإناث. وظل برنامج الاقتصاديين في الصندوق يحقق نتائج قوية على جانب التنوع: فجاء ما يقرب من ٧٠٪ من الفئات التي التحقت بهذا البرنامج في السنة المالية ٢٠١٢ من المناطق ناقصة التمثيل، كما أن ٥٥٪ منهم من الإناث. وأخيرا وُضعت تدابير جديدة على مستوى السياسات في ٢٠١١ أسفرت عن تعيين أربعة خبراء إضافيين من مواطني شرق آسيا والشرق الأوسط. وبعد استيفاء المعايير الأصلية لزيادة حصة المرأة في الوظائف على مستوى المديرين، قام الصندوق بتعديل المعايير في عام ٢٠١١ وأضاف معيارا للتعيين لدفع التقدم نحو رفع مستوى تمثيل المرأة في مستوى الوظائف المتخصصة والعليا. وفيما يخص معايير التنوع الإقليمي، أمكن تحقيق هدف تعيين موظفين من المتخصصين والمديرين من بلدان التحول الاقتصادي في ٢٠١١، ولا يزال العمل جاريا لاستيفاء المعايير فيما يخص المناطق الأخرى ناقصة التمثيل.

هيكل رواتب الإدارة العليا

يُجري المجلس التنفيذي مراجعة دورية لمكافآت الإدارة العليا للصندوق، ويعتمد مجلس المحافظين راتب المدير العام. وتُجرى تعديلات سنوية في هيكل الرواتب استنادا إلى مؤشر أسعار المستهلكين في واشنطن العاصمة. وانعكاسا لمسؤوليات كل منصب من المناصب الإدارية، كان هيكل رواتب الإدارة العليا في الأول من يوليو ٢٠١١ كما يلي:

المدير العام	٤٦٧٩٤٠ دولارا أمريكيا
النائب الأول للمدير العام	٤٠٦٩٠٠ دولارا أمريكيا
نواب المدير العام	٣٨٧٥٣٠ دولارا أمريكيا

وبلغت مكافآت المديرين التنفيذيين ٢٤٤٣٥٠ دولارا أمريكيا، ومكافآت المديرين التنفيذيين المناوبين ٢١١٣٧٠ دولارا أمريكيا. وبلغ متوسط رواتب كبار المسؤولين في صندوق النقد الدولي ٣١٢٩٣٤ دولارا أمريكيا في السنة المالية ٢٠١٢، (راجع صفحة ٦٧). ويبين الجدول ٥–٤ على الصفحة الإلكترونية سلم رواتب موظفي الصندوق.

الإصلاحات المعنية بالموارد البشرية

دراسة استقصائية لموظفي الصندوق

اعتمدت إدارة الصندوق في مطلع عام ٢٠١٢ خطة عمل لمعالجة التحديات التي حددتها دراسة استقصائية لموظفي الصندوق في العام السابق. وبدأ تنفيذ تسعة مشروعات على مستوى الصندوق ككل، تعالج مجالات مثل التطور الوظيفي، وإدارة الأداء، والقيادة، والمساءلة. واستُكملت الاقتراحات بشأن تصميم السياسات بنهاية إبريل ٢٠١٢ وسوف تتحرك صوب التطبيق الكامل خلال السنة المالية ٢٠١٣. وسوف تُجرى الدراسة الاستقصائية القادمة لموظفي الصندوق في أواخر ٢٠١٣.

إصلاح نظام الترقيات، والتعويضات والمزايا

تهدف الإصلاحات التي بدأت في السنة المالية ٢٠١١ إلى بناء قرارات الترقية على أساس عملية مهيكلة لمراجعة المواهب، تدعمها أطر شاملة للكفاءات وقيود صريحة على عدد الدرجات المتاحة للترقيات. وأُجريت كذلك مراجعة دقيقة على أساس المقارنة لتعويضات العاملين، وتحقق تقدم ملموس في تنفيذ الإصلاحات التي اتُفق عليها من قبل في نظام تقاعد الموظفين. وخَلُصَت مراجعة فرقة العمل بشأن «نظام الرعاية الطبية» لعام ٢٠٠٨ إلى أن أهداف الإصلاح قد تحققت.

تحديث سبل تقديم الخدمات للموارد البشرية

حققت إدارة الموارد البشرية في الصندوق وفورات عن طريق زيادة الكفاءة خلال السنة وأحرزت تقدما في ترشيد أنشطتها وتنفيذها بالوسائل الآلية. وتشمل المجالات التي تحقق ترشيد العمل فيها بصفة خاصة معالجة الإجازات وإدارتها، ومزايا الموظفين في الخارج، ومراقبة أداء الموظفين المُعيَّنين لفترة محددة.

مراجعة المجلس للتقرير السنوي عن التنوع في الموارد البشرية لعام ٢٠١٠

يقوم مستشار شؤون التنوع في الموارد البشرية لدى الصندوق كل عام بإعداد تقرير يسرد فيه جهود المؤسسة نحو تعزيز التنوع في بيئة العمل وظروفه. ويُعَد هذا التقرير بالتشاور مع مجلس شؤون التنوع في الموارد البشرية، وهو جهاز ممثل للصندوق بأسره يقدم إرشادات للإدارة العليا للصندوق، ومديري الإدارات، والمجموعات المرجعية المعنية بالتنوع في الموارد البشرية على مستوى الإدارات، ويُعرض التقرير على المجلس التنفيذي، ويُنشر في الموقع الإلكتروني الخارجي للصندوق على شبكة الإنترنت.[٧٠]

وناقش المجلس التنفيذي في مايو ٢٠١١ التقرير السنوي عن التنوع في الموارد البشرية لعام ٢٠١٠.[٧١] وأقر المديرون التنفيذيون بأهمية تنوع الموارد البشرية في تحسين الجودة والأداء داخل المؤسسة، ورحبوا بالتقدم الكبير الذي أُحرز في هذا المجال على مدى السنوات الأخيرة. فاستنادا إلى البنية التحتية لتنوع الموارد البشرية التي بُنيت على مدار السنوات القليلة الماضية، على وجه الخصوص، ارتفعت نسبة الموظفين من المناطق ناقصة التمثيل ارتفاعا طفيفا، كما ازدادت نسبة الإناث العاملات في الصندوق في عام ٢٠١٠، وأُطلقت عدة مبادرات جديدة لدعم مواصلة التقدم في السنوات القادمة.

وألقى المديرون التنفيذيون الضوء على التحديات البارزة التي تلوح في الأفق من أجل تحقيق تنوع الموارد البشرية ليعبر تعبيرا دقيقا عن عضوية الصندوق. وإذ أيد المديرون التوصيات الواردة في التقرير، فقد اغتنموا هذه الفرصة لتزويد الإدارة العليا بإرشادات عامة حول تنظيم وتعيين موظفي الصندوق. وشجعوا إدارة الصندوق وخبراءه على تكثيف الزخم والمضي بقوة في تنفيذ جدول أعمال الصندوق بشأن تنوع الموارد البشرية.

ورحب المديرون بارتفاع نسبة الخبراء المتخصصين من البلدان النامية وبلدان التحول الاقتصادي العاملين في الصندوق إلى ما يقرب من ٤٥٪. وأشاروا مع ذلك إلى أن نسب مواطني أربع مناطق ناقصة التمثيل (إفريقيا وشرق آسيا والشرق الأوسط وبلدان التحول الاقتصادي) لا تزال منخفضة، بما في ذلك المستويات الوظيفية العليا. وأيدوا تدابير السياسات التي اعتُمدت مؤخرا ودعوا إلى بذل جهود أكبر لرفع نسبة مواطني هذه المناطق، لا سيما منطقة الشرق الأوسط التي تراجعت نسبتها على مدار العقد السابق.

ونظر المديرون في أهمية زيادة تنوع التجارب والخبرات بين موظفي الصندوق كعنصر داعم لفعالية القوى العاملة، مشيرين أيضا إلى الاستنتاجات التي خلُص إليها تقييم مكتب التقييم المستقل لأداء الصندوق في فترة ما قبل الأزمة المالية والاقتصادية. وأوصوا بمراعاة الأبعاد التعليمية والمهنية واللغوية وأبعاد التنوع الأخرى في التعيين والتطوير الوظيفي.

وأشاد المديرون ببلوغ المقياس المرجعي الذي يصل إلى ٢٠٪ فيما يخص تمثيل المرأة بين كبار الموظفين ولكنهم أشاروا إلى تأخر الصندوق عن مواكبة معظم المؤسسات الدولية المناظرة في هذا الصدد. وأعربوا عن رأيهم بضرورة تحسين التنوع من حيث نوع الجنس في الوظائف الأساسية مثل المناصب العليا ووظائف الخبراء الاقتصاديين. وفي هذا الصدد، شجع المديرون المبادرة الجارية لإعادة تحديد المقياس المرجعي لتولي المرأة مناصب بين كبار المسؤولين بمستوى الطموح الملائم وأشاروا إلى الحاجة إلى توافر ظروف العمل الداعمة.

وأيد المديرون التوصيات التي أضافها التقرير باتخاذ مزيد من الإجراءات. وأكدوا أن التقدم السريع المستمر نحو أهداف تنوع الموارد البشرية في الصندوق يقتضي استمرار القيادة القوية من الإدارة والمراقبة الدقيقة للمديرين على كافة المستويات ومساءلتهم عن النتائج. ودعوا إلى بذل جهد خاص لتعزيز التنوع بين كبار مديري شؤون العاملين، ورحبوا بتشديد استراتيجية تنوع الموارد البشرية على تدريب الموظفين في كافة المستويات وتوعيتهم بمبرر التنوع في بيئة العمل، وتهيئة ممارسات إدارة شؤون العاملين لكي تتسق مع أهداف تنوع الموارد البشرية في الصندوق.

التغييرات في الإدارة العليا

قام السيد دومينيك ستراوس–كان المدير العام السابق لصندوق النقد الدولي في مايو ٢٠١١ بإبلاغ المجلس التنفيذي بعزمه الاستقالة من منصب المدير العام للصندوق، على أن تصبح هذه الاستقالة سارية المفعول بصفة فورية.[٧٢] وعقب استقالة المدير العام للصندوق، تولى السيد جون ليبسكي النائب الأول لمدير عام الصندوق — والذي كان قد أعلن قبل استقالة المدير العام أنه لن يسعى إلى تمديد فترة خدمته كنائب أول للمدير العام بعد انتهائها ـ منصب مدير عام الصندوق بالنيابة (راجع الإطار ٥–٢). وعلى الفور بدأ المجلس التنفيذي عملية اختيار المدير العام التالي،[٧٣] واعتمد إجراءات سمحت بالاختيار على أساس من العلنية والجدارة والشفافية. وتم تقييم المرشحين في ضوء المواصفات التي حددت المؤهلات المتوقعة لإعداد قائمة قصيرة تضم المرشحين، دون أي تفضيل لمنطقة جغرافية معينة. ثم أجرى المجلس التنفيذي مقابلة مع المرشحيْن في القائمة القصيرة، اجتمع بعدها المجلس لمناقشة نقاط القوة التي يتميز بها كل منهما بهدف اختيار المدير العام الجديد بتوافق الآراء، على غرار ما حدث في جولات الاختيار السابقة.

وفي أواخر يونيو، اختار المجلس التنفيذي السيدة كريستين لاغارد لمنصب مدير عام الصندوق ورئيس المجلس التنفيذي لمدة خمس سنوات تبدأ في الشهر التالي.[٧٤] والسيدة لاغارد هي أول سيدة ترأس الصندوق منذ إنشائه في عام ١٩٤٤.

والسيدة لاغارد فرنسية الجنسية وكانت تشغل منصب وزير المالية في فرنسا منذ يونيو ٢٠٠٧، كما شغلت قبل ذلك منصب وزير التجارة الخارجية لمدة عامين. وتتمتع السيدة لاغارد بخبرة عملية واسعة وحياة مهنية مرموقة كمحام في الشؤون العمالية وممارسات مكافحة الاحتكار، فكانت شريكا في مؤسسة المحاماة الدولية "بيكر آند ماكينزي" حيث اختارها الشركاء رئيسا للمؤسسة في أكتوبر ١٩٩٩، وظلت رئيسة لها حتى يونيو ٢٠٠٥ حين عينت في أول مناصبها الوزارية في فرنسا. والسيدة لاغارد حاصلة على درجات علمية من معهد الدراسات السياسية وكلية الحقوق في جامعة باريس ١٠.

وإثر تولي السيدة لاغارد لمنصبها كمدير عام للصندوق بفترة وجيزة، اقترحت تعيين السيد ديفيد ليبتون في منصب النائب الأول للمدير العام، وكذلك تعيين المستشار الخاص لمدير عام الصندوق آنذاك السيد مِن زو في منصب نائب المدير العام.[٧٥] وكان السيد ليبتون، وهو مواطن أمريكي، يشغل في ذلك الوقت منصب مساعد خاص للرئيس الأمريكي ومدير أقدم للشؤون الاقتصادية الدولية في المجلس الاقتصادي القومي الأمريكي ومجلس الأمن القومي في البيت الأبيض. وقبل توليه هذا المنصب، كان عضوا منتدبا ورئيسا لإدارة المخاطر القُطْرية العالمية في مؤسسة "سيتي غروب". وقبل ذلك كان عضوا منتدبا لمجموعة "مور كابيتال ستراتيجي غروب" التابعة لمؤسسة "مور كابيتال مانيجمانت". وشغل أيضا عدة مناصب رفيعة في وزارة الخزانة الأمريكية، وعمل مستشارا اقتصاديا لحكومات بولندا وروسيا وسلوفينيا في فترات تحولها الاقتصادي. وكان السيد ليبتون قد عمل في صندوق النقد الدولي لمدة ثماني سنوات ركز فيها بشكل خاص على قضايا الاستقرار الاقتصادي في بلدان الأسواق الصاعدة والبلدان المنخفضة الدخل، وذلك بعد تخرجه في عام ١٩٨٢ في جامعة هارفارد حيث حصل على درجتي الدكتوراه والماجستير في الاقتصاد.

وكان السيد زو قبل انضمامه إلى الصندوق في ٢٠١٠ يعمل نائبا لمحافظ البنك المركزي الصيني، ومسؤولا عن الشؤون الدولية وبحوث السياسات ومعلومات الائتمان. وقبل التحاقه بالعمل في البنك المركزي تولى عدة مناصب في مجموعة بنك الصين حيث كان نائبا لرئيسها التنفيذي، ومسؤولا عن التمويل والخزانة، وإدارة المخاطر، والرقابة الداخلية، والشؤون القانونية والامتثال، والاستراتيجية والبحوث. كذلك عمل السيد زو في البنك الدولي لمدة ست سنوات، ودرَّس الاقتصاد في جامعتي جونز هوبكنز وفودان.

الإطار ٥–٢

إلى اللقاء جون ليبسكي

بعد خمس سنوات من العمل المتميز في منصب النائب الأول للمدير العام، غادر جون ليبسكي صندوق النقد الدولي في نوفمبر ٢٠١١، بعد أن واصل عمله لمدة ثلاثة أشهر إضافية كمستشار خاص للمدير العام. وفي حفل وداعي أقيم في مقر الصندوق اجتمع المديرون التنفيذيون للصندوق وأعضاء إدارته العليا وموظفيه في مبنى المقر الرئيسي لتوجيه التحية للسيد ليبسكي وتهنئته على ما قدمه من مساهمات جليلة للصندوق.

وفي كلمة ألقتها السيدة كريستين لاغارد مدير عام الصندوق أمام الحشد المجتمع أشارت سيادتها إلى أن هناك أمورا كثيرة في الصندوق "ما كانت لتتحقق لولا وجود السيد ليبسكي،" مشيرة على وجه التحديد إلى "عملية الإنذار المبكر"، وعلاقة الصندوق الوثيقة مع "مجلس الاستقرار المالي"، وتعاونه الوثيق مع مجموعة العشرين، لا سيما مشاركته في "عملية التقييم المتبادل" التي صممتها هذه المنظمة. وأشار السيد عبد الشكور شعلان، عميد المديرين التنفيذيين، إلى الأسباب التي ستجعل ذكرى السيد ليبسكي باقية في الأذهان "بكل الحب" لافتا الانتباه على وجه الخصوص لجهوده أثناء عمله كمدير عام بالنيابة مشيرا إلى نجاح المؤسسة في تجاوز الفترة العصيبة التي مرت بها كان يرجع لحسن قيادته وإدارته لشؤون المؤسسة. وفي حديث مرئي عبر شاشات الفيديو وصف السيد رودريغو دي راتو، المدير العام الأسبق، قرار تعيين السيد ليبسكي بأنه "واحد من أفضل القرارات التي اتخذتها" خلال الفترة التي قضاها في الصندوق، كما استعرضت السيدة سوزان جورج، رئيسة نقابة موظفي الصندوق، مناسبات معينة قدم فيها السيد ليبسكي الدعم للموظفين. وقد منحت نقابة موظفي الصندوق السيد ليبسكي شهادة تبرع باسمه لصالح "صندوق تكافل الموظفين، كما قدمت السيدة المدير العام باقات الورد للسيد ليبسكي والسيدة حرمه، بالإضافة إلى ألبوم صور تذكارية وكتاب يضم نص الكلمات التي ألقاها السيد ليبسكي خلال مدة توليه منصب النائب الأول للمدير العام.

واسترجع السيد ليبسكي في حديثه ذكريات دخوله صندوق النقد الدولي للمرة الأولى في عام ١٩٧٣ وعمله في إدارة نصف الكرة الغربي وإدارة علاقات أسعار الصرف والتجارة (التي أصبح اسمها حاليا إدارة الاستراتيجيات والسياسات والمراجعة) وكممثل مقيم في شيلي. ووصف الفترة التي أمضاها في منصب النائب الأول للمدير العام بأنها "تجربة رائعة"، مشيدا بموظفي الصندوق في هذه الفترة واصفا إياهم بأنهم من ألمع فرق العمل التي عملت في هذه المؤسسة، وخص بالتقدير أعضاء فريق الموظفين الذين عملوا معه شخصيا، وزملائه السابقين والحاليين في فريق الإدارة العليا.

المساءلة

الشفافية

وُضعت سياسة الشفافية المطبقة في الصندوق في عام ١٩٩٩ وخضعت للمراجعة مؤخرا في مارس ٢٠١٠، وتنص على أنه «إقرارا بأهمية الشفافية، فسوف يسعى الصندوق للكشف عن الوثائق والمعلومات في حينها ما لم تكن هناك أسباب قوية ومحددة تتعارض مع الكشف عنها». ووفقا لهذه السياسة، فإن هذا المبدأ «يحترم النشر الطوعي للوثائق المتعلقة بالبلدان الأعضاء، وسيتم تطبيقه بما يضمن ذلك».[٧٦] وتُرفع للمجلس التنفيذي سنويا مستجدات تنفيذ سياسة الشفافية المعتمدة في الصندوق، وتمثل هذه التقارير جزءا من المعلومات التي ينشرها الصندوق في إطار جهوده في مجال الشفافية. ويمكن الاطلاع على مستجدات ٢٠١١ على الموقع الإلكتروني للصندوق.[٧٧]

مكتب التقييم المستقل

أنشئ مكتب التقييم المستقل في عام ٢٠٠١ لتقييم سياسات صندوق النقد الدولي وأنشطته بغرض تعزيز الشفافية والمساءلة، وتقوية ثقافة التعلم، ودعم الحوكمة المؤسسية للمجلس التنفيذي ومسؤولياته الإشرافية. ومكتب التقييم المستقل، وفقا لصلاحياته، مستقل تماما عن الإدارة العليا للصندوق ويعمل دون تدخل من المجلس التنفيذي الذي يرفع إليه النتائج التي يخلص إليها.

وتشمل تقييمات مكتب التقييم المستقل الجارية «الاحتياطيات الدولية: مشورة صندوق النقد الدولي والمنظورات القُطرية»، و«دور صندوق النقد الدولي كمستشار أمين»، و«الاستفادة من التجربة في الصندوق: تقييم مكتب التقييم المستقل لنظم التقييم الذاتي «. ويمكن الاطلاع على النصوص الكاملة للتقييمات التي استكملها المكتب، وعلى معلومات عن التقييمات الجارية، وتقارير القضايا والتقارير السنوية الصادرة عنه ووثائق أخرى في موقع المكتب الإلكتروني على شبكة الإنترنت.[٧٨]

واحتفل مكتب التقييم المستقل بمرور أول عقد على إنشائه بعقد مؤتمر في المقر الرئيسي لصندوق النقد الدولي في ديسمبر ٢٠١١. وحضر المؤتمر المديرون التنفيذيون، وأعضاء حاليون وسابقون في الإدارة العليا، وكبار المسؤولين، وأطراف معنية خارجية، وفرق التقييم الحالية والسابقة في المكتب. ويسلط الإطار ٥–٣ الضوء على هذا المؤتمر.

الإطار ٥-٣

المؤتمر السنوي العاشر لمكتب التقييم المستقل

في كلمة افتتاحية أمام المؤتمر السنوي العاشر لمكتب التقييم المستقل تحت عنوان: "عشرة أعوام من التقييم المستقل في صندوق النقد الدولي: ماذا تحقق؟" صرح السيد مويسيس شوورتس، مدير مكتب التقييم المستقل بأن الهدف من إنشاء المكتب كان دعم ثقافة التعلم والمساءلة في صندوق النقد الدولي وتعميق فهم الأطراف المعنية الخارجية لكيفية عمل هذه المؤسسة. وجاءت هذه الأهداف لتكون بمثابة حجر الأساس لتقييمات المكتب. وفي الكلمة التي ألقتها السيدة كريستين لاغارد أمام المؤتمر حثت سيادتها مكتب التقييم المستقل على "مواصلة إنتاج التحليلات الضرورية التي تتسم بالأمانة والإنصاف." وقالت إن مكتب التقييم المستقل يضفي سمة كشف الحقيقة دون تجميل إلى مؤسسة تتميز بالإدلاء بالحقيقة،" مشددة على اعتماد الصندوق على "الأمانة والموثوقية". وأشار المدير التنفيذي السيد موكتسي ماجورو، رئيس لجنة التقييم في المجلس التنفيذي، إلى "مساهمة مكتب التقييم المستقل الجديرة بالثناء في مساعدة الصندوق على الاضطلاع بمسؤولياته بمزيد من الفعالية،" وأضاف قائلا إنه "يتعين على مكتب التقييم المستقل، بصفته رقيبا داخليا، أن يصرح بالحقيقة كما هي،" معلنا "النجاحات والإخفاقات على حد سواء." وأشار كذلك إلى أنه "حتى يتمكن الصندوق من المحافظة على أهميته وازدهاره فمن الأهمية البالغة أن يعمل على تحسين سبل التعلم وتسريع وتيرته ... [فالبقاء] للأكثر استجابة للتغير."

وقد أتاح هذا المؤتمر فرصة للنظر في الموضوعات متكررة الظهور في تقييمات مكتب التقييم المستقل. وسلط السيد شوورتس الضوء على الموضوعات التالية:

- الحاجة إلى تعزيز نظام الحوكمة في الصندوق وتوضيح الأدوار والمسؤوليات — بدءا من اللجنة الدولية للشؤون النقدية والمالية والمجلس التنفيذي ووصولا إلى الإدارة العليا وكبار الموظفين؛
- ضرورة زيادة المساواة في المعاملة بين مختلف البلدان الأعضاء في تطبيق السياسات وصياغة المشورة؛
- أهمية إيجاد الحوافز لتشجيع وجهات النظر المختلفة ودعم الخبراء في إثارة المسائل العويصة مع السلطات الوطنية، حتى في أكبر البلدان؛
- الحاجة الملحة لزيادة اندماج العمل التحليلي والتشغيلي في الإدارات المختلفة — الأمر الذي يشجع على التعاون ويحد من الصراعات والسلوكي الانعزالي.

وتقدم المشاركون بالتهنئة إلى مكتب التقييم المستقل على ما يبذله من جهود، مؤكدين أن استقلالية المكتب وجودة تقاريره التقييمية هما من أهم مواطن قوته. وأعربوا عن رأيهم بأن الفرصة متاحة لإدخال التحسينات في بعض المجالات مثل النشر ومتابعة تنفيذ التوصيات. وعلى وجه التحديد، أكد العديد من المشاركين وجود ضعف في إطار الصندوق لتنفيذ ومراقبة أعمال متابعة التوصيات الصادرة عن مكتب التقييم المستقبل والمعتمدة من المجلس التنفيذي.

المجلس التنفيذي يراجع تقارير مكتب التقييم المستقل وتوصياته

كما أُشير سلفا، برغم أن مكتب التقييم المستقل يعمل دون تدخل من المجلس التنفيذي، فإنه يبلغ ما يخْلُص إليه من نتائج إلى المجلس الذي يقوم بدوره بمراجعتها. وفي مايو ٢٠١١، قام مكتب التقييم المستقل باستكمال ونشر تقييمه لأهمية البحوث التي يجريها الصندوق واستخداماتها، وناقش المجلس التنفيذي هذا التقييم في الشهر التالي. ويمكن الاطلاع على النص الكامل لهذا التقييم، بما في ذلك التلخيص الصادر حول مناقشة المجلس التنفيذي ذات الصلة، في الموقع الإلكتروني لمكتب التقييم المستقل.

تنفيذ التوصيات الصادرة عن مكتب التقييم المستقل والمعتمدة من المجلس التنفيذي

بعد فترة وجيزة عقب كل مناقشة يجريها المجلس التنفيذي حول أي من تقارير التقييم التي تصدر عن مكتب التقييم المستقل، تعرض الإدارة العليا للصندوق على المجلس خطة استشرافية لتنفيذ توصيات المكتب التي يعتمدها المجلس. وتمثل خطة التنفيذ جزءا من إطار، وُضِع بعد إجراء تقييم خارجي لعمل مكتب التقييم المستقل، ويهدف إلى ضمان متابعة تنفيذ توصيات مكتب التقييم المستقل المعتمدة من المجلس ورصدها على نحو أكثر انتظاما. ويتضمن هذا الإطار «تقرير المراقبة الدورية» الذي بدأ صدوره في ٢٠٠٧. ويركز كل تقرير من تقارير المراقبة الدورية على مدى التقدم في تطبيق خطط التنفيذ التي تضعها الإدارة العليا وما إذا كان قد تم تطبيق التوصيات القائمة من التقرير السابق.

وقام المجلس التنفيذي في سبتمبر ٢٠١١ بمراجعة «تقرير المراقبة الدوري الرابع»،[٧٩] الذي ينظر في حالة تنفيذ خطة معلومات الإدارة المتعلقة بتوصيات التقييم الذي أجراه مكتب التقييم المستقل لمشاركة الصندوق في قضايا السياسة التجارية الدولية. ويعرض هذا التقرير أيضا مستجدات التقدم في تحسين قاعدة بيانات «مراقبة اتفاقات الصندوق» وانتقال الموظفين — القضايا التي ركزت عليها لجنة التقييم التابعة للمجلس التنفيذي من «تقرير المراقبة الدوري» السابق. وأيد المجلس ما خلُص إليه التقرير من أن جميع معايير الأداء الرئيسية المرتبطة بخطة معلومات الإدارة عن السياسة التجارية قد تم استيفاؤها أو هي في سبيلها إلى الاكتمال في الوقت المناسب. ولم تطرح اقتراحات باتخاذ أي إجراءات علاجية جديدة ولم تكن هناك أي معايير أداء قائمة لمراجعتها في «تقرير المراقبة الدوري» القادم، برغم أنه سيقدم مزيدا من المستجدات حسب مقتضى الحال عن القضايا الأوسع نطاقا التي أثيرت في سياق «التقرير الرابع».

إطار الانضباط الخُلُقي للموظفين والإدارة العليا والمجلس التنفيذي

يتضمن إطار الانضباط الخُلُقي في الصندوق مجموعة شاملة من القواعد والإجراءات لاتخاذ إجراءات تأديبية، تدعمها بنية تحتية قوية تشمل مستشار الانضباط الخُلُقي المستقل، ومسؤول الشكاوى المستقل، و«الخط الساخن للإبلاغ عن التجاوزات» الذي يمكن موظفي الصندوق والجمهور العام من الإبلاغ، بشكل آمن ودون الإفصاح عن الهوية، عن أي سوء استخدام لموارد الصندوق أو أي تجاوزات يقترفها موظفو الصندوق أو المتعاقدين معه من الخارج.

وأصدر الصندوق في مايو ٢٠١١ معايير معدلة لسلوك موظفي الصندوق،[٨٠] وهي ثمرة عمل استمر لأكثر من عامين لتعزيز إطار الانضباط الخُلُقي في المؤسسة. ووضعت معايير السلوك المعززة شروطا جديدة للإبلاغ في عن العلاقات الشخصية الوثيقة في مكان العمل وحدَّثت سياسات المؤسسة بشأن التحرش والتمييز. وعززت هذه المعايير أيضا الحماية ضد الانتقام من الموظفين الذي يبلغون عن أفعال يُشتبه في كونها من قَبيل سوء السلوك، بينما أوضحت إجراءات السير في التحقيقات بشأن سوء السلوك والإشراف عليها. وتضمن تحديث المعايير التعاون والتشاور على نطاق واسع على مستوى المؤسسة. كذلك حدد الصندوق معايير سياساته بالمقارنة مع المعايير المطبقة في المؤسسات المناظرة واستعرض أفضل الممارسات في شريحة واسعة من المؤسسات الأخرى.

واعتمد المديرون التنفيذيون أيضا «مدونة قواعد السلوك»،[٨١] والتي تعتزم توفير إرشادات عن المعايير الأخلاقية المرتبطة بوضعهم ومسؤولياتهم في الصندوق، أو التي تؤثر عليها. وتنظر لجنة الأخلاقيات التابعة للمجلس التنفيذي في موضوعات تخص «مدونة السلوك». فضلا على ذلك، تقدم اللجنة إرشادات للمديرين التنفيذيين، عند الطلب، حول الجوانب الخُلُقية لسلوك المناوبين والمستشارين والمساعدين العاملين معهم.

المشاركة في عمل الأطراف المعنية الخارجية

التواصل الخارجي

إن هدف صندوق النقد الدولي من المشاركة في عمل منظمات المجتمع المدني والقيادات الشبابية، والاتحادات المهنية ونقابات العمال، وأعضاء البرلمانات، والأكاديميين، ومستودعات الفكر، يرتكز على محورين: أولا، الاستماع للأصوات الخارجية من أجل تكوين فهم أعمق لشواغلهم ومنظوراتهم، وذلك بهدف إضفاء مزيد من الأهمية على مشورة الصندوق بشأن السياسات وتحسين جودتها؛ وثانيا، تعميق فهم العالم الخارجي لأهداف الصندوق وعملياته. ويتجه الصندوق بصورة متزايدة في الوقت الحاضر نحو استخدام أدوات جديدة في التواصل الخارجي، ومنها وسائط التواصل الاجتماعي (راجع الإطار ٥–٤)، والفيديو، والتسجيلات الصوتية.

التواصل الخارجي لإدارة الصندوق العليا

مع تنامي أهمية جهود التواصل الخارجي التي يبذلها الصندوق في مواجهة الأزمة وما أعقبها، قام فريق الإدارة العليا بدور متزايد الأهمية في السنوات الأخيرة ضمن جهود التواصل الخارجي للصندوق. وبالإضافة إلى أهداف التواصل الخارجي الأكثر تحديدا والتي نستعرضها أدناه، فأنشطة التواصل الخارجي للإدارة العليا وكبار المسؤولين في الصندوق تتيح فرصة، بشكل أعم، لتوضيح الرؤية الاستراتيجية للمؤسسة وبيان أهم الأولويات على صعيد السياسات أمام البلدان الأعضاء بوجه عام، وحشد تأييد صناع السياسات في إجراء إصلاحات صعبة على المستوى الوطني تنطوي على منافع محلية وعالمية، ومعرفة المزيد عن القضايا التي تؤثر على الأطراف المعنية الرئيسية في البلدان الأعضاء، بما في ذلك العناصر غير التقليدية، بهدف تعزيز التحليل الذي يجريه الصندوق والمشورة التي يقدمها على صعيد السياسات؛ وتعزيز التزام الصندوق بتقديم المساندة اللازمة للبلدان الأعضاء، لا سيما البلدان الأكثر تأثرا بالأزمة.

وسافرت السيدة مدير عام الصندوق إلى كل منطقة من المناطق الخمسة خلال السنة المالية ٢٠١٢، واجتمعت مع رؤساء دول وأطراف معنية رئيسية أخرى في البلدان الأعضاء، وسعت إلى تضافر الجهود للمشاركة في العمل مع وسائل الإعلام، واتحادات العمال، ومنظمات المجتمع المدني، وأعضاء البرلمانات ومجموعات الأعمال. كذلك قام النائب الأول للمدير العام ونواب مدير عام الصندوق بجولات واسعة خلال السنة مستفيدين من العديد من الفرص لدعم أهداف التواصل الخارجي التي وضعها الصندوق.

المشاركة مع فئات العاملين

ازداد عمق التعاون بين صندوق النقد الدولي ومنظمة العمل الدولية خلال السنة المالية ٢٠١٢ في مواجهة الأزمة الراهنة في أوروبا. ففي ظل «مبادرة الحد الأدنى للحماية الاجتماعية» المشتركة الجاري تنفيذها على أساس تجريبي في السلفادور وموزامبيق وفييت نام، تحدد منظمة العمل الدولي احتياجات ما بعد آليات الحماية الاجتماعية القائمة لوضع حد أدنى أساسي للحماية الاجتماعية وتضع تقديرا لتكلفة المجموعة الأساسية من التحويلات الاجتماعية؛ وبعد ذلك

الإطار ٥–٤

الصندوق يُطلق مدونة باللغة العربية

في سياق الجهود المبذولة لزيادة أنشطة التواصل الخارجي في منطقة الشرق الأوسط، أطلق صندوق النقد الدولي مدونته الإلكترونية العربية ـ التي تحمل عنوان «النافذة الاقتصادية» في أكتوبر ٢٠١١.[أ] وتأتي المدونة العربية لتصبح مكملة للمدونة الإنجليزية التي تحمل عنوان iMFdirect—the Fund's global — والمدونة الإسبانية التي تحمل عنوان Diálogo a Fondo؛ وبالإضافة إلى ذلك فإن الصندوق لديه مدونة إلكترونية متخصصة في الإدارة المالية العامة. وتهدف المدونة العربية الجديدة إلى تشجيع الحوار التفاعلي كما إنها تتيح التحليلات والحلول الممكنة للقضايا الاقتصادية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، مع طرح تعليقات وبحوث باللغة العربية حول الموضوعات العالمية. وفي غضون الشهور السبعة الأولى، أنشأت المدونة قاعدة عريضة من القراء ونشرت أكثر من ٦٠ مقالا، بما في ذلك ثلاث تدوينات للمدير العام وأربع تدوينات للسيدة نعمت شفيق، نائب المدير العام. وبنهاية السنة المالية ٢٠١٢، كانت المدونة قد شكلت قاعدة من القراء في ٥٢ بلدا، ومنها الجزائر ومصر والأردن والكويت وليبيا وعُمان والمملكة العربية السعودية وتونس والإمارات العربية المتحدة.. وقد حازت المدونة على إقبال كبير من الجمهور في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، وأعيد نشر محتوياتها في المدونات والمواقع الإخبارية الرائدة في العالم العربي.

أ يمكن الاطلاع على المدونة في العنوان الإلكتروني التالي: http://blog-montada.imf.org/

يجري الصندوق تقييما لنطاق تنفيذ برنامج المزايا الضرورية على أساس قابل للاستمرار من منظور المالية العامة، وتُعرض البدائل على السلطات القُطرية لاتخاذ قرار بشأنها. والتعاون بين صندوق النقد الدولي ومنظمة العمل الدولية بشأن قضايا سوق العمل والعمالة يركز على السياسات التي تشجع النمو المنشئ لفرص العمل، ويركز عمل الصندوق أساسا على بُعد السياسة الاقتصادية الكلية، بينما تعالج منظمة العمل الدولية القضايا المؤسسية في سوق العمل. ويُعزى هذا التعاون إلى الأهمية المتزايدة التي تكتسبها قضايا سوق العمل عند تقديم الصندوق للمشورة، وخاصة في البلدان المرتبطة معه ببرامج وبلدان الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، حيث أصبحت البطالة بين الشباب من القضايا الأساسية التي تؤثر على الاستقرار الاقتصادي الكلي. أما عنصر الحوار الاجتماعي في التعاون بين المؤسستين فقد اكتسب زخما جديدا في السنة المالية ٢٠١٢، فعُقدت اجتماعات تمهيدية حول المشاورات، التي سبق الاتفاق عليها، بين السلطَات والاتحادات وأصحاب العمل في بلغاريا والجمهورية الدومينيكية وزامبيا. وكان يُتوقع بدء الحوارات الرسمية خلال السنة المالية ٢٠١٣.

وأصبح التفاعل مع اتحادات العمال عنصرا أساسيا في تواصل الصندوق مع الأطراف المعنية غير الحكومية، واكتسبت اتصالاته مع الاتحادات في أوروبا أهمية متزايدة خلال السنة المالية ٢٠١٢ مع اشتداد الأزمة الأوروبية. وتُعقد في الوقت الحاضر اجتماعات مع الاتحادات المهنية الوطنية خلال معظم زيارات بعثات مشاورات المادة الرابعة التي يجريها خبراء الصندوق، ويحافظ كثير من الممثلين المقيمين على أواصر الاتصال بالاتحادات بشكل منتظم. فضلا على ذلك، تجري إدارة الصندوق العليا وإداراته المختلفة اتصالات منتظمة بممثلي حركة الاتحادات المهنية الدولية، وذلك غالبا تحت مظلة «الاتحاد الدولي لنقابات العمال»، وكذلك في سياق علاقة الصندوق مع منظمة العمل الدولية.

المشاركة في العمل مع منظمات المجتمع المدني

شارك الصندوق بكثافة في العمل مع منظمات المجتمع المدني – مثل المنظمات غير الحكومية، والمؤسسات والمجموعات الأكاديمية، ومستودعات الفكر– بشأن قضايا السياسات خلال العقد الماضي، مع التركيز المستمر على البلدان منخفضة الدخل. وعُقد مؤتمران كانا من أبرز معالم هذه المشاركة خلال السنة المالية ٢٠١٢ هما مؤتمر «إدارة الموارد الطبيعية في إفريقيا جنوب الصحراء» الذي اشتركت في استضافته في مارس ٢٠١٢ حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية، ومؤتمر «جماعة شرق إفريقيا بعد عشر سنوات: تعميق اندماج الجماعة» واشتركت في استضافته أمانة جماعة شرق إفريقيا في فبراير ٢٠١٢.

وحققت الاجتماعات وحلقات النقاش التي عُقدت مع منظمات المجتمع المدني نجاحا كبيرا كسبل ممتازة مفتوحة أمام صندوق النقد الدولي، ليس لتقديم المعلومات وحسب، وإنما أيضا للاستماع مباشرة لآراء منظمات المجتمع المدني وأصواتها. وبدأ الصندوق منذ عام ٢٠٠٩ يطلب من منظمات المجتمع المدني التعبير عن آرائها في قضايا محددة على نحو أكثر انتظاما — مثل فرض الضرائب على الموارد الطبيعية وإدارة الثروات، و»مراجعة الرقابة المقررة كل ثلاث سنوات» (راجع الفصل الثالث)، ومراجعة شرطية البرامج — من خلال التشاور مع الجمهور عبر شبكة الإنترنت.

وكان «برنامج زمالة منظمات المجتمع المدني» خلال فترة الاجتماعات السنوية لعام ٢٠١١ واجتماعات الربيع لعام ٢٠١٢ يمثل منبرا بديلا لقادة يبلغ مجموعهم معا ٤١ قائدا من المجتمع المدني والمنظمات الشبابية لمناقشة جدول أعمال الصندوق بشأن السياسات وتعزيزه، من خلال عقد حلقات نقاش، ومشاورات مباشرة، واجتماعات ثنائية مع الإدارة العليا، والمديرين التنفيذيين لصندوق النقد الدولي، والمديرين والخبراء من مختلف إداراته. وبالمثل، في سياق جهود الصندوق لتعزيز التواصل المتبادل مع الأطراف المعنية على المستوى القُطري، أطلق في السنة المالية ٢٠١٢ «برنامج الزمالة الأكاديمية» الذي يأتي في ظله أكاديميون من البلدان ذات الدخل المنخفض والمتوسط لحضور الاجتماعات السنوية واجتماعات الربيع التي يعقدها الصندوق، حيث يشاركون في فعاليات رسمية ويتواصلون مع خبراء الصندوق في كافة مستويات المؤسسة. وقام البرنامج برعاية خمسة عشرة أكاديميا من مختلف المناطق خلال السنة.

وبالإضافة إلى ذلك، عمل الصندوق أيضا على توسيع وتكثيف الحوار والتواصل مع مستودعات الفكر والأكاديميين من مختلف أنحاء العالم، كما أنه يشترك بانتظام في فعالية عامة مشتركة وفي تبادل الأفكار والآراء على المستوى الخاص.

الحوار مع أعضاء الهيئات التشريعية

يهدف حوار صندوق النقد الدولي مع أعضاء الهيئات التشريعية إلى الاستماع لآرائهم ومعرفة شواغلهم فيما يخص المشورة التي يقدمها الصندوق بشأن السياسات للبلدان الأعضاء، وتجتمع أفرقة العمل القُطرية في الصندوق مع أعضاء الهيئات التشريعية على أساس منتظم لمناقشة القضايا القُطرية. وخلال السنة المالية ٢٠١٢، نظم الصندوق عدة فعاليات بالتعاون مع الشبكة البرلمانية كانت موجهة بصفة خاصة للحوار مع أعضاء الهيئات التشريعية. وعُقدت حلقة تطبيقية خلال الاجتماعات السنوية لعام ٢٠١١ حضرها ٢٤ عضوا من أعضاء الهيئات التشريعية من ١٩ بلدا لمناقشة تأثير الأزمة المالية العالمية على البلدان النامية وأتاحت الفرصة أمام هؤلاء الأعضاء لعرض آراءهم ووجهات نظرهم حول طائفة من القضايا. وعُقدت حلقة تطبيقية أخرى خلال اجتماعات الربيع لعام ٢٠١٢ ركزت على التحديات المستمرة التي تواجه البلدان النامية في محاولة للتعامل بفعالية مع الأزمة وركزت على قضايا مثل النمو الشامل للجميع وإصلاح نظام الحوكمة في الصندوق.

واجتمع في مارس ٢٠١٢ أكثر من ١٢٠ عضوا من أعضاء البرلمانات من ٤٠ بلدا إفريقيا في مدينة كيغالي، رواندا، لحضور مؤتمر نظمته الشبكة البرلمانية على مدى يومين بالتعاون مع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، حول بناء دور القطاع الخاص كمحرك للنمو في إفريقيا. واستضافت المؤتمر حكومة رواندا كما ألقى الرئيس بول كاغامي كلمة خلاله.

الأنشطة الخيرية

بُني برنامج العلاقات المدنية والمجتمعية في الصندوق على أساس الهدف النهائي الذي وضعته المؤسسة لتقوية السياسات التي تعزز النمو الاقتصادي وتحسن مستوى رخاء الشعوب في بلدانه الأعضاء البالغة ١٨٨ بلدا. ويهدف البرنامج إلى مساعدة المجتمع في مدينة واشنطن العاصمة الكبرى (المدينة المضيفة لصندوق النقد الدولي)، وكذلك المؤسسات الخيرية العاملة مع البلدان النامية، من خلال تبرعات الموظفين التي تتبرع المؤسسة بما يضاهي جزء منها، والأنشطة التطوعية، والمبادرات المجتمعية. وبلغ مجموع المنح والتبرعات التي قدمها الصندوق أكثر من ١٨ مليون دولار أمريكي منذ إنشاء البرنامج في ١٩٩٤ وبلغت حوالي ٨٠٠ ألف دولار أمريكي في السنة المالية ٢٠١٢. وتضمن هذا المبلغ ما يزيد قليلا على مبلغ ٣٢٥ ألف دولار أمريكي دُفع لمضاهاة التبرعات في ظل برنامج «أيادي العون»، وحملة سنوية لتبرعات الموظفين جمعت أكثر من ٦٥٠ ألف دولار أمريكي من الموظفين والمتقاعدين في حملة خريف ٢٠١١، وحوالي ٧٠ ألف دولار أمريكي كمساهمات لمضاهاة حملات الإغاثة الإنسانية التي أطلقها الموظفون لمساعدة ضحايا الكوارث الطبيعية في البلدان النامية. وتتولى لجنة صندوق النقد الدولي الاستشارية لبرنامج العلاقات المدنية، وتتألف

من اثني عشر عضوا متطوعا يمثلون الموظفين والمتقاعدين وأزواجهم، قيادة جهود الصندوق في تقديم دعم من خلال المنح النقدية (بلغ مجموعها حوالي ٤٠٠ ألف دولار أمريكي في السنة المالية ٢٠١٢)، إلى منظمات غير هادفة للربح في واشنطن العاصمة والبلدان النامية.

تقارير آفاق الاقتصاد الإقليمي

ينشر صندوق النقد الدولي تقارير «آفاق الاقتصاد الإقليمي» كجزء من سلسلة الدراسات الاستقصائية للأوضاع الاقتصادية والمالية العالمية التي يجريها، وتتضمن هذه التقارير تحليلا أكثر تفصيلا للتطورات الاقتصادية وأهم قضايا السياسات في المناطق الرئيسية في العالم. وعادة ما تصدر تقارير آفاق الاقتصاد الإقليمي بالتنسيق مع لقاءات التواصل الخارجي الموسعة في كل منطقة. ويمكن الاطلاع على البيانات الصحفية التي تلخص استنتاجات تقارير «آفاق الاقتصاد الإقليمي»، والنصوص الكاملة لها والمحاضر والبث الشبكي للمؤتمرات الصحفية التي تُعقد وقت الإصدار في الموقع الإلكتروني لصندوق النقد الدولي.[٨٢]

مكاتب الصندوق الإقليمية

مكتب منطقة آسيا والمحيط الهادئ

نظرا لأن المكتب الإقليمي لمنطقة آسيا والمحيط الهادئ هو بمثابة نافذة الصندوق في هذه المنطقة ذات الأهمية المتنامية في الاقتصاد العالمي، فإنه يساعد في مراقبة التطورات الاقتصادية والمالية للمساعدة في زيادة تركيز أنشطة رقابة الصندوق على هذا الإقليم. ويسعى المكتب إلى زيادة التعريف بدور الصندوق وسياساته في المنطقة وإبلاغ الصندوق بالمنظورات الإقليمية بشأن القضايا الرئيسية. وانطلاقا من هذا الدور، قام مكتب منطقة آسيا والمحيط الهادئ بزيادة الرقابة الثنائية والإقليمية بتوسيع دوره في منغوليا، والمشاركة الفعالة في عمل اليابان، وزيادة الرقابة الإقليمية مع إقامة منتديات في آسيا ومنها منتدى آسيان +٣، كما كثف أنشطة التواصل لدعم عقد الاجتماعات السنوية لعام ٢٠١٢ في طوكيو. ويواصل المكتب تنظيم مؤتمرات وأنشطة تسمح بقيام منبر لعقد المناقشات حول الموضوعات الراهنة ذات الأهمية لعمل الصندوق (الإطار ٥–٥ يعرض مثالا على ذلك)، وتعزيز بناء القدرات في المنطقة من خلال برنامج المنح الدراسية المشترك بين حكومة اليابان وصندوق النقد الدولي وبرامج الندوات الاقتصادية الكلية.

المكاتب في أوروبا

تضطلع مكاتب صندوق النقد الدولي في أوروبا بتمثيل الصندوق في المنطقة، وتقدم المشورة اللازمة للإدارة العليا والإدارات المختلفة، وتدعم عمليات الصندوق في أوروبا، وتمثل قناة تعبر من خلالها البلدان الأوروبية عن آرائها في القضايا ذات الصلة بالصندوق. وتقوم المؤسسات القائمة في أوروبا، مثل «منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي»، والاتحاد الأوروبي، ومجلس الاستقرار المالي، وبنك التسويات الدولية، بدور بالغ الأهمية في التعامل مع الأزمة الاقتصادية والمالية. لذلك كان من المهم للغاية تعزيز التعاون بين الصندوق وهذه المؤسسات.

وتركز أنشطة مكاتب الصندوق في أوروبا أساسا على أربعة مجالات. أولا، تسهم هذه المكاتب في أنشطة الصندوق الرقابية متعددة الأطراف والإقليمية من خلال تمثيلها للصندوق في عدد من المؤسسات، والإبلاغ بشأن آراء وأنشطة المنظمات الدولية، ومستودعات الفكر، والخبراء البارزين في أوروبا، والمشاركة في مشاورات الصندوق مع مؤسسات الاتحاد الأوروبي. ثانيا، تمثل هذه المكاتب الصندوق في الأنشطة اليومية للجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي وتربطها علاقات عمل وثيقة مع وكالات التنمية ثنائية الأطراف ومتعددة الأطراف في أوروبا. وثالثا، تنظم مكاتب الصندوق في أوروبا أنشطة تواصل مكثفة لتوفير مزيد من المعلومات لإثراء الحوار بشأن السياسات ونشر آراء الصندوق حول أهم قضايا السياسات في أوروبا. ورابعا، تعمل هذه المكاتب مع إدارة الموارد البشرية للمساعدة في تحقيق أهداف التوظيف في الصندوق.

الإطار ٥–٥

مؤتمر إصلاح الرعاية الصحية العامة في آسيا

يمثل إصلاح الرعاية الصحية قضية مهمة على مستوى المالية العامة في شتى أنحاء العالم، لا سيما في الاقتصادات المتقدمة، حيث يتوقع أن يرتفع مستوى الإنفاق على الرعاية الصحية العامة بمتوسط قدره ٣٪ من إجمالي الناتج المحلي على مدار العشرين سنة القادمة. وقد التقى كبار المسؤولين الحكوميين والقيادات الأكاديمية من ١١ بلدا لمناقشة إصلاح الرعاية الصحية العامة في آسيا، وذلك في مؤتمر عُقد في شهر أكتوبر ٢٠١١ في العاصمة اليابانية طوكيو، بتنظيم مشترك من إدارة شؤون المالية العامة في صندوق النقد الدولي والمكتب الإقليمي لمنطقة آسيا والمحيط الهادئ وبدعم من الحكومة اليابانية. ويأتي هذا المؤتمر ذي اليوم الواحد في سياق جهود الصندوق لمواصلة الحوار مع السلطات القُطرية والجمهور حول أهم التحديات المالية التي تواجه البلدان الأعضاء.

وتحدث السيد مِن زو، نائب مدير عام الصندوق، في افتتاح المؤتمر فأكد أن نجاح جهود ضبط أوضاع المالية العامة في الاقتصادات المتقدمة سوف يقتضي احتواء نمو الإنفاق العام المرتبط بالتقدم في العمر، بما في ذلك نفقات الرعاية الصحية. وأشار إلى توافر أدوات السياسة الفعالة اللازمة لاحتواء نمو نفقات الرعاية الصحية العامة، بما في ذلك الحدود القصوى للموازنة، والاستخدام الرشيد للمنافسة من أجل دعم الكفاءة، ونظم الدفع التي تحد من استخدام ترتيبات الرسوم مقابل الخدمة، وزيادة الاعتماد على التمويل الخاص، بما في ذلك من خلال زيادة استخدام التأمين الخاص.

وكما أشار السيد زو، فإن الاقتصادات الصاعدة لديها حيز مالي أكبر لزيادة الإنفاق بغية توسيع نطاق الخدمات الصحية، لا سيما في آسيا الصاعدة، حيث تتسم النتائج المحققة من الرعاية الصحية بالجودة مقارنة بالإنفاق. ومن بين التحديات القائمة ضرورة توفير التغطية الشاملة للسكان للحصول على مجموعة من الخدمات الصحية القابلة للاستمرار من الناحية المالية. ويتمثل الهدف في تخفيض النفقات المرتفعة التي يتحملها السكان وذلك لزيادة الحماية المالية. ومن الأولويات كذلك بالنسبة للمنطقة تقييم كفاءة تكلفة هذه الخدمات.

وتقدم آسيا عددا من قصص النجاح التي يمكن الاستناد إليها في صياغة استراتيجيات الإصلاح، ومنها نجاح اليابان في احتواء نمو التكلفة، والإنجاز الذي حققته تايلند في نظام التغطية الصحية الشاملة على الرغم من اتسام سوق العمل بدرجة عالية من عدم الرسمية. وسوف يعتمد المزيج الملائم من الإصلاحات المستمد من قصص النجاح في المنطقة على ظروف كل بلد على حدة.

المديرون التنفيذيون والمناوبون

حسب الوضع في ٣٠ إبريل ٢٠١٢ [١]

المعينون

ميغ لوندساغر شاغر	الولايات المتحدة
ميتسوهيرو هيروساوا توميوكي شيمودا	اليابان
هوبرت تيماير ستفن ماير	ألمانيا
أمبرواز فايولي آليس تيراكول	فرنسا
ألكسندر غيبز روبرت إيلدر	المملكة المتحدة

المنتخبون

ويلي كيكنز (بلجيكا) يوهان برادر (النمسا)	النمسا، بيلاروس، بلجيكا، الجمهورية التشيكية، هنغاريا، كوسوفو، لكسمبرغ، الجمهورية السلوفاكية، سلوفينيا، تركيا
كارلوس بيريز–فيرديا (المكسيك) خوزيه روجاس راميريز (فنزويلا)	كوستاريكا، السلفادور، غواتيمالا، هندوراس، المكسيك، نيكاراغوا، إسبانيا، فنزويلا
منو سنيل (هولندا) يوري ياكوشا (أوكرانيا)	أرمينيا، البوسنة والهرسك، بلغاريا، كرواتيا، قبرص، جورجيا، إسرائيل، جمهورية مقدونيا اليوغسلافية السابقة، مولدوفا، الجبل الأسود، هولندا، رومانيا، أوكرانيا
أريغو سادون (إيطاليا) ثانوس كاتساماباس (اليونان)	ألبانيا، اليونان، إيطاليا، مالطة، البرتغال، سان مارينو، تيمور–ليشتي
ديرجيون شيا (سنغافورة) أيدا بوديمان (إندونيسيا)	بروناي دار السلام، كمبوديا، فيجي، إندونيسيا، جمهورية لاو الشعبية الديمقراطية، ماليزيا، ميانمار، نيبال، الفلبين، سنغافورة، تايلند، تونغا، فييت نام
تاو جانغ (الصين) بينغ سونغ (الصين)	الصين
كريستوفر ليغ (أستراليا) هوسيونغ لي (كوريا)	أستراليا، كيريباتي، كوريا، جزر مارشال، ولايات ميكرونيزيا الموحدة، منغوليا، نيوزيلندا، بالاو، بابوا غينيا الجديدة، ساموا، سيشيل، جزر سليمان، توفالو، أوزبكستان، فانواتو
توماس هوكين (كندا) ماري أودي (آيرلندا)	أنتيغوا وبربودا، جزر البهاما، بربادوس، بليز، كندا، دومينيكا، غرينادا، آيرلندا، جامايكا، سانت كيتس ونيفس، سانت لوسيا، سانت فنسنت وجزر غرينادين
بيني أندرسن (الدانمرك) أودون غرون (النرويج)	الدانمرك، إستونيا، فنلندا، آيسلندا، لاتفيا، ليتوانيا، النرويج، السويد
موكيتسي ماجورو (ليسوتو) ممودو ساهو (غامبيا)	أنغولا، بوتسوانا، بوروندي، إريتريا، إثيوبيا، غامبيا، كينيا، ليسوتو، ليبيريا، ملاوي، موزامبيق، ناميبيا، نيجيريا، سيراليون، جنوب إفريقيا، السودان، سوازيلند، تنزانيا، أوغندا، زامبيا، زمبابوي
عبد الشكور شعلان (مصر) سامي جدع (لبنان)	البحرين، مصر، العراق، الأردن، الكويت، لبنان، ليبيا، جزر ملديف، عُمان، قطر، الجمهورية العربية السورية، الإمارات العربية المتحدة، الجمهورية اليمنية
ارفيند فيرماني (الهند) ناندلال ويراسينغ (سري لانكا)	بنغلاديش، بوتان، الهند، سري لانكا
باولو نيغويرا باتيستا (البرازيل) ماريا أنجليكا أربيليز (كولومبيا)	البرازيل، كولومبيا، الجمهورية الدومينيكية، إكوادور، غيانا، هايتي، بنما، سورينام، ترينيداد وتوباغو
أحمد الخليفي (المملكة العربية السعودية) فهد الشاطري (المملكة العربية السعودية)	المملكة العربية السعودية
رينيه ويبر (سويسرا) كاتارجينا زايديل كوروفسكا (بولندا)	أذربيجان، كازاخستان، جمهورية قيرغيزستان، بولندا، صربيا، سويسرا، طاجيكستان، تركمانستان
أليكسي موجين (الاتحاد الروسي) أندريه لوشين (الاتحاد الروسي)	الاتحاد الروسي
جعفر مجرد (جمهورية إيران الإسلامية) محمد الدايري (المغرب)	جمهورية أفغانستان الإسلامية، الجزائر، غانا، جمهورية إيران الإسلامية، المغرب، باكستان، تونس
ألفريدو ماك لاغلين (الأرجنتين) بابلو غارسيا–سيلفا (شيلي)	الأرجنتين، بوليفيا، شيلي، باراغواي، بيرو، أوروغواي
كوسي أسيمايدو (توغو) نغيتو تيرانيا يامباي (تشاد)	بنن، بوركينا فاسو، الكاميرون، الرأس الأخضر، جمهورية إفريقيا الوسطى، تشاد، جزر القمر، جمهورية الكونغو الديمقراطية، جمهورية الكونغو، كوت ديفوار، جيبوتي، غينيا الاستوائية، الغابون، غينيا بيساو، مالي، موريتانيا، موريشيوس، النيجر، رواندا، سان تومي وبرينسيبي، السنغال، توغو

١ تظهر القوة التصويتية لرئيس كل دائرة انتخابية في الملحق الرابع على الصفحة الإلكترونية للتقرير السنوي (www.imf.org/external/pubs/ft/ar/2012/eng/)؛ ويرد حصر للتغيرات في المجلس التنفيذي في السنة المالية ٢٠١١ في الملحق الخامس على الصفحة الالكترونية للتقرير السنوي.

كبار موظفي الصندوق

حسب الوضع في ٣٠ إبريل ٢٠١٢

أوليفييه بلانشار، المستشار الاقتصادي

هوزيه فينيالز، المستشار المالي

إدارات المناطق الجغرافية

أنطوانيت مونسيو سايه
مدير الإدارة الإفريقية

أنوب سينغ
مدير إدارة آسيا والمحيط الهادئ

رضا مقدم
مدير الإدارة الأوروبية

مسعود أحمد
مدير إدارة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى

نيكولاس إيزاغوير
مدير إدارة نصف الكرة الغربي

الإدارات الوظيفية وإدارات الخدمات الخاصة

جيرارد رايس
مدير إدارة العلاقات الخارجية

أندرو توبدي
مدير إدارة المالية

كارلو كوتاريللي
مدير إدارة شؤون المالية العامة

شارميني كوري
مدير معهد صندوق النقد الدولي

شون هيغن
المستشار القانوني العام ومدير إدارة الشؤون القانونية

هوزيه فينيالز
مدير إدارة الأسواق النقدية والرأسمالية

أوليفييه بلانشار
مدير إدارة البحوث

أدلهايد بيرغي- شميلز
مدير إدارة الإحصاءات

سيدارث تيواري
مدير إدارة الاستراتيجيات والسياسات والمراجعة

المعلومات والاتصال

شوغو إيشيي
مدير المكتب الإقليمي لمنطقة آسيا والمحيط الهادئ

إيمانويل فان در منسبروغ
مدير مكاتب الصندوق في أوروبا

إليوت هاريس
الممثل الخاص لدى الأمم المتحدة

الخدمات المساندة

مارك بلانت
مدير إدارة الموارد البشرية

جيانهاي لين
أمين صندوق النقد الدولي، إدارة أمانة الصندوق

فرانك هارنيشفيغر
مدير إدارة التكنولوجيا والخدمات العامة

جوناثان بالمر
مسؤول تكنولوجيا المعلومات في إدارة التكنولوجيا والخدمات العامة

المكاتب

دانييل سيترين
مدير مكتب الميزانية والتخطيط

راسيل كينكيد
مدير مكتب التدقيق والتفتيش الداخلي

روبرتو روساليس
مدير مكتب إدارة المساعدة الفنية

مويسس شوورتس
مدير مكتب التقييم المستقل

الهيكل التنظيمي لصندوق النقد الدولي
في ٣٠ إبريل ٢٠١٢

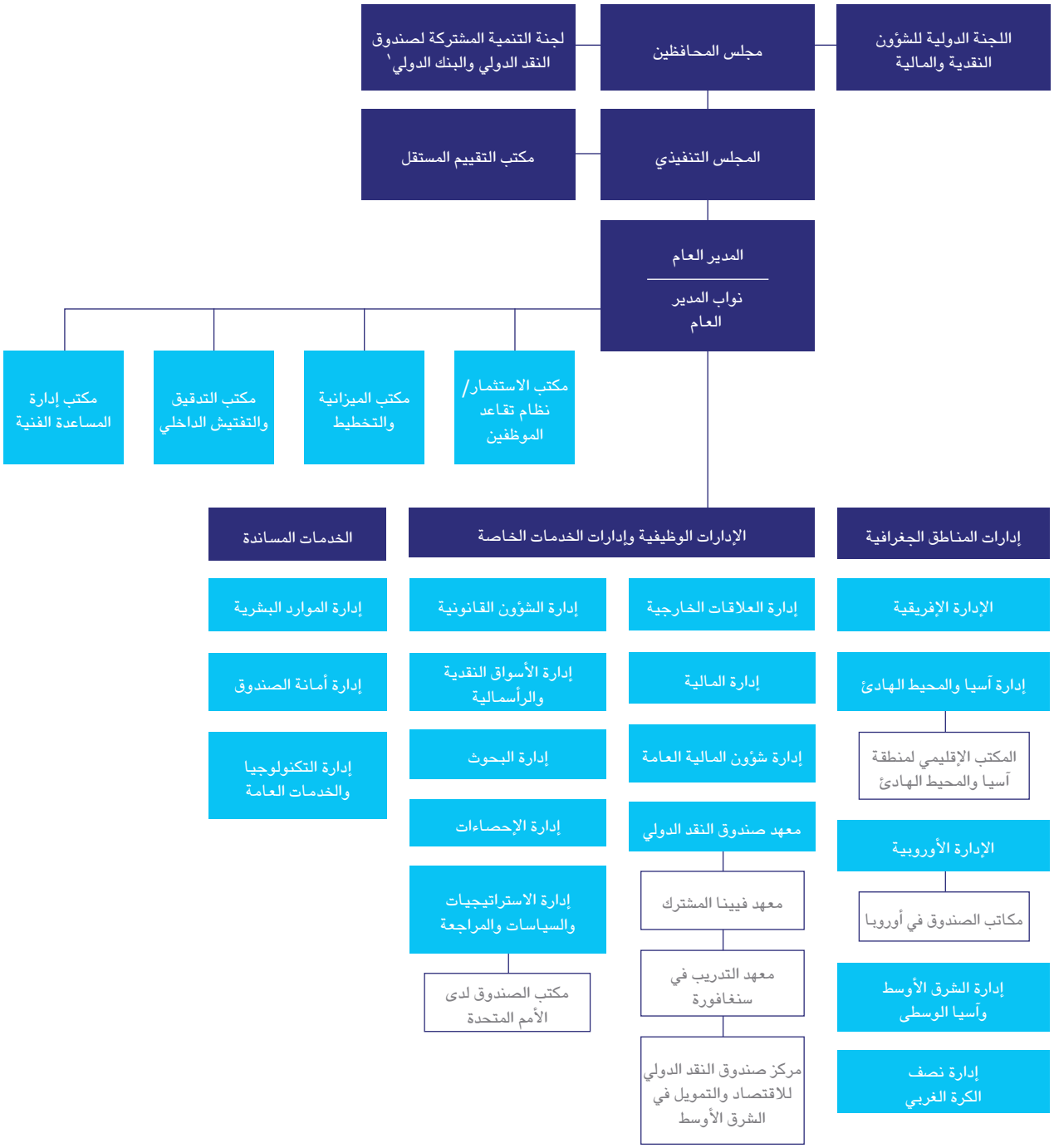

١ تُعرف رسميا باسم اللجنة الوزارية المشتركة لمجلسي محافظي البنك والصندوق المعنية بتحويل الموارد الحقيقية إلى البلدان النامية.

حواشي ختامية

الفصل ١

١ تمتد السنة المالية في صندوق النقد الدولي من الأول من مايو حتى ٣٠ إبريل. ويغطي التقرير السنوي لعام ٢٠١٢ السنة المالية التي بدأت في الأول من مايو ٢٠١١ وانتهت في ٣٠ إبريل ٢٠١٢ (السنة المالية ٢٠١٢).

٢ زيد هذا المبلغ لاحقا، إلى ٤٥٦ مليار دولار أمريكي، أثناء اجتماع القمة بين قادة مجموعة العشرين في مدينة "لوس كابوس" في شهر يونيو ٢٠١٢.

٣ حقوق السحب الخاصة التي يصدرها صندوق النقد الدولي هي أصل احتياطي دولي تحدد قيمته على أساس سلة من أربع عملات دولية أساسية (راجع الإطار ٣–١ في الصفحة الإلكترونية). وجميع عمليات تحويل حقوق السحب الخاصة إلى عملات معينة هي عمليات تقريبية.

الفصل ٣

٤ راجع البيان الصحفي رقم 12/13، بعنوان " بيان السيدة كريستين لاغارد، مدير عام صندوق النقد الدولي، عقب مناقشة المجلس التنفيذي لمدى كفاية موارد الصندوق" (www.imf.org/external/np/sec/pr/2012/pr1213.htm).

٥ يتناول الفصل الخامس مناقشات المجلس التنفيذي بشأن تحديد نسبة الربح (أي المبلغ الزائد عن سعر الفائدة على حقوق السحب الخاصة) للسنة المالية ٢٠١٢.

٦ هناك استثناءات لهذا الأمر؛ في حالة الاتفاقات بموجب "خط الائتمان المرن" و"خط الوقاية والسيولة"، على سبيل المثال، فإن إجمالي مبلغ الموارد الملتزم بها يكون متاحا في أي وقت خلال مدة الاتفاقات، شريطة استيفاء متطلبات المراجعة المتضمنة في كل نوع من أنواع الاتفاقات.

٧ هذا مبلغ إجمالي، وليس ترصيدا للاتفاقات الملغاة.

٨ الاتفاق مع جورجيا هو توليفة من "اتفاق للاستعداد الائتماني" و"تسهيل الاستعداد الائتماني".

٩ المبالغ المنصرفة من "حساب الموارد العامة" في ظل ترتيبات التمويل يطلق عليها اسم "عمليات الشراء"، أما عمليات السداد فيطلق عليها اسم "عمليات إعادة الشراء".

١٠ يستخدم صندوق النقد الدولي نفس المستوى الحدي المستخدم في البنك الدولي لنصيب الفرد من الدخل لتحديد الأهلية للاستفادة من موارد "المؤسسة الدولية للتنمية"، ويخضع للمراجعة سنويا.

١١ على وجه التحديد، الدخل الذي يتجاوز ضعف المستوى الحدي لنصيب الفرد من الدخل المستخدم في تحديد أهلية الاستفادة من موارد المؤسسة الدولية للتنمية.

١٢ راجع نشرة المعلومات المعممة رقم 12/22، بعنوان "IMF Reviews Eligibility for Using Concessional Financing Resources"، (www.imf.org/external/np/sec/pn/2012/pn1222.htm).

١٣ راجع البيان الصحفي رقم 09/268، بعنوان " صندوق النقد الدولي يعلن زيادة غير مسبوقة في الدعم المالي للبلدان منخفضة الدخل" (www.imf.org/external/np/sec/pr/2009/pr09268.htm).

١٤ الأرباح "الاستثنائية" من مبيعات ذهب الصندوق تشير إلى الفرق بين الأرباح المتوقعة وقت اقتراح بيع الذهب، والأرباح الفعلية المتحققة، علما بأن أسعار الذهب سجلت ارتفاعا كبيرا في الفترة الفاصلة. راجع الفصل الخامس.

١٥ راجع نشرة المعلومات المعممة رقم 11/152، بعنوان "The Fund's Financing Role—Reform Proposals on Liquidity and Emergency Assistance and the Review of the Flexible Credit Line and Precautionary Credit Line"، (www.imf.org/external/np/sec/pn/2011/pn11152.htm).

١٦ راجع نشرة المعلومات المعممة رقم 12/25، "IMF Executive Board Discusses Amendment to the Extended Fund Facility to Extend the Arrangement Duration at Approval"، (www.imf.org/external/np/sec/pn/2012/pn1225.htm).

١٧ راجع نشرة المعلومات المعممة رقم 11/95، بعنوان "IMF Executive Board Discusses the Macroeconomic and Operational Challenges in Countries in Fragile Situations"، (www.imf.org/external/np/sec/pn/2011/pn1195.htm). وفقا للتعريف الوارد في تقرير الخبراء الذي استند إليه المجلس في مناقشاته، فإن الهشاشة لها عدد من الأبعاد، وليست الأوضاع الاقتصادية سوى واحد من هذه الأبعاد. ويشير التقرير إلى أن السمات المشتركة للدول الهشة تتمثل في المؤسسات التي تعتبر ضعيفة والحكومات التي يعتقد بأنها تفتقر إلى الشرعية، وجميعها أمور تزيد من مخاطر إثارة العنف، وأن جميع تعاريف الهشاشة تتضمن مقياسا للضعف المؤسسي.

١٨ الشرائح الائتمانية تشير إلى حجم مشتريات البلد العضو (الدفعات المنصرفة) بالتناسب مع حصة العضوية في الصندوق. والدفعات المنصرفة بواقع ٢٥٪ من حصة البلد العضو تكون في إطار الشريحة الائتمانية الأولى وتقتضي من البلد العضو إبداء ما يدلل على بذله جهود معقولة للتغلب على مشكلات ميزان المدفوعات. أما الدفعات المنصرفة بما يزيد على ٢٥٪ من حصة العضوية فيشار إليها بأنها سحوبات من الشريحة الائتمانية العليا، ويتم صرفها على دفعات تتماشى مع استيفاء المقترض بعض أهداف الأداء المحددة. وعادة ما تقترن هذه الدفعات في العادة باتفاقات الاستعداد الائتماني أو الاتفاقات الممددة مع الصندوق (وكذلك «خط الائتمان المرن»). ونادرا ما يتم الحصول على موارد الصندوق خارج إطار أي اتفاقات ومن المتوقع أن يظل الأمر على هذا الحال.

١٩ راجع نشرة المعلومات المعممة رقم 11/98، بعنوان "IMF Executive Board Discusses Systemic Crises, Financial Linkages, and the Role of Global Financial Safety Nets"، (www.imf.org/external/np/sec/pn/2011/pn1198.htm).

٢٠ تم إعداد تقرير التداعيات الموحد في أوائل السنة المالية ٢٠١٣، ويغطي نفس الاقتصادات الخمسة المؤثرة على النظام المالي على غرار العملية التجريبية في السنة المالية ٢٠١٢.

٢١ راجع نشرة المعلومات المعممة رقم 11/130، بعنوان "IMF Executive Board Reviews Surveillance: Making IMF Surveillance as Interconnected as the Global Economy"، (www.imf.org/external/np/sec/pn/2011/pn11130.htm).

٢٢ راجع بيان المدير بعنوان "Managing Director's Statement on Strengthening Surveillance: 2011 Triennial Surveillance Review"، (www.imf.org/external/np/pp/eng/2011/102711.pdf).

٢٣ هي بعثات موفدة من الصندوق في إطار مشاورات المادة الرابعة المعتادة مع البلدان الأعضاء؛ راجع "الرقابة متعددة الأطراف" في جزء سابق من هذا الفصل.

٢٤ التقييم الصادر عن مكتب التقييم المستقل حول أداء الصندوق في فترة ما قبل الأزمة المالية والاقتصادية، يمكن الاطلاع عليه في موقع مكتب التقييم المستقل على شبكة الإنترنت (www.ieo-imf.org).

٢٥ راجع نشرة المعلومات المعممة رقم 11/61، بعنوان "IMF Executive Board Discusses Monitoring Financial Interconnectedness, Including the Data Template for Global Systemically Important Financial Institutions"، (www.imf.org/external/np/sec/pn/2011/pn1161.htm).

٢٦ راجع نشرة المعلومات المعممة رقم 11/74، بعنوان "IMF Executive Board Reviews Efforts in Anti–Money Laundering and Combating the Financing of Terrorism"، (www.imf.org/external/np/sec/pn/2011/pn1174.htm).

٢٧ تُعد " تقارير مراعاة المعايير والمواثيق" (راجع الإطار ٤–١ في الصفحة الإلكترونية) وتُنشر بناء على طلب البلدان الأعضاء، وتلخص هذه التقارير مدى التزام البلدان بمعايير ومواثيق معينة متعارف عليها دوليا في ١٢ مجالا، بما في ذلك مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. وتستخدم في المساعدة على تحفيز المناقشات حول السياسات مع السلطات الوطنية، وفي القطاع الخاص (بما في ذلك هيئات التصنيف الائتماني) فيما يتعلق بتقييم المخاطر.

٢٨ جرت هذه المراجعة في شهر مارس ٢٠١١؛ راجع الفصل الثالث من التقرير السنوي لصندوق النقد الدولي لعام ٢٠١١: نحو نمو متكافئ ومتوازن، (www.imf.org/external/pubs/ft/ar/2011/eng/index.htm).

٢٩ راجع نشرة المعلومات المعممة رقم 12/37، بعنوان "IMF Discusses Work Agenda for Financial Sector Surveillance"، (www.imf.org/external/np/sec/pn/2012/pn1237.htm).

٣٠ راجع نشرة المعلومات المعممة رقم 11/118، بعنوان "IMF Executive Board Discusses Modernizing Fiscal Policy Framework and Public Debt Sustainability Analysis"، (www.imf.org/external/np/sec/pn/2012/pn1237.htm).

٣١ راجع نشرة المعلومات المعممة رقم 11/139، بعنوان "IMF Executive Board Discusses Managing Global Growth Risks and Commodity Price Shocks—Vulnerabilities and Policy Challenges for Low-Income Countries"، (www.imf.org/external/np/sec/pn/2011/pn11139.htm).

٣٢ راجع نشرة المعلومات المعممة رقم 11/143، بعنوان "IMF Executive Board Discusses the Multilateral Aspects of Policies Affecting Capital Flows"، (www.imf.org/external/np/sec/pn/2011/pn11143.htm).

٣٣ راجع نشرة المعلومات المعممة رقم 12/42، بعنوان "IMF Executive Board Discusses Liberalizing Capital Flows and Managing Outflows"، (www.imf.org/external/np/sec/pn/2012/pn1242.htm).

٣٤ راجع نشرة المعلومات المعممة رقم 11/137، بعنوان "IMF Executive Board Discusses Criteria for Broadening the SDR Currency Basket"، (www.imf.org/external/np/sec/pn/2011/pn11137.htm.htm).

٣٥ تتألف سلة حقوق السحب الخاصة منذ عام ٢٠٠٠ من أربع عملات (١) صادرة عن بلدان أعضاء في الصندوق (أو اتحادات نقدية لبلدان أعضاء) هي أكبر البلدان المصدرة، و(٢) قرر الصندوق أنها عملات "قابلة للتداول الحر" – أي أنها في الواقع عملات مستخدمة على نطاق واسع لأداء مدفوعات عن معاملات دولية، وأنها متداولة على نطاق واسع في أسواق النقد الأجنبي الرئيسية. وتتألف سلة عملات حقوق السحب الخاصة في الوقت الحالي من الدولار الأمريكي واليورو والجنيه الإسترليني والين الياباني. وكانت الاعتبارات المتعلقة بمفهوم قابلية التداول الحر تراعى عند تقييم حقوق السحب الخاصة منذ إجراء المراجعة الثانية لاتفاقية تأسيس الصندوق في عام ١٩٧٨، لكن الشرط الرسمي بضرورة أن تكون عملات سلة حقوق السحب الخاصة قابلة للتداول بحرية لم يعتمد إلا في عام ٢٠٠٠.

الفصل ٤

٣٦ أُنشئ هذا الصندوق الاستئماني بهدف تقديم مساعدات لتخفيف مديونية البلدان المؤهلة للاستفادة من مبادرة "هيبيك" وتوفير الإقراض من خلال الصندوق الاستئماني للنمو والحد من الفقر، وتتألف الموارد المتاحة فيه من منح وودائع تعهد بها 93 بلدا عضوا ومساهمات من صندوق النقد الدولي نفسه.

٣٧ قدم صندوق النقد الدولي كذلك ١١٦ مليون وحدة حقوق سحب خاصة لتخفيف أعباء الديون عن ليبيريا علاوة على ما قدمه من خلال مبادرة "هيبيك"، وكذلك قدم ١٧٨ مليون وحدة حقوق سحب خاصة لتخفيف أعباء الديون عن هايتي من خلال "الصندوق الاستئماني لتخفيف أعباء الديون في مرحلة ما بعد الكوارث".

٣٨ راجع نشرة المعلومات المعممة رقم 11/151 بعنوان "IMF Executive Board Discusses the Heavily Indebted Poor Countries (HIPC) Initiative and Multilateral Debt Relief Initiative (MDRI)—Status of Implementation and Proposals for the Future of the HIPC Initiative"، (www.imf.org/external/np/sec/pn/2011/pn11151.htm).

٣٩ تشاد وجزر القمر وكوت ديفوار وإريتريا وغينيا والصومال والسودان.

٤٠ راجع نشرة المعلومات المعممة رقم 12/17 بعنوان "IMF Executive Board Reviews the Joint IMF–World Bank Debt Sustainability Framework for Low-Income Countries"، (www.imf.org/external/np/sec/pn/2012/pn1217.htm).

٤١ كما ذُكر آنفا، تم دمج معهد الصندوق في مايو 2012 في إدارة جديدة هي معهد تنمية القدرات.

٤٢ للاطلاع على مزيد من المعلومات عن المعيار الخاص لنشر البيانات والنظام العام لنشر البيانات، راجع "Factsheet: IMF Standards for Data Dissemination" (www.imf.org/external/np/exr/facts/data.htm)، وكذلك الإطار 1–4 على الصفحة الإلكترونية.

٤٣ راجع البيان الصحفي رقم 11/423 بعنوان "The Former Yugoslav Republic of Macedonia Subscribes to the IMF Special Data Dissemination Standard"، (www.imf.org/external/np/sec/pr/2011/pr11423.htm)، والبيان الصحفي رقم 12/62 بعنوان "Mauritius Subscribes to the IMF's Special Data Dissemination Standard"، (www.imf.org/external/np/sec/pr/2012/pr1262.htm).

٤٤ راجع البيانات الصحفية رقم 11/242 بعنوان "The Solomon Islands Begins Participating in the IMF's General Data Dissemination System"؛ (www.imf.org/external/np/sec/pr/2011/pr11242.htm)؛ ورقم 11/247 بعنوان "The Republic of Guyana Begins Participating in the IMF's General Data Dissemination System" (www.imf .org/external/np/sec/pr/2011/pr11247.htm)؛ ورقم 11/305 بعنوان "Burundi Begins Participation in the IMF's General Data Dissemination System" (www.imf.org/external/np/sec/pr/2011/pr11305.htm)؛ ورقم 11/367 بعنوان "The Republic of Maldives Begins Participation in the IMF's General Data Dissemination System" (www.imf.org/external/np/sec/pr/2011/pr11367.htm)؛ ورقم 11/441 بعنوان "Montenegro Begins Participation in the IMF's General Data Dissemination System" (www.imf.org/external/np/sec/pr/2011/pr11441.htm)؛ ورقم 12/48 بعنوان "The Republic of Djibouti Begins Participating in the IMF's General Data Dissemination System" (www.imf

.org/external/np/sec/pr/2012/pr1248.htm)؛ ورقم 12/51 بعنوان "Papua New Guinea Begins Participation in the IMF's General Data Dissemination System" (www.imf.org/external/np/sec/pr/2012/pr1251.htm).

٤٥ اللوحة الإلكترونية متوافر من خلال الموقع الإلكتروني لصندوق النقد الدولي (http://dsbb.imf.org/Applications/web/gdds/gddscountrylist).

٤٦ راجع نشرة المعلومات المعممة رقم 12/18 بعنوان "IMF Executive Board Discusses Eighth Review of Data Standards" (www.imf.org/external/np/sec/pn/2012/pn1218.htm).

٤٧ راجع البيان الصحفي رقم 11/274 بعنوان "IMF Releases 2011 Financial Access Survey Data" (www.imf.org/external/np/sec/pr/2011/pr11274 .htm). وقاعدة البيانات مُتاحة للاطلاع العام في الموقع الإلكتروني لصندوق النقد الدولي (http://fas.imf.org/) ومن خلال بيانات مكتبة الصندوق الإلكترونية (http://elibrary-data.imf.org).

٤٨ راجع البيان الصحفي رقم 11/271 بعنوان "IMF Expands Foreign Direct Investment Coverage to 84 Economies" (www.imf.org/external/np/sec/pr/2011/pr11271.htm)؛ والبيان الصحفي رقم 11/479 بعنوان "IMF Releases Results from Its 2010 Coordinated Direct Investment Survey" (www.imf.org/external/np/sec/pr/2011/pr11479.htm). وقاعدة البيانات متاحة للاطلاع العام في الموقع الإلكتروني للصندوق (http://cdis.imf.org) ومن خلال بيانات مكتبة الصندوق الإلكترونية (http://elibrary-data.imf.org/).

٤٩ راجع البيان الصحفي رقم 11/428 بعنوان "Cross-Border Holdings Increased 7.7 Percent in 2010, Shows IMF Annual Coordinated Portfolio Investment Survey Now Available via New Online Database" (www.imf.org/external/np/sec/pr/2011/pr11428.htm). وتتوافر قاعدة البيانات الجديدة في الموقع الإلكتروني للصندوق (http://cpis .imf.org) ومن خلال بيانات مكتبة الصندوق الإلكترونية (http://elibrary-data.imf.org/).

٥٠ راجع البيان الصحفي رقم 11/161 بعنوان "IMF and World Bank Co-Host Third Global SDMX Conference to Advance Implementation of Worldwide Standards for Data and Metadata Exchange" (www.imf.org/external/np/sec/pr/2011/pr11161.htm).

٥١ يمكن الاطلاع على الموقع الإلكتروني في العنوان التالي: (www.principalglobalindicators.org/default.aspx).

٥٢ راجع نشرة المعلومات المعممة رقم 11/72 بعنوان "IMF Executive Board Reviews Experience with the Fund's Involvement in the G-20 Mutual Assessment Process" (www.imf.org/external/np/sec/pn/2011/pn1172.htm).

٥٣ راجع تقرير صندوق النقد الدولي ومجلس الاستقرار المالي بعنوان: "The Financial Crisis and Information Gaps: Implementation Progress Report" (www.financialstabilityboard.org/publications/r_110715.pdf).

الفصل ٥

٥٤ راجع الموقع الإلكتروني: (www.imf.org/external/np/sec/pr/2011/pdfs/quota_tbl.pdf).

٥٥ راجع نشرة المعلومات المعممة رقم 12/35 بعنوان "IMF Executive Board Begins Review of Quota Formula" (www.imf.org/external/np/sec/pn/2012/pn1235.htm).

٥٦ تتكون الصيغة الحالية للحصص المضافة من أربعة متغيرات. إجمالي الناتج المحلي ويُمنح أكبر وزن (٥٠٪)، ويتكون من متغير إجمالي الناتج المحلي المُحَوَّل بأسعار الصرف السائدة في السوق (٣٠٪) وإجمالي الناتج المحلي على أساس تعادل القوى الشرائية (٢٠٪). والمتغيرات المتبقية هي الانفتاح، ويقيس حاصل المدفوعات والمقبوضات الجارية (٣٠٪)؛ ومدى التغير في الإيرادات الحالية وصافي التدفقات الرأسمالية (١٥٪)، واحتياطيات النقد الأجنبي الرسمية (٥٪).

٥٧ يُطَبَّق عامل تقليص مقداره ٠,٩٥ على الحاصل المرجح للمتغيرات الأربعة في صيغة الحصص فيحد من التباين في أنصبة الحصص المحسوبة للبلدان المختلفة. ويؤثر ذلك تأثيرا خافضا للحصص المحسوبة بموجب صيغة الأعضاء الأكبر، وتأثيرا رافعا لحصص جميع البلدان الأخرى.

٥٨ يقتضي تفعيل الاتفاقات الجديدة للاقتراض موافقة المشاركين الذين يتمتعون بأغلبية ٨٥٪ من مجموع الاتفاقات الائتمانية من المشاركين الذين يتمتعون بحق التصويت، بالإضافة إلى موافقة المجلس التنفيذي.

٥٩ ساهمت البلدان الأعضاء المنفردة من منطقة اليورو في هذا التعهد البالغ ١٥٠ مليار يورو بالمبالغ التالية: النمسا ٦,١ مليار يورو، وبلجيكا ١٠ مليار يورو، وقبرص ٠,٥ مليار يورو، وفنلندا ٣,٨ مليار يورو، وفرنسا ٣١,٤ مليار يورو، وألمانيا ٤١,٥ مليار يورو، وإيطاليا ٢٣,٥ مليار يورو، ولكسمبرغ ٢,١ مليار يورو، ومالطة ٠,٣ مليار يورو، وهولندا ١٣,٦ مليار يورو، والجمهورية السلوفاكية ١,٦ مليار يورو، وسلوفينيا ٠,٩ مليار يورو، وإسبانيا ١٤,٩ مليار يورو.

٦٠ أكد ما أعلنته النرويج في إبريل ٢٠١٢ التعهد الذي قُطِع في ديسمبر ٢٠١١؛ راجع البيان الصحفي رقم 12/138 بعنوان "Statement by IMF Managing Director Christine Lagarde on Pledges by Denmark, Norway and Sweden to Increase IMF Resources by over US$26 Billion" (www.imf.org/external/np/sec/pr/2012/pr12138.htm).

٦١ راجع البيانات الصحفية رقم12/137 بعنوان "Statement by IMF Managing Director Christine Lagarde on Japan's $60 Billion Pledge" (www.imf .org/external/np/sec/pr/2012/pr12137.htm)، و 12/138 بعنوان "Statement by IMF Managing Director Christine Lagarde on Pledges by Denmark, Norway and Sweden to Increase IMF Resources by over US$26 Billion"(www.imf.org/external/np/sec/pr/2012/pr12138.htm)، و 12/141 بعنوان "Statement by IMF Managing Director Christine Lagarde on Pledge by Poland to Increase IMF Resources by about US$8 Billion" (www.imf.org/external/np/sec/pr/2012/pr12141.htm)، و12/142 بعنوان "Statement by IMF Managing Director Christine Lagarde on Further Pledges by Switzerland and Other Members to Increase IMF Resources by about US$26 Billion" (www.imf.org/external/np/sec/pr/2012/pr12142.htm) و 12/146 بعنوان "Statement by IMF Managing Director Christine Lagarde on Pledges by Australia, Korea, Singapore and the United Kingdom to Increase IMF Resources by about US$41 Billion" (www.imf.org/external/np/sec/pr/2012/pr12146.htm)، و12/147 بعنوان "IMF Managing Director Christine Lagarde Welcomes Pledges by Members to Increase Fund Resources by over US$430 Billion" (www.imf.org/external/np/sec/pr/2012/pr12147.htm) و12/148 بعنوان "Statement from Indonesia, Malaysia and Thailand" (www.imf.org/external/np/sec/pr/2012/pr12148.htm). ومثلما أشرنا سلفا، ارتفع هذا المبلغ في وقت لاحق إلى ٤٥٦ مليار دولار أمريكي في يونيو ٢٠١٢.

٦٢ راجع البيان الصحفي رقم 11/485 بعنوان "IMF Executive Board Adopts New Rule for Basic Rate of Charge on IMF's GRA Lending" (www.imf .org/external/np/sec/pr/2011/pr11485.htm).

٦٣ للاطلاع على توضيح للشرائح الائتمانية راجع الحاشية ١٨.

٦٤ راجع نشرة المعلومات المعممة رقم 11/48 بعنوان "IMF Executive Board Considers Use of Gold Sale Profits" (www.imf.org/external/np/sec/pn/2011/pn1148.htm).

٦٥ راجع البيان الصحفي رقم 12/56 بعنوان "IMF Executive Board Approves Distribution of US$1.1 Billion Gold Sales Profits to Facilitate Contributions to Support Concessional Lending to Low-Income Countries" (www.imf.org/external/np/sec/pr/2012/pr1256.htm).

٦٦ راجع نشرة المعلومات المعممة رقم 11/121 بعنوان "IMF Executive Board Considers Use of Windfall Gold Sale Profits" (www.imf.org/external/np/sec/pn/2011/pn11121.htm).

٦٧ الفرق بين إجمالي المصروفات وصافي المصروفات يتعلق بالمقبوضات، وهي في معظمها تمويل من جهات مانحة خارجية لأنشطة بناء القدرات التي ينفذها الصندوق.

٦٨ راجع البيانات الصحفية رقم 11/292 بعنوان "IMF Statement on South Sudan" (www.imf.org/external/np/sec/pr/2011/pr11292.htm)؛ ورقم 11/472 بعنوان "Statement by IMF Managing Director Christine Lagarde Following a Meeting with South Sudan's President Salva Kiir Mayardit" (www.imf.org/external/np/sec/pr/2011/pr11472.htm)؛ ورقم 12/140 بعنوان "Republic of South Sudan becomes IMF's 188th Member" (www.imf.org/exter nal/np/sec/pr/2012/pr12140.htm).

٦٩ يتم تناول قضايا التنوع في الموارد البشرية على نحو منفصل في التقرير السنوي عن التنوع في الموارد البشرية، وتتضمن مذكرة مناقشات خبراء الصندوق حول توسيع جدول أعمال تنوع الموارد البشرية في الصندوق، وذلك تجاوبا مع القضايا التي طرحها المجلس التنفيذي خلال مناقشته في مايو ٢٠١١ والتي تناول فيها التقرير السنوي عن التنوع في الموارد البشرية لعام ٢٠١٠.

٧٠ يمكن الاطلاع على التقارير السنوية عن التنوع في الموارد البشرية الصادرة عن صندوق النقد الدولي في الموقع الإلكتروني على العنوان التالي:(www.imf.org/external/np/div/index.asp).

٧١ راجع نشرة المعلومات المعممة رقم 11/63 بعنوان "IMF Executive Board Discusses the 2010 Diversity Annual Report" (www.imf.org/external/np/sec/pn/2011/pn1163.htm).

٧٢ راجع البيان الصحفي رقم 11/187 بعنوان "استقالة دومينيك ستراوس–كان مدير عام صندوق النقد الدولي" (www.imf.org/external/np/sec/pr/2011/pr11187.htm).

٧٣ راجع البيان الصحفي رقم 11/191 بعنوان "المجلس التنفيذي يستهل عملية اختيار المدير العام القادم لصندوق النقد الدولي" (www.imf.org/external/np/sec/pr/2011/pr11191.htm)،

البيان الصحفي رقم 11/195 بعنوان "Statement by the IMF Executive Directors Representing Brazil, Russia, India, China and South Africa on the Selection Process for Appointing an IMF Managing Director" (www .imf.org/external/np/sec/pr/2011/pr11195.htm).

٧٤ راجع البيان الصحفي رقم 11/259 بعنوان "صندوق النقد الدولي يختار كريستين لاغارد لمنصب المدير العام" (www.imf.org/external/np/sec/pr/2011/pr11259.htm).

٧٥ راجع البيان الصحفي رقم 11/275 بعنوان "السيدة كريستين لاغارد، مدير عام الصندوق، تقترح تعيين السيد ديفيد ليبتون نائبا أول للمدير العام والسيد مِن زو نائبا للمدير العام"(www.imf.org/external/np/sec/pr/2011/pr11275.htm).

٧٦ للاطلاع على النص الكامل لسياسة الشفافية في الصندوق راجع "The Fund's Transparency Policy" (www.imf.org/external/np/pp/eng/2009/102809.pdf).

٧٧ راجع "Key Trends in Implementation of the Fund's Transparency Policy" (www.imf.org/external/np/pp/eng/2011/070611.pdf).

٧٨ www.ieo-imf.org.

٧٩ راجع نشرة المعلومات المعممة رقم 11/123 بعنوان"IMF Executive Board Concludes Fourth Periodic Report on Implementing IEO Recommendations Endorsed by the Executive Board" (www.imf.org/external/np/sec/pn/2011/pn11123.htm).

٨٠ راجع "IMF Updates Standards for Staff Conduct" (www.imf.org/external/hrd/conduct.htm).

٨١ يمكن الاطلاع على "مدونة قواعد السلوك لأعضاء المجلس التنفيذي" في الموقع الإلكتروني على العنوان التالي: www.imf.org/external/hrd/edscode.htm.

٨٢ يمكن الاطلاع على تقارير "آفاق الاقتصاد الإقليمي" من خلال الصفحة الإلكترونية لهذه التقارير في الموقع الإلكتروني لصندوق النقد الدولي (www.imf.org/external/pubs/ft/reo/rerepts.aspx). ويمكن كذلك تصفح المواد المتعلقة بتقارير «آفاق الاقتصاد الإقليمي» خلال السنة المالية ٢٠١٢ في الموقع الإلكتروني.

الإسهامات

قام بإعداد هذا التقرير السنوي قسم التحرير والمطبوعات بإدارة العلاقات الخارجية في صندوق النقد الدولي. وأشرف كل من تيم كالن وساندي دونالدسن ونيكول لافرامبواز على عمل الفريق المعني بإعداد التقرير، والتابع للجنة التقييم المنبثقة عن المجلس التنفيذي برئاسة موكتسي ماجورو. وباشر مهام رئاسة التحرير كل من مايكل هاروب (وهو المحرر الرئيسي وقام بتنسيق إجراءات الصياغة الأولية وعملية الإنتاج) وألكسندرا راسل وكاثي غاغنت. وقدمت نيكول لافرامبواز مساهمات كبيرة في الكتابة، وقدمت كل من تيريزا إيفاريستو وفيبي كيتي المساعدة في جانب التحرير اللغوي.

التصوير:

Stephen Jaffe|IMF staff photo	الغلاف الأمامي (العلوية) والصفحات ٤ و١٤ (إلى اليمين)، و١٧ (العلوية) و٢٩ إلى اليسار) و٣٥ (السفلية) و٤٢ (إلى اليسار) و٤٩ (العلوية، والسفلية) و٥٨ (إلى اليسار)
© imagebroker.net|SuperStock	الغلاف الأمامي (السفلية)
IMF staff photo	الصفحات ٥ و٦ و٤٢ (إلى اليمين)
© Kenichiro Seki|Xinhua Press|Corbis	صفحة ٩ (العلوية)
Pedro Ugarte|AFP Photo	صفحة ٩ (السفلية)
PENG Zhaozh I|Xinhua|Landov	صفحة ١٠ (إلى اليسار)
Panos|Smith Paul	صفحة ١٠ (إلى اليمين)
Landov|Xinhua|Xiang ZHU	صفحة ١٣ (العلوية)
© Roderick Chen|SuperStock	صفحة ١٣ (السفلية)
Jonathan Kirn|Stone|Getty Images	صفحة ١٤ (إلى اليسار)
Reuters|Jassim Mohammed	صفحة ١٧ (السفلية)
© David Mdzinarishvili|Reuters|Corbis	صفحة ١٨ (إلى اليسار)
Reuters|Rafael Marchante	صفحة ١٨ (إلى اليمين)
Alimdi.net|Heiner Heine	صفحة ٢٣ (إلى اليسار)
Christian Science Monitor|Getty Images	صفحة ٢٣ (إلى اليمين)
Tom Martin|AWL–Images	صفحة ٢٦ (إلى اليسار)
Tamal Roy|AP Photo	صفحة ٢٦ (إلى اليمين)
Reuters|Hazir Reka	صفحة ٢٩ (إلى اليمين)
Cosmos|eyevine	صفحة ٣٢ (إلى اليسار)
Sunday Alamba|AP photo	صفحة ٣٢ (إلى اليمين)
© Ken Cedeno|Digital|Corbis	صفحة ٣٣ (إلى اليسار)
Travel Pix Collection|AWL–Images	صفحة ٣٣ (إلى اليمين)
Michael Spilotro|IMF staff photo	صفحة ٣٥ (العلوية)
Stock Latitude|Reddy Simon	صفحة ٣٦ (إلى اليسار)
© SuperStock|Vidler Steve	صفحة ٣٦ (إلى اليمين)
Robert Harding Productions|Newscom	صفحة ٤٥ (إلى اليسار)
Alimdi.net|Heiner Heine	صفحة ٤٥ (إلى اليمين)
Landov|Xinhua|Gonzalez Ubaldo	صفحة ٤٧ (إلى اليسار)
Landov|TASS–ITAR|Anton Butsenko	صفحة ٤٧ (إلى اليمين)
Landov|Reuters|Naymushin Ilya	صفحة ٥٠ (إلى اليسار)
Redux|eyevine|Xinhua	صفحة ٥٠ (إلى اليمين)
Landov|EPA|Moutafis Giorgos	صفحة ٥٨ (إلى اليمين)
AFP Photo|Kazuhiro Nogi	الغلاف الخلفي

© INTERNATIONAL MONETARY FUND 2012

DESIGN: DESIGN ARMY WWW.DESIGNARMY.COM

IMF ANNUAL REPORT 2012 (ARABIC)
INTERNATIONAL MONETARY FUND
700 19TH STREET NW
WASHINGTON, DC 20431 USA

ISBN-13: 978-1-61635-417-6
9 781616 354176